بيتر كازناتشيف

ريع الموارد والنموّ الاقتصادي

التنمية الاقتصادية والمؤسساتية في البلدان التي يُسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل

تحليلات وتوصيات مستندة إلى خبرة عالمية

ترجمة
علي الحارس

مراجعة
حسن ناظم



ريع الموارد والنموّ الاقتصادي

ريع الموارد والنموّ الاقتصادي

بيتر كازناتشيف

ترجمة: علي الحارس

مراجعة: حسن ناظم

Resource Rents and Economic Growth

Economic and institutional development in countries with a high share of income from the sale of natural resources. Analysis and recommendations based on international experience

By: *Peter Kaznacheev*

طبع هذا الكتاب بالتعاون مع:

المركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية

الرباط، المغرب



الطبعة الأولى، بيروت/ لبنان، 2019

First Edition, Beirut/Lebanon, 2019



ISBN: 978 - 1 - 989660 - 20 - 1

بيتر كازناتشيف

ريع الموارد والنموّ الاقتصادي

التنمية الاقتصادية والمؤسساتية في البلدان التي يُسهم بيع الموارد الطبيعية فيها بجزء كبير من الدخل

تحليلات وتوصيات مستندة إلى خبرة عالمية

ترجمة: علي الحارس

مراجعة: حسن ناظم



تقرير مقدم للأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العمومية

(RANEPA)

ديسمبر 2013

A report for the Russian Presidential Academy of National Economy and Public Administration (RAN EPA)

December 2013

الفهرس

نبذة عن المؤلف

بيتر كازناتشيف

- أستاذ مشارك وزميل أقدم في قسم دراسات الموارد الطبيعية والطاقة في الأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العمومية (RANEPA).
- شريك إداري في شركة (كازنا ستراتيجيز)، وهي شركة متخصصة في الاستشارات والتنمية الاستثمارية في مجال مشروعات الموارد الطبيعية في دول الاتحاد السوفييتي السابق وغيرها من الأسواق الناشئة.
- عمل في المدة (2005 ـ 2009) مستشاراً في التنمية الاستثمارية في شركة (بريتيش بتروليوم)، فكان عمله ينصبّ على نشوء الاستثمارات الجديدة في قسم (الاستكشاف والإنتاج) من الشركة.
- عمل في المدة (2002 ـ 2005) في الإدارة الرئاسية الروسية مستشاراً أول وكبيراً للمساعدين الاقتصاديين للرئيس الروسي في ما يخص قضايا الاقتصاد والطاقة والبيئة ومنظمة مجموعة الدول الثماني.
- عمل قبل ذلك في وكالة ضمانات الاستثمارات متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي في واشنطن، وكان قبلها مستشاراً لنائب رئيس لجنة الأملاك في البرلمان الروسي.
- حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية

المتقدمة (SAIS)، في جامعة جونز هوبكنز (واشنطن)، وحاصل على شهادتي البكالوريوس والدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة موسكو الحكومية.

مركز الرافدين للحوار RCD

هو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات السِياسِيّةِ والثَقافيـة والاقتصـادية بيـن النخب العراقية بهدف تعـزيـز التجربـة الديمقـراطية وتحقيـق السِلْـم المجتمعي ومسـاعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها من خلال تقديم الخبرات والرؤى الاستراتيجية، ويمثل المركز صالوناً للحوار يتّـسِـم بالموضوعية والحيـاد ويـوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسســات.

الرؤية:

يعتبر المركز المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفره من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

الرسالة:

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية ويحقق السلم المجتمعي والتنمية المستدامة في العراق.

الأهداف:

- تحقيقُ السلمِ الاجتماعي والعمل على إدامته عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية ضمن قواعدَ وأُطُرٍ وطنية شاملةٍ.

- تعزيزُ الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع عن طريق صناعة رأي عام باتجاه إدامة التجربة الديمقراطية والحفاظ على علاقة متوازنة وثقة متبادلة بين النخب من جهة وبين أجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- إعانةُ مؤسسات الدولة في تجاوز المشاكل التي تواجه عملها عن طريق رفدها بالحلول والرؤى الاستراتيجية التي يَعُدُّها باحثون متخصّصون.
- توسيعُ قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية توجه الحوار بما يَصُبُّ في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إعدادُ الكتبِ والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الاخرى ونشرها بشكل ورقي أو إلكتروني.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة بما يسهم في تحقيق أهداف المركز.

مقدمة المركز

تنشغلُ الأوساطُ السياسيةُ والاقتصاديةُ والثقافيةُ في كلّ عام بأخبارِ الموازنة الاتّحادية الجديدة، وتُحبَس الأنفاسُ انتظارًا لأرقامها، وما أن يحصل عليها الخبراء الاقتصاديون والمحلّلون الإعلاميون حتّى يشبعوها بالبحث والتمحيص، فأجهزةُ الدولة العراقية لا تتحمّل انقطاع نسغ الحياة الذي تحتاجه لتتمكّن من إنجاز مهمّتين عسيرتين في وقت واحد: التعافي من الدمار الذي ألحقته سياساتُ النظام الديكتاتوري السابق بكلّ مفاصل الدولة والمجتمع، واللحاق بركبِ الحضارة البشرية الذي يسرع خطاه نحو آفاق جديدة تسعى لإعلاء شأن الإنسان في كلّ ميادين التقدّم.

ولقد جاءت ميزانية هذا العام (2019) وهي تحمل في مقدّمتها رقمًا يحدّدُ هوية اقتصاد الدولة، فبلغ مقدار الإيرادات النفطية (93,741 تريليون دينار) من أصل إجمالي الإيرادات الذي وصل إلى (105,570 تريليون دينار)، أي: بنسبة قدرها (88,8%) تقريبًا، وهذه النسبة العالية تجعل العراق (دولة ريعية) قولًا وفعلًا، فالدولةُ العراقيةُ لا تستطيع الاستغناء عن (ريع الموارد) في تمويل الموازنة، ممّا يجعلُ سياسةَ إدارة الموارد، أي الموارد النفطية في الحالة العراقية، قضية سيادية ترسمُ مسارَ الدولة العراقية بأكمله، وتضبط ساعة الحكومة على توقيتات أسواق النفط، وما فيها من تذبذبات خطيرة تهدّد بإلقاء مستقبل البلاد في المجهول بين الفينة والأخرى.

ولهذه الأهمّية الكبيرة التي يتمتّع بها (ريع الموارد) في رسم مسار السياسة العامّة لجمهورية العراق، ارتأى (مركز الرافدين للحوار RCD) أن يوفّر للقارئ العراقي خصوصًا، والعربي عمومًا، مادّة بحثية غنية تثري معلوماته في هذا الشأن، كي يكون أكثر اطّلاعًا عند تعرّضه للأنباء التي تبثّها وسائل الإعلام في هذا الشأن، فيتمكّن من فهم الصورة العامّة لما يجري في غرف خبراء السياسة النفطية. وفضلاً عمّا سبق، حرص (مركز الرافدين للحوار RCD) على أن تكون هذه المادّة البحثية مفيدة للخبير الاقتصادي والسياسي أيضًا، فتخاطبه بلغة دقيقة تشبه ما اعتاد عليه في المراجع المتخصّصة والتقارير الدولية. لقد وقع الاختيار على هذه الدراسة لأنّها تحقّق الهدفين كليهما، فهي تخاطب القارئ العادي والمتخصّص على حدٍّ سواء، وتوفّر لكلٍّ منهما ما يحتاجه من ذخيرة وافية من المعلومات تُعينُهُ في سَعْيِهِ إلى استجلاء غوامض هذا الحقل الذي يتعسّرُ فهمُهُ وتتعاظمُ أهمّيتُهُ يومًا بعد يوم.

إنّ هذه الدراسةَ المعنونةَ (ريع الموارد والنمو الاقتصادي RCD) لا تدّعي تقديم الترياق الشافي والحلّ النهائي لمشكلة (ريع الموارد)، وليس هذا بغريب على الدراسات الجادّة، لأنّ الباحث الحقيقي يجهدُ نفسه في البحث أوّلًا في تفاصيل المشكلة وجذورها، ثمّ ينتقل إلى اقتراح الحلول الممكنة، من دون أن يدّعي إحاطته بكلّ جوانبها أو تمكّنه من معالجتها كلّيًا، وهذا على الرغم من تأثّر الأوساط العلمية في منطقتنا ببقايا الأيديولوجيات الشمولية التي تَعِدُ الناس بحلول سحرية لا يجنون منها سوى جعجعة جوفاء لا طحنَ فيها!

ومهما تكنْ التوصياتُ التي خلصتْ إليها الدراسةُ، تظلّ مرتبطةً بالسياق المكاني والزماني الذي كُتِبت فيه، وهذا يجعلنا ندعو الخبراءَ في هذا المجال إلى أن يسارعوا للبحث في هذه المشكلة من منظور عراقي محض، لتقديم حلول عراقية خالصة تُعينُ بلادنا على التخلّص من أيّ جانب سلبي لمشكلة (ريع

الموارد)، ويسرّ (مركز الرافدين للحوار RCD) أن يرعى أيَّ دراسة تتناول هذا الشأن طبقًا للمنهج العلمي المتعارف عليه في الجامعات العراقية والعالمية، أملًا في تقديم معالجة من قلب الواقع لمشكلة لا يمكنُ التغاضي عنها بأيّ شكلٍ من الأشكال.

مقدمة

«لعنة الموارد»، «المرض الهولندي»، «التزاحم على الذهب»، «الماسات الدموية» ليست إلا بعضاً من العبارات التي يوصف بها دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية، ومن المؤكد أن هذه العبارات لا تخلق جواً إيجابياً في أي نقاش بنّاء، وقد جاء هذا التقرير من أجل تغيير هذا الموقف، ووضع أساس لخريطة طريق سياسية تستند إلى قصص واقعية عن نجاح التنمية الاقتصادية في بلدان غنية بالموارد. يقدّمُ هذا التقرير حجة مفادها أن الاقتصادات المواردية عندما تتمتع بمؤسسات اقتصادية وسياسية أفضل تصبح أكثر قدرة على إدارة عائدات الموارد، وأن تحقق نتائج أفضل في مجال النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ولدعم هذه الحجة استخدمنا أدلة تجريبية وحللنا البحوث ذات الصلة التي أجريت في هذا الموضوع حتى اليوم، ثم أجرينا مقارنة بين أداء الاقتصادات المواردية في أجزاء مختلفة من العالم بالاستناد إلى تصنيفها المؤسساتي وبنية الملكية في صناعاتها الاستخراجية وغيرها من المعايير الرئيسة.

في القسم الأول من هذا التقرير عرضنا نظرة عامة موجزة عن الدراسات الكبرى التي تناولت اقتصادات البلدان الغنية بالموارد، وأجرينا مقارنات بين مقاربات متنوعة لقضايا كبرى من أمثال «المرض الهولندي» وتأثيرات تقلب أسعار السلع. ونحن نحاجج بأن البلدان المصدرة للمواد الخام ليست محكومة

أبداً بأن ينتهي مصيرها إلى الكساد، ونقترح بديلاً لفرضية «لعنة الموارد» من خلال التشديد على الدور الإيجابي لمبدأ (حكم القانون) وقوة حقوق الملكية، وعلى الدور السلبي الذي يلعبه التريُّع الذي يبدو من المعوقات الرئيسة للتنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد.

والقسم الثاني يبحث في الخيارات السياسية التي تواجه الاقتصادات المواردية، فنقوم بفحص بعض الحقول الرئيسة للسياسة العمومية مثل المناخ المؤسساتي، وحصة الحكومة في الشركات النفطية، وأموال الاستقرار، والاستثمارات الحكومية، والابتكارات، وسياسات الهجرة. ويتمثل أهم الاستنتاجات التي خرجنا بها من تحليلاتنا في أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات المواردية يعتمد، قبل كل شيء، على قوة إطارها المؤسساتي، وتُعَدُّ الحرية الاقتصادية أفضل مقياس له. ونقترح أن يجري التفكير ببعض الحلول السياسية البديلة على المدى البعيد، من أمثال (المنحة النفطية الوطنية) التي صيغت طبقاً للحصة السنوية التي يدفعها (صندوق ألاسكا الدائم للمنح) لكل فرد من سكان هذه الولاية الأمريكية.

وفي القسم الثالث قمنا بتحليل ومقارنة تجارب خمسة من البلدان الغنية بالموارد (أستراليا، كندا، تشيلي، ماليزيا، النرويج)؛ وعرضنا للسياسات التي أدت بشكل خاص إلى السماح لهذه البلدان بتحقيق نموّ سريع، ومستويات أعلى من التنمية الاجتماعية، بالمقارنة مع نظيراتها من البلدان التي انطلقت من شروط ابتدائية مماثلة.

وفي القسم الأخير قمنا بتلخيص النتائج الرئيسة لهذا التقرير واقترحنا خمس خطوات عملية من أجل الارتقاء بكفاءة الصناعات الاستخراجية والسير باتجاه نمو اقتصادي أسرع، وهي: نموذج مزدوج لتحسين الكفاءة، وانتقال مرحلي إلى نظام ضريبة أرباح المنتجات البترولية، وتأسيس مناطق اقتصادية

خاصة بالمواد الخام، وتنويع صادرات الغاز الطبيعي، وتقديم فكرة (المنحة النفطية الوطنية).

وفي ما يأتي موجز لبعض الاستنتاجات الرئيسة التي خَلُصَ إليها التقرير:

- الموارد الطبيعية ليست بذاتها منبع المشكلات التي تواجه الاقتصادات المصدرة للمواد الخام؛ وقد بينت أبحاثنا بأن من الممكن بناء اقتصاد حديث ومزدهر يحصل على مقدار كبير من دخله عبر بيع المواد الخام.
- إن البلدان المصدرة للمواد الخام عندما تتمتع بمستويات أعلى من الحرية الاقتصادية يلاحظ بأنها تتمتع بمستوى أعلى لكل من الدخل الفردي الحقيقي والتنمية البشرية، وارتفاع متوسط الأعمار، وزيادة الاستثمارات والحقوق المدنية؛ فالمستوى الأعلى من الحرية الاقتصادية يترافق مع انخفاض معدلات الجريمة والفساد والأمية.
- يمكن للبلدان المصدرة للمواد الخام أن تلتحق بركب التنمية الاقتصادية إذا قامت بتحسين مستوى الحرية الاقتصادية وتقوية مؤسساتها، ويمكن حتى للتحسينات الصغيرة نسبياً أن تتمخض عن نتائج إيجابية ذات أهمية كبيرة.
- يُعَدُّ التريُّع من المعوقات الرئيسة التي تقف في وجه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الكثير من الاقتصادات المواردية، وهو ليس من الخصائص التي تنفرد بها البلدان الغنية بالموارد، لكنه يبدو ذا تأثير قويّ خاص عليها ويؤدي إلى ضعف مؤسساتي.
- «المرض الهولندي» وتأثير تقلبات أسعار السلع مشكلتان مؤسساتيتان أولاً قبل أن تكونا من المشكلات الاقتصادية الخالصة، فكلتاهما تصبحان من المشكلات ضمن ظروف محددة، ويترافق هذا الأمر في العادة مع غياب المؤسسات القوية الشفافة.

- يُعَدُّ الابتكار من العوامل الرئيسة الموجهة للنمو والتنمية الاجتماعية، فـ«ثورة النفط الصخري» هي في جوهرها اختراق تقني من العيار الأعلى ساعد على تقويض نظرة شائعة معادية للصناعات الاستخراجية ترى بأنها لا تتمتع بقدر كاف من الابتكارات.
- الشركات النفطية الخاصة تقدم أداء يتفوق بشكل عام على أداء الشركات النفطية المملوكة للدولة، إذ يبلغ متوسط صافي الدخل لكل برميل في الشركات النفطية الخاصة التسعة الأولى أكثر من ضعفي مثيله في تسعة من أولى الشركات النفطية المملوكة للدولة.
- في ظلّ شروط خاصة، وضمن الإطار المؤسساتي الصائب، تتمكن بعض الشركات النفطية المملوكة للدولة من تحقيق نتائج مدهشة (كما هو الحال في شركتي ستاتويل النرويجية وبتروناس الماليزية)، وما يهم هو أسلوب تنظيم كل شركة منها، والأهم من ذلك: البيئة المؤسساتية الإجمالية التي تعمل ضمنها.
- إن زيادة مشاركة الحكومة في الاقتصادات المواردية لا تؤدي إلى زيادة النموّ، وإذا أخذنا بالحسبان كل العوامل المؤثرة، فسنجد أن هذه الزيادة تؤدي إلى مردود سلبي بسبب مزاحمة القطاع الخاص، والتشجيع على التريُّع والفساد، وإنقاص إجمالي الإنتاجية.

القسم الأول

التحديات

الميزات الاقتصادية والمؤسساتية للبلدان التي تتمتع بحصة كبيرة من صادرات الموارد الطبيعية.

1. 1. فرضية «لعنة الموارد».. حسناتها وسيئاتها

نظرة عامة موجزة لأهم الدراسات التي أجريت حتى الآن، ومفاهيم رئيسة ومواقف أساسية عن الجدل في دور ريع الموارد

«الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس» عبارة شهيرة استُعملت للمرة الأولى في وصف المملكة المترامية الأطراف التي حكمها ملك إسبانيا فيليب الثاني في القرن السادس عشر، فخلال حكمه الذي دام قرابة نصف قرن توسعت رقعة إسبانيا في كل القارات المعروفة حينها على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الأوروبي. وعندما بلغت المملكة الإسبانية أوج عظمتها العسكرية والسياسية كانت تتلقى في الحين نفسه أيضاً كميات كبيرة جداً مما يدعوه الخبراء الاقتصاديون في يومنا هذا بـ»الأرباح الاستثنائية»، حيث كان بلاط الملك فيليب الثاني يفيض بشحنات الذهب والفضة والأحجار الكريمة التي تأتي من مستعمرات إسبانيا في القارتين الأمريكيتين، وعلى الرغم من هذا الثراء فإن

فيليب «المقتصد» (كما يدعوه الإسبان حتى اليوم على نحو يثير دهشة بعضهم) تصرف على نحو (غير مقتصد)، فأفلست الحكومة أربع مرات في عهده؛ إذ دفعه مشهد التيار المتدفق من المعادن الثمينة إلى التمادي في استدانة قروض هائلة بأسعار فائدة عالية إلى الحد الذي عجز فيه عن التسديد حتى مع استمرار تدفق الشحنات القادمة من المستعمرات؛ وهكذا أصبحت إمبراطورية الملك فيليب الثاني أفضل مثال معروف لوقوع الاقتصاد ضحية الاعتماد على الموارد.

وعلى الرغم من أن بعض خبراء الاقتصاد الذين ظهروا بعد حقبة فيليب الثاني عبروا عن شكوكهم في دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية، فإننا لا نجد حتى أواخر القرن العشرين أي جهود جديرة بالاهتمام في دراسة التأثير السلبي الممكن للاعتماد على الموارد. ومن أسباب ذلك: الرأي الشائع الذي يرى أن الحس السليم يقضي بأن الموارد الطبيعية للبلد لا بد من أن تؤثر بشكل إيجابي على نموّه الاقتصادي، وقد حاجج عدد من الكتاب (منهم: Mikesell, 1997, Kronenberg, 2004) بأن الموارد الطبيعية (وأبرزها الفحم مصدراً للطاقة) تعدّ من العوامل الأساسية لانطلاق الثورة الصناعية.

جاءت أولى الدراسات المنهجية المهمة للمشكلات الاقتصادية التي تترافق مع الموارد الطبيعية على يد ساكس ووورنر (Sachs and Warner, 1995) تحت عنوان «وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي»، فوضعت هذه الدراسة الأساس لما أصبح يعرف بعدها بفرضية «لعنة الموارد»، وكان الاستنتاج الرئيس الذي توصلت إليه الدراسة يتمثل في أن الاقتصادات التي تشكل الموارد الطبيعية نسبة مرتفعة من إجمالي الناتج الوطني فيها نمت على نحو أبطأ خلال الأعوام العشرين الفاصلة بين العامين (1970 ـ 1990) بالمقارنة مع المتوسط العالمي؛ وحتى عندما تضمنت الحسابات عدداً من المتغيرات التي يعتقد بأنها تترابط بشكل إيجابي مع النمو الاقتصادي فقد بات واضحاً أيضاً أن هنالك علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي

والاعتماد على الموارد. ووجدت الدراسة أيضاً أن تخفيض حصة الموارد الطبيعية من إجمالي الصادرات بمقدار (10 %) أدى إلى ارتفاع قدره (1 %) في النمو. ولقد أجرى عدد من الخبراء الاقتصاديين تحليلاً مشابهاً من أجل اختبار النتائج التي خلصت إليها الدراسة السابقة، ومنهم على سبيل المثال: سالايمارتين (SalaiMartin, 1997) الذي نشر دراسة بعنوان استفزازي «لقد أجريت توّاً مليون تحليل انحدار»، وفيه أكد ما توصل إليه ساكس ـ وورنر، فحدد سالايمارتين (22) متغيراً ذا تأثير مهمّ في الحسابات الإحصائية على النمو الاقتصادي، وكانت الموارد الطبيعية أحد المتغيرات التي جرى تحديدها بأنها ذات تأثير سلبي.

وفي الأعوام التي تلت دراسة ساكس ـ وورنر كانت هنالك مراحل متنوعة مرت بها المقاربات الاقتصادية والتحليلية لقضية الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وبدا في التسعينيات الماضية أن معظم الخبراء الاقتصاديين توصلوا إلى الإجماع على وجود «لعنة الموارد»، حتى أن العبارة نفسها صاغها ريتشارد أوتي (Richard Auty, 1993)، وهو خبير اقتصادي متخصص في تأثير الموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية. لكن القول ببساطة بأن الموارد الطبيعية ذات أثر سلبي على النمو لم يكن كافياً، وإنما كانت هنالك حاجة لتفسير هذا الزعم، ولذلك ظهرت مقاربات متعددة شددت على قنوات متنوعة يمكن من خلالها للاعتماد على الموارد الطبيعية أن يتسبب بإعاقة النمو. وكان التفسير الأبكر يركز على القنوات الاقتصادية، إذ توصل ساكس ووورنر إلى استنتاج مفاده أن تأثير «المرض الهولندي» هو الذي دأب عدد من الخبراء الاقتصاديين على دراسته منذ السبعينيات الماضية (McKinnon, 1976; Carden and Neary, 1982; Van Wijnbergen, 1984; Auty, 1994b; Gylfason et al., 1997). لكن مجموعة من الكتّاب قاموا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (وما نزال ضمن المقاربة الاقتصادية) بالتحقيق في تأثير تقلبات أسعار السلع على النمو والتنمية،

وبينت كل الدراسات التي قام بها كافالكانتي وآخرون (Cavalcanti et al., 2009 and 2011) وفاندير بلويغ وبويلهيكه (van der Ploeg and Poelhekke, 2010) وليونغ وموهاديس (Leong and Mohaddes, 2010) سلبية هذا التأثير.

وفي الأعوام الأخيرة، ومع إجراء تحليلات اقتصادية قياسية أكثر صرامة باستخدام مجموعات بيانات جديدة أكثر شمولا بدأت تظهر الشكوك حول فرضية «لعنة الموارد»، وتوصل عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى استنتاجات متغايرة بشأن تأثيرات الموارد الطبيعية. ففي البدء كانت هنالك شكوك في المدة الزمنية التي اختار ساكس ووورنر تحليلها، ونشر مانزانو وريغوبون دراسة مع المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (Manzano and Rigobon, 2001) حاججا فيها بأن الحقبة التاريخية التي استخدمها ساكس ووورنر شهدت هبوطاً كبيراً في أسعار السلع بدأ في العام (1980)، واستمر طوال عشرين عاماً (يشار إلى هذه الحقبة أحياناً بعبارة «التخمة النفطية في الثمانينيات»)، وهذا الانخفاض في السعر ربما كان له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد حاجج مانزانو وريغوبون فضلاً عن ذلك بأن الأسعار المرتفعة لأسعار السلع في السبعينيات الماضية أتاح لحكومات البلدان المصدرة للموارد أن تستمر في سكرة الاقتراض التي خلقت فائضاً من الديون أدى بدوره إلى بطء إضافي في النموّ؛ وبعد تصحيح هذه العوامل لم يعد من الممكن تحديد ملامح «لعنة الموارد».

وقام اثنان من الخبراء الاقتصاديين العاملين في البنك الدولي، وهما ليديرمان ومالوني (Lederman and Maloney, 2007, 2008)، بإثارة الشكوك في محاولة التعميم نفسها بشأن تأثير الموارد الطبيعية على النمو والتنمية، واقترحا أن بعض المؤشرات المستخدمة في التحليل السابق ربما لم تكن لها صلة بالموارد الطبيعية المعنية؛ وبعد أن أدخلا في حساباتهما التأثيرات الثابتة اختفى التأثير السلبي للموارد مما يوحي بأنه ليس بديلها المحدد، ولكن ترابط بديل الموارد الطبيعية مع خصائص

وطنية محددة غير ملاحظة هو الذي يقوم بالتأثير على النتيجة. ولذلك فقد استنتجا بأن الخبراء الاقتصاديين كانوا يحاولون حتى ذلك الحين أن يصوغوا تعميمات بشأن تأثير وفرة الموارد، على حين فشلوا في أثناء ذلك في الاكتشاف الدقيق للخصائص التي تؤثر على النمو على نحو سلبي. وقد قام عدد من الاقتصاديين الآخرين بتحليل مجموعات بيانات أكثر شمولاً تغطي مدداً زمنية أطول واكتشفوا عدم وجود تأثير، أو وجود تأثير ضعيف جداً للموارد الطبيعية على النمو (Stijns, 2005).

إن الشكوك التي أثيرت حول التأثير الاقتصادي المباشر لوفرة الموارد أدت إلى تشجيع عدد من الكتاب على البحث عن قناة خفية ربما كانت الموارد الطبيعية تؤثر على التنمية من خلالها؛ وبينما كان التفسير الاقتصادي الماكروي يشدد على قضايا من أمثال «المرض الهولندي» وتقلب الأسعار، فقد تطورت مقاربة بديلة نظرت إلى العيوب المؤسساتية باعتبارها العامل الرئيس في تثبيط نمو الاقتصادات الغنية بالموارد. ومن المهم التشدد على وجه الاختلاف بين المدرستين الفكريتين اللتين تنطوي عليهما المقاربة المؤسساتية: فالمدرسة الأولى تنبثق من فرضية «لعنة الموارد» وتنظر إلى وفرة الموارد الطبيعية سبباً للفساد والانحطاط المؤسساتي ضمن النخبة الحاكمة، مما يؤدي من ثمّ إلى التأثير على النمو والتنمية، وهكذا فإن «لعنة الموارد» تتحول في الأصل إلى «لعنة مؤسساتية»؛ أما المدرسة الفكرية الأخرى، وهي المدرسة «المؤسساتية» فتشدد هي أيضاً على المؤسسات، لكن الصلة السببية تعمل في الاتجاه المعاكس أيضا: فالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية ليست ملعونة عندما تطور مؤسسات مختلّة، وإنما المؤسسات الضعيفة هي التي تشكل سبباً لبطء النمو والتنمية. ولتوضيحٍ أفضل حول المقاربات المتنوعة للاقتصادات المواردية قمنا بإعداد المخطط التالي؛ وسنتناول في الفصل القادم أوجه الاختلاف في المقاربات المؤسساتية للتنمية التي توجهها الموارد.



المخطط 1: وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.. أبرز المدارس الفكرية

«لعنة الموارد» مقابل المقاربة المؤسساتية

هنالك الكثير من العناصر المشتركة بين هاتين المدرستين الفكريتين، أي: فرضية «لعنة الموارد» التي تشدد على القناة المؤسساتية لهذه «اللعنة»، وبين

المؤسساتية التي ترى بأن القضية الرئيسة تكمن في المؤسسات الضعيفة؛ فكلا المدرستين تؤكدان على الدور المحوري للمؤسسات، لكن التأثيرات السياسية العملية تختلف اختلافا واضحا بينهما، ومن السهل معرفة السبب في ذلك، فالمقاربة الأولى ترى بأن المشكلة تكمن في الموارد الطبيعية، ولذلك فإن الحل لا بد أن يتمثل في تقليص الاعتماد الاقتصادي على مبيعات الموارد؛ أما المقاربة الثانية فلا ترى بأن المشكلة تكمن في الموارد ذاتها، أو ترى بأنه يمكن على الأقل المحاججة بأنها ليست المشكلة الرئيسة. وهنالك عدد من البلدان، كما سنرى لاحقا في هذا التقرير، تعطينا أمثلة حول الكيفية التي يمكن أن تتواجد بها نسبة مرتفعة من صادرات الموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع إطار مؤسساتي متطور. وهكذا فإن المؤسسات يجب أن ينظر إليها كعامل رئيس يحدد مسار التنمية في البلدان الغنية بالموارد، ولذلك فإن معظم التوصيات السياسية يجدر بها أن تتوجه نحو تحسين الإطار المؤسساتي.

وفي رأينا أن المقاربة المؤسساتية تمتلك حسنات معينة على الصعيدين العملي والتحليلي، فهي تتعمق في جذر المشكلة كما تقدم أساسا أفضل لسياسات تدوم طويلا؛ لكن، وكما هو الحال مع أي قضية، لا يمكن تصنيف الأمور بين أبيض وأسود، إذ ليس من العملي أن يحصر المرء نفسه في مدرسة فكرية واحدة؛ وإن المكانة الضرورية للمؤسسات لا تعني بأن الموارد الطبيعية ليست لها أهمية بذاتها؛ ولذلك فإن الموقف المؤسساتي المتوازن يتمثل في القول بأنه على الرغم من أن البلدان المعتمدة على صادرات الموارد ليست محكومة بالفشل أو الركود، وإنما قد تواجه مشكلات محددة في تطبيق سياسات داعمة للنمو. فهنالك مؤسسات بعينها في البلدان الغنية بالموارد ربما تلعب دورا أكبر بالمقارنة مع دورها في البلدان الفقيرة بالموارد، وبالتالي فإن المؤسسات الضعيفة ربما يكون لها تأثير سلبي أقوى،

وسنناقش هذا الموضوع بتفاصيل أكثر في ما يلي من التقرير، ولذلك فقد يكون من الأدق القول بـ «نفوذ الموارد» أو «تحدي الموارد» عوضا عن «لعنة الموارد».

وقد أحسن أندرو روسر في تبيان السبب الذي جعل المقاربة المؤسساتية تبدأ بأخذ مكان فرضية «لعنة الموارد»، يقول (Andrew Rosser, 2006):

> هنالك إجماع بدأ بالظهور على أن المتغيرات السياسية والاجتماعية المختلفة تتوسط في العلاقة الرابطة بين الثروة الناتجة عن الموارد الطبيعية ونتائج التنمية؛ لكن عوضاً عن الإقرار بأن هذه المتغيرات تتشكل بفعل مجموعة من العوامل التاريخية وغيرها في كل حالة، فقد مال الخبراء إلى النظر إليها بأنها تتحدد على أساس الموارد الطبيعية. ويمكننا أن نعبر عما حدث بصيغة أخرى فنقول: لقد دأب الخبراء على إثارة السؤال الخاطئ؛ فعوضاً عن السؤال عن السبب الذي جعل الموارد الطبيعية ترعى أمراضاً سياسية متنوعة، مما أدى من ثمّ إلى تعزيز ضعف الأداء التنموي، كان عليهم أن يثيروا سؤالاً عن ماهية العوامل السياسية والاجتماعية التي تمكّن بعض البلدان الغنية بالموارد من توظيف مواردها الطبيعية في تعزيز التنمية والحيلولة دون أن تعاني من المشكلة نفسها.

وتختلف نتائج تحليل أداء البلدان الغنية بالموارد اختلافاً كبيراً طبقاً للبيانات المستخدمة والمدة الزمنية التي تخضع للتحليل؛ ونتيجة لذلك فإن الاستنتاجات التي توصل إليها مختلف الخبراء تندرج في نطاق يبدأ من التأثير السلبي (ساكس ووورنر، أوتي، روس، كافالكانتي، وغيرهم) للغنى بالموارد على النمو وينتهي بانعدام أي تأثير مهم (Stijns, 2005)، وقد ينتهي حتى بوجود تأثير إيجابي (Nunn, 2008; Brunnschweiler, 2008)؛ وحتى مع هاتين النتيجتين

(أي: التأثير المنعدم أو التأثير الإيجابي) فإن الاستنتاجات قد تتسم بشيء من الالتباس، فحتى لو توصل أحد الخبراء إلى عدم وجود ترابط بين الغنى بالموارد والنمو (أو ربما عدم وجود ترابط إيجابي) فيمكن للمرء مع ذلك أن يخرج باستنتاجات مختلفة من هذه النتائج. ولنفترض هنا بأن بلدا ما اكتشف موردا طبيعيا لإحدى المواد الخام الثمينة، ثم تمكن بعدها من بيع هذه المادة الخام في الأسواق العالمية التي تباع فيها هذه المادة بسعر مرتفع، فبما أن صادرات هذه المادة تجلب ربحاً استثنائياً (وفي بعض الحالات يكون هذا الربح كبيراً جداً) يفترض الحسّ السليم أن ننتظر من هذا الاقتصاد الغني بالموارد أن يقدم أداء أفضل بكثير من أداء الاقتصاد الفقير بالموارد.

إن الدليل التجريبي، وفي بعض البلدان المماثلة على الأقل، يكشف لنا إما عدم حصول أي تحسن كبير، أو حصول تحسن إيجابي مهم؛ وهذا يعد مؤشراً يدل على مشكلات منظوماتية محددة تواجه هذه البلدان. وهكذا، فإن المخاوف التي يبديها المنتمون إلى مدرسة «لعنة الموارد» ربما تصبح مخاوف مبررة حتى وإن كانت التأثيرات الظاهرية للغنى بالموارد تتصف بأنها تأثيرات خفيفة؛ فما قد يُعدّ أداء جيداً نسبياً في بلد فقير بالموارد ربما ينظر إليه بأنه أداء سيئ في بلد آخر يتمتع بثروة كبيرة من الموارد، ولهذا تبرز الحاجة إلى المزيد من التحليل من أجل فهم أسباب حصول هذا الأداء السيئ.

إن ما أسلفناه يقود إلى إثارة سؤال مهم آخر: ما الغنى بالموارد تحديداً، وما البلدان التي يمكننا أن نعدّها غنية بالموارد؟ إن الشرطين الأكثر شيوعاً لتحديد غنى البلد بالموارد هما: نسبة صادرات الموارد الطبيعية من إجمالي الصادرات، ونسبة صادرات الموارد الطبيعية من إجمالي الدخل الوطني. ولخدمة أهداف هذا التقرير سنقوم باستخدام الشرطين كليهما على النحو الآتي: يُعدّ البلد معتمداً على الموارد إذا كانت الموارد الطبيعية تشكل أكثر من (25%) من صادراته، وإذا كانت نسبة

صادرات الموارد الطبيعية تُسهم بأكثر من (10 %) من إجمالي الناتج الوطني؛ وهذا المعيار يستخدمه عدد من الخبراء، وينسجم مع تعريف صندوق النقد الدولي للبلدان الغنية بالموارد، وقد زيدَ الشرط الثاني للتأكد من أن لا يشمل هذا التصنيف البلدان التي تتصف بالانخفاض الشديد في حجم إجمالي الصادرات. ويقدم الملحق الوارد في نهاية التقرير قائمة كاملة بالبلدان التي وجدنا أنها تستحق الدخول ضمن التصنيف السابق، وذلك بالاستناد إلى بيانات مستمدة من صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ولخدمة أهداف هذا التقرير قسّمنا هذه البلدان على مجموعتين: مجموعة البلدان المعتمدة على صادرات الموارد الطبيعية (الموارد المعدنية تحديداً) والتي سنشير إليها من الآن فصاعداً بمصطلح «الاقتصادات المواردية»، ومجموعة أصغر من البلدان المعتمدة على صادرات النفط والغاز تحديداً، والتي سنشير إليها بمصطلح «اقتصادات النفط والغاز».

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه عندما نستعمل مصطلح «الموارد الطبيعية» فإننا نعني به ما يعرف بـ «الموارد المركزة» (أي: السلع المعدنية الخام والمصفّاة بشكل رئيس)؛ وقد يشمل التعريف الأوسع: الأراضي، والمسطحات المائية، وغيرها من الموارد الطبيعية المشابهة التي لم ندرجها في التعريف. لكن التعريف المعتمد في هذا التقرير ينسجم مع معظم الدراسات التي تناولت الموضوع، وهو تعريف يتضمن تصنيفين واسعين للمعادن: اللاوقود المعدني، والوقود؛ ويتكون اللاوقود المعدني من الفلزات اللاحديدية، والخامات الحديدية، والسماد الخام، وغيرها من المعادن، بما فيها: الأحجار الثمينة وشبه الثمينة؛ أما التصنيف الثاني فيشمل: النفط ومنتجاته، والغاز الطبيعي، والفحم. وقد استندت القائمة المحددة للسلع الداخلة في هذا التعريف إلى التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC) وبيانات صادرات البضائع كما طورها الأونكتاد، وهي تحتوي على قاعدة بيانات هي الأكثر تفصيلاً حول تجارة البضائع على مستوى العالم.

وسنناقش في الفصلين التاليين كلّاً من الجانبين الاقتصادي والمؤسساتي للاعتماد على الموارد؛ وسنبدأ مع «المرض الهولندي» وتقلب أسعار السلع، ثم ننتقل إلى مشكلات التريُّع والفساد وتشكيل النخب. وسنستخدم في ذلك الدليل التجريبي وبعض النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة من أجل الوصول إلى استنتاجات أكيدة.

1. 2. التأثيرات الاقتصادية للاعتماد على الموارد

«المرض الهولندي» وتأثيرات المزاحمة

تناقص الإنتاج في الصناعة اللامواردية

في نهاية الخمسينيات الماضية أنجزت هولندا اكتشافات عدة مهمة للغاز الطبيعي في مياهها، وكان لصادرات الغاز تأثير اقتصادي قوي تسبب بارتفاع سعر صرف الغيلدر الهولندي وتقلص الصناعات غير الاستخراجية؛ وكان هذا التأثير هو الذي تمخض عن مصطلح «المرض الهولندي» الذي صاغته مجلة (إيكونوميست) في العام (1977). وكان «المرض الهولندي» أول حالة خضعت فيها هذه الظاهرة الاقتصادية إلى دراسة شاملة (Carden and Neary, 1982; Carden, 1984; Gylfason 2001a; Stevens, 2003). وتحرياً للدقة، فإنّ «المرض الهولندي» ليس مجرد أحد عواقب زيادة الصادرات المعدنية، وإنما كان سلسلة من التأثيرات المتداخلة.

إن تأثير القفزة النفطية أو الغازية يمكن تقسيمها، ضمن المنظور الاقتصادي الأشمل، إلى ثلاثة تأثيرات رئيسة: «تأثير حركة الموارد»، و«تأثير الإنفاق» (جرت دراسة هذين التأثيرين لأول مرة في: Carden and Neary, 1982)، و«تأثير أسعار الصرف». ولنفترض هنا بأن هنالك اقتصاداً مفتوحاً صغيراً يتكون من ثلاثة قطاعات كبرى: القطاع الصناعي، وقطاع غير تجاري (خدمي)، وقطاع مواردي

يبرز بسرعة بسبب اكتشاف نفطي كبير (مثلاً) يؤدي إلى قفزة في صادرات النفط. إن «تأثير حركة الموارد» يؤدي إلى انتقال العمل والرأسمال نحو قطاع الموارد من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى عندما تبدأ الأرباح والأجور في قطاع الموارد بالارتفاع. ويحصل «تأثير الإنفاق» عندما (وكنتيجة للأرباح الاستثنائية في قطاع الموارد) يرتفع الطلب على كل من السلع التجارية وغير التجارية. وعلى الرغم من ذلك فإن التأثيرات المترتبة على القطاعين تتصف بالاختلاف، ففي القطاع غير التجاري تجري تلبية الطلب المتزايد على الخدمات من خلال زيادة العرض وما يليه من زيادة في كل من: أسعار السلع غير التجارية والأجور ضمن القطاع غير التجاري. لكن ارتفاع الطلب على السلع التجارية تجري تلبيته، لا بزيادة الطلب على السلع منتجة محليا، وإنما بزيادة الاستيراد، وهنا يأتي دور «تأثير أسعار الصرف» الذي يحصل كنتيجة لزيادة تدفق النقد الأجنبي (الدولار الأمريكي في حالة صادرات النفط) مما يتسبب بارتفاع سعر صرف النقد المحلي. وعندما ترتفع أسعار الصرف الفعلية للنقد المحلي فإنها تؤدي إلى تأثير مزدوج على القطاع الصناعي: فهي توقف الطلب على السلع المصنوعة محليا عندما تصبح السلع المستوردة ذات تكلفة أكثر تيسراً، وهي تؤدي أيضاً إلى إنقاص صادرات السلع المصنعة محلياً لأنها تجعلها أقل قدرة على التنافس في السوق العالمي مع ارتفاع القيمة النسبية للنقد المحلي.

ويعتبر «المرض الهولندي» من الظواهر التي حظيت بدراسات وافية وتوثيق مستفيض، ويكاد يُجمع الخبراء الاقتصاديون الذين درسوها على أنها ظاهرة موجودة فعلياً، وأن هنالك آلياتٍ محددةً تقوم من خلالها بالتأثير على اقتصادات البلدان المصدرة للموارد. لكن هنالك أمراً أقلَّ وضوحاً بكثير من المشهد السابق، وهو ما إذا كان لها أي تأثير سلبي مهمّ على (النمو الاقتصادي الإجمالي) من جهة، وعلى التنمية الاجتماعية من جهة أخرى؛ فإذا كان لها تأثير سلبي على أي

من المجالين، فمن المهم حينها أن نحدد كيفية تخفيف هذا التأثير، أو هذه التأثيرات، من خلال سياسات معينة. ومن الأجدى أن نبدأ بتوضيح أحد الجوانب المهمة لهذه المناقشة، فهنالك تشوش شائع في التمييز بين سؤالين يختلفان كليا بعضهما عن بعض، وأولهما: هل يغير «المرض الهولندي» تخصيص العمل والرأسمال في الاقتصاد المواردي مما يؤدي من ثمّ إلى تغيير بنية هذا الاقتصاد نفسها؟ إن كل ما نعرفه حول «المرض الهولندي» يدفعنا إلى الإجابة عن هذا السؤال بـ(نعم)؛ أما السؤال الثاني فهو: هل تتصف هذه التغييرات البنيوية بأنها سلبية؟ وبشكل أكثر تحديداً: هل تتسبب هذه التغييرات بتأثير سلبي على النمو؟ على الرغم من أنه يبدو للكثيرين بأن «المرض الهولندي» يبطئ النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يبدو ظاهرةً سلبيةً لا لبس فيها، فإن بعض التحليلات المستندة إلى الحسّ السليم ترخي ظلالاً من الشك على وجهة النظر التقليدية.

فمن ناحية المبدأ، يمثل «المرض الهولندي» تعديلاً نحو وضع اقتصادي جديد يبرز نتيجة لارتفاع أسعار السلع المصدَّرة، وهذه التعديلات الاقتصادية تحصل في كافة الاقتصادات المفتوحة، وليس ضمن الاقتصادات المصدرة للموارد فقط، استجابةً لعائدات أعلى في كل من العمل والرأسمال ضمن مجالات استثمارية بعينها. وإن أي تقلص في القطاع الصناعي التجاري يقدم بكل بساطة دليلا على الأرباح الأعلى التي تتحقق في المجالات الأخرى (الاستخراجية وغير التجارية)؛ وهذه التحولات في الميزان الاقتصادي تحصل باستمرار بسبب التقدم التقني والتنافس العالمي، فالمشروعات الاستثمارية الكبرى و/أو الابتكارات التقنية قد تزيح توازن تخصيص العمل والرأسمال إذا تلقى الاقتصاد الدفع بفضل تطوير إحدى المنتجات المصدرة، كأن يجري تطوير منتج عالي التقنية يطابق توجها معينا في التنمية التقنية العالمية مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الطلب العالمي عليه (على سبيل المثال: الهواتف النقالة التي تنتجها شركة نوكيا في

فنلندا). وليس هنالك إلا القليل ممن ينظرون إلى هذا الأمر باعتباره تنمية سلبية، ومع ذلك فعندما تحصل القفزة في قطاع الموارد الطبيعية يجري استقبالها بمزيج من القلق والريبة؛ ولا شك في أن هنالك أدلة تجريبية تشير إلى حالات للفشل الاقتصادي والمؤسساتي في البلدان المعتمدة على الموارد؛ وإن «المرض الهولندي» ربما يفاقم من سوء وضع هذا الاقتصاد بسبب القنوات التي ناقشناها في ما سبق، لكن الأمر هنا يختلف عن القول بأن «المرض الهولندي» هو الذي يجب أن يوجه إليه الاتهام أولاً للتسبب بهذه المحن.

وفي نهاية المطاف، ومن وجهة نظر علم الاقتصاد الماكروي، تؤدي زيادة الدخل المتحققة بفضل مبيعات الموارد الطبيعية إلى زيادة متناسبة في إجمالي الدخل الوطني؛ وعلى الرغم من أن ذلك قد يترافق مع تقلص في الصناعات اللامواردية فإن هذا لا يعني أن نمو إجمالي الناتج الوطني يجب عليه أن يعاني بسبب إعادة تخصيص مصادر الدخل هذه، بل إن المرجح أكثر أنه سيرتفع بالفعل. وفضلاً عما سبق، فإن نقض حجة «المرض الهولندي» مصدراً للكساد، في الكثير من البلدان الغنية بالموارد، يقتضي الإشارة إلى أن تأثيرات «المرض الهولندي» محدودة جدا لوجود قطاع صناعي صغير جدا (أو غير موجود عملياً) قبل كل شيء، ومن ثمّ فلا يمكن حدوث عملية إعادة التخصيص أصلا. وعلى الرغم من ذلك، فإن البلدان التي ليس فيها إلا قطاعات مواردية غير تجارية عانت من تباطؤ عجلة الاقتصاد ومن النمو السلبي، ومنها على سبيل المثال: عدد من بلدان الشرق الأوسط في السبعينيات والثمانينيات الماضية (انظر الشكل 2.2). ولفهم طبيعة الكساد في بعض الاقتصادات الغنية بالموارد يجب السعي إلى تفسير مختلف، وهو ما سنناقشه في موضع قادم من هذا التقرير.

وقد توصل عدد من الخبراء الاقتصاديين، بعد تحريهم في هذه القضية، إلى استنتاج مفاده أن تأثيرات «المرض الهولندي» لم تكن المحرك الرئيس لمسارات

النمو في البلدان الغنية بالموارد. وعلى سبيل المثال: قام مايكسيل (1997) بتحليل أداء مجموعة من الاقتصادات المصدرة للموارد واستنتج بأن «المرض الهولندي» لم يؤثر في أغلبها على أنماط النمو؛ كما توصل ماكماهون (1997) إلى نتائج مشابهة في دراسته؛ وحاجج تروفيك بأن المخرجات والإنتاجية يمكنها أن تزيد أو تنقص في كل من القطاعين التجاري وغير التجاري، وذلك اعتمادا على الخصائص البنيوية والمؤسساتية للاقتصاد. ونحن نميل إلى الاتفاق مع وجهة النظر الأخيرة، فاقتصاد السوق المفتوح الذي يتصف بقلة الحواجز التي تقف في وجه الداخلين إليه والحد الأدنى من معوقات الاستثمار سيتكيف مع كل من «تأثير حركة الموارد» و«تأثير الإنفاق» الناتجين عن زيادة الصادرات من الموارد، تماماً كما يتكيف مع أيّ تغيرات أخرى في بنيته التصديرية.

وعلى هذا الأساس، يمكننا المحاججة بأن هنالك طرائق متعددة للنظر إلى قضية «المرض الهولندي»؛ ففي المعنى الضيق للمصطلح يتعلق الأمر بإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات المتنوعة. وإن النظر إلى الأمر باعتباره «مرضا» (أي: مشكلة بذاتها ومن ذاتها) يعني تطبيق حكم معين على القيمة وتفضيلا باتجاه طريقة معينة لإنتاج الدخل، أي: القطاع التجاري اللامواردي الذي يتركز بشكل خاص في الصناعة؛ وبعد ذلك لا بد من أن تصبح القضية سياسية أكثر بكثير مما هي اقتصادية، وهذا هو ما يحدث بالفعل في الكثير من البلدان الغنية بالموارد. لقد قامت الحكومات، في محاولة منها لـ «إنقاذ» القطاع الصناعي اللامواردي المتقلص، بخلق صناعات مستقلة مدعومة حكوميا، وهذه الصناعات جرّت معها اقتصادات بلدانها إلى التباطؤ الاقتصادي؛ وهكذا فإن ما جرى تسويقه في البداية كعلاج لـ «المرض الهولندي» أخذ يتحول غالبا إلى مصدر للمشكلات الاقتصادية بحد ذاته.

وبعد ما سبق يصبح السؤال: هل هنالك أي حاجة لفعل تصحيحي لمواجهة

«المرض الهولندي»، وخصوصا لمواجهة «تأثير أسعار الصرف»؟ لا يوجد جواب مباشر لهذا السؤال، فالأمر مرتبط بدرجة الاعتماد على الموارد، وحجم الاقتصاد وحصته في إنتاج سلعة بعينها ضمن السوق العالمي. وفضلا عن ذلك، فإن «تأثير سعر الصرف» ليس تأثيرا سلبيا بالكامل، فهو قد يجعل بعض الصادرات أقل تنافسية لكنه يمتلك القدرة على جعل كل الواردات متيسرة التكلفة؛ ويعتمد التأثير الصافي على مجموعة متنوعة من العوامل الخاصة بكل اقتصاد دون غيره. وللحيلولة دون حدوث زيادات مفاجئة في سعر الصرف الاسمي والحقيقي للنقد المحلي يُنصح بأن تمتلك الحكومة آلية جاهزة لتحييد التدفق الزائد من النقد الأجنبي بواسطة صندوق تثبيت أو أي مشروع مشابه؛ وهي من الممارسات التي جرى تبنيها على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، وقد أتاحت للحكومات بشكل عام أن تسيطر على أسعار صرف عملاتها، كما مكنتها من ادخار الأموال لمواجهة أيّ خسائر مستقبلية قد تحدث بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية.

وهنالك تأثير آخر لـ «المرض الهولندي» يقع على سوق العمل، وسنناقش في القسم الثاني القضايا المتعلقة بالاعتماد على الموارد، ومرونة حركة العمالة، والهجرة.

التأثير الاقتصادي لتقلب أسعار السلع الأولية

نظراً للشكوك التي أشرنا إليها سابقا حول التأثير السلبي الحتمي لـ «المرض الهولندي» فقد سعى عدد من خبراء الاقتصاد إلى قناة اقتصادية بديلة قد تتسبب بتأثير سلبي على بعض البلدان المعتمدة على الموارد، مما أدى إلى ظهور مدرسة فكرية جديدة يمكن وصفها بفرضية «لعنة التقلب». وتتمثل الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة في أن الاعتماد على الموارد لا يشكل بحد ذاته مشكلة، وإنما تقع المشكلة بسبب تقلب أسعار السلع الخام (وغيرها من السلع الأولية) في السوق

العالمي. وكانت مراقبة التأثيرات الضارة لتقلب أسعار السلع الأولية إحدى نتائج بحث أوسع جرى في التسعينيات الماضية حول الاقتصادات المواردية؛ حيث قام مايكسيل (Mikesell, 1997) بدراسة الاقتصادات التي تحتوي على نسبة مرتفعة من صادرات الموارد الطبيعية خلال عقدين من الزمن (1972 ـ 1992)، ووجد أن هذه الاقتصادات عانت من تقلب تجاري شامل على نحو يزيد ثلاثة أضعاف على ما عانت منه الاقتصادات اللامواردية. وقد اقترح مايكسيل (Mikesell, 1997) وأوتي (Auty, 1998) أن تقلب العائدات قد يكون أحد الأسباب الرئيسة للتباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات المواردية. وقد نشرت لاحقاً دراسات أخرى تركز بشكل خاص على تأثير تقلب الأسعار، ومنها: (Brunnschweiler and Bulte, 2008)، (Cavalcanti et al., 2009 and 2011)، (van der Ploeg and Poelhekke, 2009 and 2010)، (Arezki and Nabli, 2012).

وعلى سبيل المثال: كشف تحليلات انحدار (regression) أجراها كافالكانتي وزملاؤه (Cavalcanti et al., 2011) عن أن قفزات الأسعار كانت مسؤولة بنفسها عن تأثير إيجابي على نمو إجمالي الناتج الوطني في (62) بلدا من البلدان المصدرة للسلع الأولية، لكن تقلب الأسعار وما تلاه من تقلب في أرباح الصادرات أدى إلى تأثير سلبي على النمو. ومن المثير للاهتمام أن تقلب أسعار السلع الأولية لم يكن له أي تأثير على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان الفقيرة بالموارد. ونظراً لاستمرار البلدان الفقيرة بالموارد باستهلاك الموارد الطبيعية، مما يعني تأثرها بتقلب الأسعار كجهة مستهلكة تستورد النفط والغاز وغيرها من السلع الأولية، فإن ما توصل إليه كافالكانتي وزملاؤه يوحي بأن تقلب السعر لا يمكنه التسبب بالأذى للنمو إلا عند توفر مستوى مرتفع بما فيه الكفاية من الاعتماد الاقتصادي على الدخل القادم من تصدير منتج بعينه.

إذا قمنا بالاستعانة ببعض دراسات الاقتصاد القياسي (وهي متناقضة غالباً)،

وحاولنا أن نطبق بعض القواعد المنطقية البسيطة عليها، فسيبدو أن فرضية (تقلب الأسعار) أكثر عقلانية على نحو ما بالمقارنة مع فرضية «المرض الهولندي»، فالفرضية الأخيرة تحاجج في الأساس بأن الدخل المرتفع الناتج عن بيع الموارد الطبيعية، والذي يحدث عبر قنوات متعددة، يؤدي إلى التسبب بالأذى للاقتصاد عوضا عن تسريعه، لكن الحس السليم يقودنا إلى الاستنتاج المعاكس، أي: أن الدخل الإضافي ينتج نمواً إضافياً؛ والكثير من الانحدارات الاقتصادية (وإن لم يكن جميعها) تبدي لنا ذلك تماماً. أما فرضية (تقلب الأسعار) فهي تبني حجة مختلفة، حيث تحاجج بأن الاعتماد على صادرات السلع الأولية يضر النمو بسبب التقلب الخارجي للأسعار؛ وهذه التقلبات وأمثالها لا تسمح للاقتصاد وللاعبين الرئيسين فيه (في المجالين العمومي والخاص كليهما) بالتكيف، مما يؤدي إلى إعاقة الابتكار والاستثمار والتنمية. إن التقلب يضر السياسات المالية والإنفاق العمومي خصوصا، فهو يترك الحكومة مع أموال أقل للإنفاق عند انخفاض الأسعار.

يبدو ما سبق متوافقاً كلياً مع الحس السليم، لكننا نرى أن هذه الحجة تنطوي على مشكلات متعددة: فقبل كل شيء، وكما هو الحال مع «المرض الهولندي» تماما، من الصعب أن نلاحظ كيف تختلف الموارد الطبيعية عن السلع الأولية الأخرى التي يجري الاتجار بها في السوق العالمي المفتوح، فهنالك درجة من التقلب متأصلة في صلب طبيعة كل أسعار السلع الأولية، بل إن هذا الأمر يصح في كل أسعار السوق الحر، ولهذا فإن المحاججة بأن التقلب يضر إجمالي الدخل الوطني لن تكون بعدها إلا مساوية للقول بأن الأسواق تعيق النمو الاقتصادي؛ لكن الواقع النظري والعملي يخبرنا العكس من ذلك تماماً: فالافتقار إلى الأسواق يدمر النمو. وهنالك حجة أكثر تعقيدا ترى بأن تقلب الأسعار (الذي يلاحظ غالبا في الموارد الطبيعية) لا يكون مدمراً إلا عندما يبلغ درجة مرتفعة بما فيه الكفاية؛ وقد يظن القارئ بأن هذا الشرط من شأنه أن ينقذ الفرضية، لكن هذه الحجة

تعاني من بعض المشكلات أيضا، فأولا: هنالك الكثير من السلع (كبعض السلع الاستهلاكية والأدوية والأجهزة ذات التقنيات العالية) التي تقع عرضة لدرجة مرتفعة من تقلب الأسعار دون أن نسمع أبدا عن «لعنة تقلب أسعار السلع الاستهلاكية الإلكترونية»؛ وثانيا: غالبا ما يفشل الخبراء الاقتصاديون، أثناء بحثهم في الظاهرات الاقتصادية الماكروية، في مقارنة نتائجهم بالتطورات الاقتصادية الميكروية، وهي تطورات ترتبط جوهريا بالظاهرات السابقة. وإذا كان يراد منا الاعتقاد بأن تقلب الأسعار هو المصدر الذي تنبع منه المشكلات التي يواجهها النمو الاقتصادي بشكل عام، فهذا يعني ضمنا بأن الشركات الأكثر انكشافا أمام هذا التقلب (أي: الشركات العاملة في الاستخراج والتكرير والبتروكيماويات وما أشبه) ستتأثر بهذا التقلب الضار إلى حد أبعد من ذلك. وعلى سبيل المثال: تعاني شركات النفط من انكشافها بنسبة (100 %) لتقلب أسعار النفط، أما حكومات البلدان المنتجة للنفط فهي ليست معرضة لهذا التقلب إلا بالنسبة التي تتوافق مع درجة اعتماد موازناتها على الدخل القادم من تصدير النفط (وهي درجة قد تزيد أو تنقص لكنها لا تقترب من 100 % إلا في القليل من هذه البلدان)؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن الخبرة العملية تقول لنا بأن شركات النفط لا تعاني من التقلبات نفسها بسبب تقلب الأسعار كما تعاني موازنات تلك الحكومات.

وبمرور الزمن جرى تطوير عدد من الآليات لتخفيف تقلب السعر، ومنها: الحماية بواسطة أدوات مالية متنوعة، والتأمين، وتحليل السيناريو، والتخطيط الشركاتي، وتخفيض التكاليف. ويمكننا أن نصف استخدام الأدوات السابقة جميعها، وعلى نحو كفوء واستراتيجي، بأنه يعد بشكل عام من أساليب الإدارة الكفوءة؛ وهذه الإدارة الكفوءة هي نفسها من يتيح لبعض الاستثمارات أن تزدهر في ظل تقلب الأسعار، وإن غياب هذه الإدارة هو الذي يتسبب بفشل بعض الاستثمارات الأخرى، وليس تقلب الأسعار إلا خطرا واحدا من أخطار كثيرة يجب

على أي استثمار أن يأخذها بالحسبان وأن يدير عملية التعامل معها. إن كل ما أسلفناه يبدو من الأمور البديهية عندما يُطبّق على الاستثمارات، لكنه يتغير كليا بطريقة ما عندما يقوم خبراء الاقتصاد بتحليل ما يجري في بلد بعينه، وخصوصا عندما يحللون عمل حكومته، فحينها يتحول (التقلب) فجأة من خطر إلى «لعنة»، وبهذا المعنى لا يعود هنالك وجه رئيس للاختلاف بين (تقلب الأسعار) وبين «المرض الهولندي» أو أيّ مقاربة مشابهة تدخل بشكل مؤكد في نطاق نموذج «لعنة الموارد».

إن الحجة الرئيسة، التي سنستكشفها في الفصول التالية، تتمثل في ما يأتي: عوضا عن مكافحة أنواع متعددة من «اللعنات» و«الأمراض»، تستطيع الحكومات أن تقدم أداء أفضل من خلال توجيه اهتمامها إلى الداخل وتحليل أدائها، جنبا إلى جنب مع تحليل شكل ودور المؤسسات التي تقوم هي بإنشائها، والمحافظة عليها، وتدميرها في بعض الأحيان. وسيكون من المفيد جدا مقارنة أدوات الإدارة العمومية بالأدوات التي أثبتت نجاحها عند توظيفها من قبل الشركات (في إدارة تقلب الأسعار مثلاً)، وهذا ما قامت به بعض الحكومات تماما من خلال إنشاء صناديق تثبيت وغيرها من الأدوات المشابهة. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن كلّا من «المرض الهولندي» وتأثير تقلب أسعار السلع الأولية يعتبران من المشكلات المؤسساتية الرئيسة، وليسا مجرد مشكلات اقتصادية خالصة، وكلاهما يصبحان من المشكلات في ظل ظروف معينة تترافق بشكل عام مع غياب مؤسسات بعينها، وهو ما سنناقشه في القسم التالي.

ولقد نجح رايموند مايكسيل، وهو أستاذ في جامعة أوريغون يدرس الموارد الطبيعية، في تحديد دور تقلب الأسعار وتأثيرات «المرض الهولندي» في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، وذلك حين قال: «السؤال المنطقي هو: هل الصدمات التي تسببت بها قفزات صادرات السلع الأولية أكثر خطورة من

الصدمات التي عانتها البلدان الفقيرة بالموارد؟ ربما يكون ذلك صحيحاً، لكن هذه الصدمات يمكن التعامل معها من خلال تبني سياسات مناسبة». (Mikesell, 1997).

1. 3. التأثيرات المؤسساتية للاعتماد على الموارد

التريُّع والفساد والنخب في الاقتصادات المواردية

كما أسلفنا في ما سبق، فبينما ليس من المحتوم على البلدان المعتمدة على الموارد أن تصاب بالفشل أو الكساد، فإنها قد تواجه صعوبات بعينها في تطبيق السياسات المؤيدة للنمو؛ وهنالك مؤسسات معينة في الاقتصادات الغنية بالموارد ربما تلعب دورا أكبر من الدور الذي تلعبه في الدولة الفقيرة بالموارد، وبالتالي فإن المؤسسات الضعيفة قد يكون لها تأثير سلبي أقوى؛ وهذا هو حتما جوهر الحجة التي ترى الاستعاضة عن مقاربة «لعنة الموارد» بمقاربة «تحدي الموارد».

وتوجد أمثلة متنوعة من أنحاء العالم تصور لنا التأثير السلبي الذي قد يتسبب به القصور المؤسساتي للاقتصادات المعتمدة على الموارد، وتعد فنزويلا من أبرز الحالات في هذا المجال، فاقتصاد هذا البلد يجذب الاهتمام من عدة نواحٍ، فعلى صعيد إجمالي الناتج الوطني الفردي الحقيقي انتقلت فنزويلا من مجموعة البلدان التي تتمتع بأفضل المستويات المعيشية في أمريكا اللاتينية والعالم إبان الخمسينيات الماضية لترزح في حقبة من الكساد وحتى الانحطاط، فخلال عقدين من الزمان (1980 ـ 2002) انخفضت الدخل الفردي الحقيقي بمقدار (25 %)، وفي العام (1988) كان (2.4 %) من الفنزويليين يعيش تحت خط الفقر، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى (18.5 %) في العام (1998) مع انتخاب تشافيز رئيسا للبلد (Gruben, 2004). وتعتمد فنزويلا اعتمادا كبيرا

على صادرات النفط، ويؤهلها إجمالي احتياطياتها النفطية الحالية من النفط والغاز لتحتل المرتبة الثانية على مستوى احتياطيات العالم (حيث تحتل إيران المرتبة الأولى في هذا المجال)، وهذا الإجمالي يزيد بعشرات الأضعاف على تقديرات الاحتياطيات الفنزويلية في الثمانينيات. إن الحكومة الاستبدادية في أي بلد غني بالموارد ويعتمد اقتصاده عليها ربما لن تشغل بالها بالدخل الفردي والفقر واللامساواة وغيرها من مؤشرات المستوى المعيشي للسكان بشكل عام، لكن يمكن التوقع بأن هذه الحكومة ستسعى إلى الاستمرار في إنتاج النفط من أجل ملء خزائن الحكومة على الأقل، وهنا يأتي المثال الفنزويلي لينقض حتى هذا الافتراض البديهي، والأمر عصي على التصديق، فإجمالي إنتاج النفط في هذا البلد انخفض فعليا عما كان عليه قبل نصف قرن من الزمان! (راجع التقرير الإحصائي الذي أصدرته شركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة في العالم، وانظر الشكلين 3.6 و3.8).

وليست فنزويلا البلد الوحيد الذي فشل في إدراك إمكانياته الهيدروكربونية، وإنما يمكن الإشارة إلى إيران كحالة خاصة أخرى، فهي تمتلك أكبر إجمالي من احتياطيات النفط والغاز في العالم، وتحل في المرتبة الثانية على صعيد احتياطيات الغاز الطبيعي (تحل روسيا في المرتبة الأولى)، ومن الواضح أنها كانت تستطيع أن تسبق غيرها في تصدير الغاز الطبيعي وأن تحقق قفزات اقتصادية كبيرة، لكن الواقع يقول بأن إيران تطفو على احتياطيات هائلة من الغاز ومع ذلك فهي من البلدان المستوردة لهذه المادة (على أساس صافٍ)! ولا بد أن هنالك خطأ ما يعتري مؤسسات البلد وسياساته إذا كانت حتى الصناعة النفطية نفسها، وهي البقرة الحلوب التي تدر الأموال للحكومة، يمكنها أن تقع فريسة للكساد. وتتوسع قائمة الاقتصادات المواردية التي تعاني من أوضح حالات الفشل المؤسساتي لتشمل بلدانا أخرى من أمثال:

نيجيريا، ليبيا، الجزائر، اليمن، ميانمار (بورما). وقد أمضت تيري لين كارل، وهي من الخبراء الأمريكيين، عقدين من الزمن وهي تدرس تجارب الدول البترولية الريعية، وأدرجت نتائج دراستها في كتاب تحت عنوان «مفارقة الوفرة.. قفزات النفط والدول البترولية» (Karl, 1997)، حيث تقوم في هذا الكتاب بتعريف أنماط معينة للتدهور المؤسساتي تتماثل بين الاقتصادات البترولية (الشكل 3.10 يبين بعض الأمثلة حول هذه البلدان).

ومن الأنماط الرئيسة في الكثير من الدول البترولية: التريُّع، ولا شك في أنه ليست ميزة فريدة تخص الدول البترولية، لكن يبدو أنه يمتلك تأثيرا قويا عليها خصوصا ويتسبب فيها بنقاط ضعف مؤسساتية. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن التريُّع ليس مجرد نوع من أنواع الفساد يحدث من خلال الرشوة، فعلى الرغم من أن الرشوة تمثل في أحيان كثيرة جزءا من التريُّع، إلا أنه من المفيد التمييز بين اللاقانوني والقانوني من نشاطات التريُّع، فالفساد والرشوة يندرجان ضمن (الأنشطة التريُّعية اللاقانونية)، أما (الأنشطة التريُّعية القانونية) فتتضمن نطاقاً واسعاً من النشاطات، كإنشاء حواجز تنظيمية تحول دون الدخول إلى السوق، أو تطويق الموارد بتراخيص لجماعة بعينها، أو تمرير الدعم المالي الحكومي في قنوات معينة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن البيانات الرسمية (كتقارير البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو التقارير الإحصائية التي تصدرها الحكومات الوطنية) حول حصة الصناعات المواردية من إجمالي الناتج الوطني للبلاد لا تمثل المقدار الكامل لريع الموارد الناتج عن بيع سلعها، فهو يستثني قسما كبيرا من المعونات المالية الرسمية واللارسمية الخفية التي يجري تمريرها في أقنية تتخلل أجزاء متنوعة من اقتصاد البلد، كالدعم المالي الحكومي لقطاعات أخرى من خلال وضع سقف لأسعار الطاقة في السوق المحلي، والمبالغ التي تحصل عليها جماعات متنوعة

في المجتمع من هذا الريع بشكل رسمي ولارسمي. وللاطلاع على مناقشة حول بنية وحجم ريع الموارد يمكن الرجوع إلى دراسة غادي وآيكس التي احتواها كتاب (دليل أوكسفورد للاقتصاد الروسي) (Alexeev and Weber, 2013). وعلى سبيل المثال: يقدّر غادي وآيكس حجم إجمالي الريع الناتج عن النفط والغاز في روسيا بأنه لا يقل عن (33 %) من إجمالي الناتج الوطني، أما الرقم الرسمي لحصة الصناعات الهيدروكربونية من إجمالي الناتج الوطني فهي تبلغ حوالي (11 %)؛ ومعظم التريُّع يحدث عادة في النسبة الخفية من الريع الذي لا تتضمنه البيانات الإحصائية الرسمية.

ويمكننا أن نجد عدة أسباب لتفسير ضعف الصناعات الاستخراجية أمام التريُّع؛ ونحن نرى بأن الأسباب الأربعة الأكثر أهمية هي:

1. **الثبات في الأرض**: من الخصائص المميزة للصناعات الاستخراجية أنها تعتمد بشكل جوهري على الموارد الطبيعية، وهي موارد ثابتة في مكانها ما دامت تحت سطح الأرض؛ ونتيجة لذلك ترتفع سوية السيطرة الحكومية الفعلية على نحو أكبر بكثير من مثيلتها في القطاعات الأخرى. ولقد أتاحت العولمة للشركات أن تختار المناطق التي تبني فيها منشآتها الصناعية والخدمية، وأن تنقل مكاتبها وخطوطها الإنتاجية ومراكز اتصالاتها إلى الأماكن التي تتوفر فيها أفضل الشروط، لكن الأمر على العكس من ذلك في مجال الموارد الطبيعية، فالشركات التي تعمل في هذا المجال لا يمكنها أن تغير موقع المنجم أو مكان بئر النفط، ولذلك فإن المشروعات المماثلة لا تمتلك إلا خياراً محدوداً في ما يتعلق بالموقع قبل بداية العمليات، وما أن يُقَرَّ الاستثمار ويبدأ الحفر فلا يعود هنالك بعدها من خيار، مما يعطي الجهاز البيروقراطي قدرا أكبر بكثير من السيطرة. وهنالك ميزة أخرى للموارد الطبيعية تتيح مستويات أعلى

من السيطرة، وتتمثل في حقيقة مفادها أنها سهلة التجميع في مكان واحد، والتركيز من خلال التكرير، والخزن لمدة طويلة.

2. **وطنية الموارد**: إن الموارد القابعة تحت سطح الأرض تعود ملكيتها للدولة مبدئيا، مما يخلق انحيازا قويا باتجاه الحكومة في كافة أجزاء سلسلة استخراج الموارد وتكريرها وتوزيعها؛ وهذا النموذج يشار إليه غالبا بمصطلح «وطنية الموارد». وفي الواقع، فإن كل البلدان (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وحالات محدودة جدا في كندا) تعدّ الموارد الطبيعية القابعة تحت الأرض ملكا للدولة، وتدعى غالبا بأنها «ملك للشعب»، لكن هذه المكانة لا تغير وضعها الحقيقي، وهي أنها ملك حتمي للحكومة، وهذا يعني بأن كل نشاط استثماري يتعلق بالموارد لا بد أن تسيطر عليه الحكومة بصرامة، مما يخلق فرصاً هائلة لانتزاع الريع.

3. **إعادة التوزيع من خلال حكومة كبيرة**: تقوم الصناعات الاستخراجية بتوظيف نسبة صغيرة من السكان، لكنها تنتج غالبا حصة الأسد من إجمالي الناتج الوطني، وهكذا فإن إعادة التوزيع بأشكالها المختلفة (المعونات، والدعم الحكومي للقطاع اللامواردي، والمشروعات الواسعة التي تديرها الدولة في مجال البنى التحتية، والامتيازات، وغيرها) تشكل وظيفة مهمة جدا من وظائف الدولة الريعية. ومن الأنشطة الرئيسة في التريُّع: السعي إلى تحصيل هذه المعونات لتلبية رغبات جهات خاصة، كما إن المستويات المرتفعة من إعادة التوزيع تميل إلى زيادة كل من تدخل الدولة وحجم الإنفاق الحكومي (نسبته من إجمالي الناتج الوطني). ويترافق هذا الأمر غالباً مع اقتصادات السعة الهائلة في ما يخص التريُّع الناتج عن دول بترولية كبيرة ذات موازنات عملاقة، ففي هذه البلدان يمكن حتى لمنزلة صغرى في سلم التريُّع أن تؤدي إلى أرباح كبيرة جدا.

4. **انعزال النخبة:** نظر للأسباب التي أشرنا إليها سابقا، يمكن التريُّع من الموارد الطبيعية بسهولة، ولذلك فإن النخبة الحاكمة يمكنها الاستفادة منها لتنمية ثروتها بشكل كبير، وإن قسماً من هذه الأرباح يجري توزيعه أيضاً بين بقية السكان؛ وبعد مدة من الزمن يجري الحيلولة دون ظهور حالة من الاستياء بين السكان إزاء النخبة المتريِّعة المترسخة من خلال خلق حالة من الاعتماد على المعونات الحكومية المتنوعة، وهذا الأمر يتطور إلى حلقة مفرغة سلبية من التريُّع الذي يتفشى في المجتمع من قمته إلى قاعدته على نحو يفتقر إلى المساواة بشكل كبير. إن ريع الموارد الطبيعية يمكن استخدامه كـ «جزرة» من خلال المعونات لشراء ولاء الناس، أو كـ «عصا» إذا استمرت حالة الاستياء وتطورت إلى معارضة سياسية، ولذلك نجد الكثير من الدول البترولية تخصص قسما كبيرا جدا من موازناتها للإنفاق على أجهزة الشرطة والجيش والاستخبارات.

المنتجون مقابل «المنتزعين». التريُّع والنمو الاقتصادي

قام عدد من الخبراء باستكشاف ظاهرة التريُّع، ومنهم: تورنيل ولين (Tornell and Lane, 1999)، روس (Ross, 1999)، أوتي (Auty 2001 and 2005)، غيلفاسون (Gylfason, 2001)، إيسترلي وليفين (Easterly and Levine, 2002)، تورفيك (Torvik, 2002). وفي العام (2006) نشر كل من هالفور ميهلوم وكارل موين وراغنار تورفيك دراسة بعنوان «لعنة الموارد أم لعنة المؤسسات؟»، واقترحا فيها استخدام نموذج تحليلي لمعرفة القوى الاقتصادية المؤثرة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد (Mehlum et al., 2006). وقد خطا هؤلاء الخبراء خطوة إضافية وبحثوا في أسباب التأثر السلبي لبعض البلدان بالتريُّع وعدم تأثر بعضها الآخر. وبينما يقدم تحليلنا السابق

شرحا لأسباب التفشي الكبير للتريُّع في الاقتصادات المعتمدة على الموارد، فإن النموذج الذي قدمه ميهلوم وزميلاه يقترح شرحا للكيفية التي يتمكن بها التريُّع من التأثير على النمو الاقتصادي في ظل ظروف مؤسساتية مختلفة.

بدأ ميهلوم وزميلاه تحليلهما بتأسيس تمييز بين الإنتاج والأشكال المختلفة للتريُّع، وهم يحاججون بأن جميع أشكال التريُّع قد تكون ضارة بالتنمية الاقتصادية، لكنها لا تتساوى في درجة التأثير. وإن الاقتصاد المنتج والتريُّع إما أن يكونا مكملين أحدهما للآخر أو متعارضين، والتريُّع هو الأكثر ضررا للنمو والتنمية؛ وهو يتعارض مع الإنتاج عندما تكون نوعية المؤسسات متدنية، وتوضح دراسة ميهلوم وزميليه هذه النقطة بالقول (Mehlum et al., 2006: p. 1122):

> «الديمقراطيات المختلة تستدعي تحصيل الريع بالطرق السياسية؛ فتدني الشفافية يستدعي الفساد البيروقراطي، وضعف حماية حقوق الملكية يستدعي التعاملات المشبوهة والاستيلاءات الجائرة والمصادرة، وضعف حماية حقوق المواطنين يستدعي الاحتيال وممارسات الفساد، وضعف حكم القانون يستدعي الجريمة والابتزاز والنشاطات المافيوية، وضعف الدولة يستدعي حكم قادة الميليشيات».

ويدعو ميهلوم وزميلاه ذلك بأنه النمط الأكثر ضرراً من أنماط «الانتزاع» التريُّعي والمؤسسات التي تزيد من عائدات هذا السلوك التريُّعي «الملائم للمنتزعين». فكلما ارتقت نوعية المؤسسات انخفضت ربحية الانخراط في عملية انتزاع الريع، وزادت ربحية الانخراط في عملية الإنتاج. ثم مضى ميهلوم وزميلاه ليؤسسا إطارين ممكنين: اقتصاد مواردي بمؤسسات ملائمة للمنتزعين، واقتصاد مواردي بمؤسسات ملائمة للمنتجين. ولنتخيل هنا بأنه حدث في كلا الإطارين اكتشاف جديد لكميات ضخمة من النفط، مما يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل المتحقق من صادرات النفط؛ ففي الاقتصاد الملائم للمنتزعين يقدم

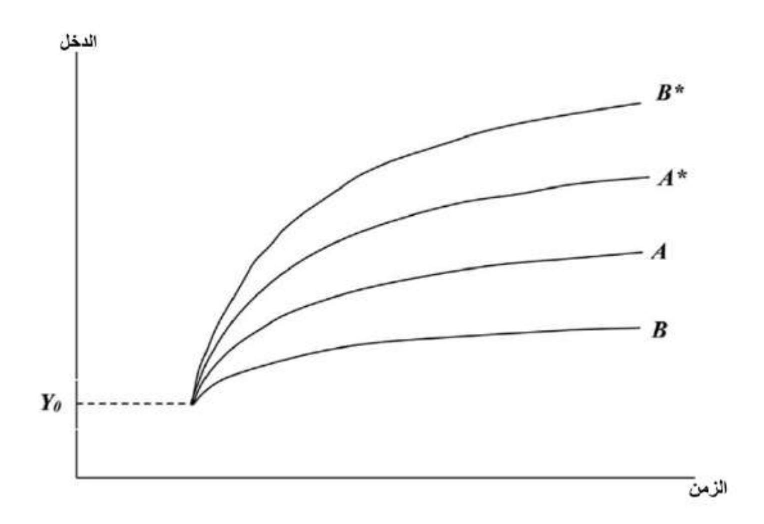
الدخل المواردي للمنتزعين مصدرا جديدا للدخل، مما يزيد من أرباحهم دون حدوث تغيير في أرباح المنتجين، ونتيجة لذلك يقل المنتجون ويزيد المنتزعون ويقل الدخل الذي يحصل عليه الجميع، وهو ما يحصل تماما في الوضع الذي يصطلح عليه بـ «مفارقة الوفرة»، وذلك عندما يؤدي ارتفاع الدخل المواردي إلى تدني إجمالي الدخل. وفي ظل المؤسسات الملائمة للمنتزعين تمضي سلسلة التطورات كما يلي: الريع المواردي المرتفع ينقل المستثمر الريادي إلى خانة الانتزاع، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح الإنتاج، وهذا بدوره يدفع المزيد من المستثمرين الرياديين إلى خانة الانتزاع. إن المنتزعين يتسببون بخرجانيات سلبية negative externalities، أما المنتجون فيتسببون بخرجانيات إيجابية positive externalities *، وهذا يشرح السبب الذي يجعل تأثير (الدخل السلبي) الناتج عن إعادة تخصيص المستثمرين الرياديين مهيمنا على تأثير (الدخل الإيجابي) المباشر الناتج عن زيادة الموارد.

أما في الاقتصاد الذي يتضمن مؤسسات ملائمة للمنتجين، فإن زيادة عائدات بيع الموارد الطبيعية تقدم مصدراً آخرَ للدخل للمنتجين، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أرباح الإنتاج، ونتيجة لذلك يزيد المنتجون ويقل المنتزعون. وفضلا عن ذلك، ففي المنظومة الملائمة للمنتجين يؤدي ارتفاع الدخل الناتج عن الموارد الطبيعية إلى تحفيز الإنتاج بشكل عام، وهو يقوي الدخل الإجمالي ليصبح أعلى من الزيادة التراكمية التي تأتي من مجرد بيع الموارد، وهذا يحدث بسبب وجود أوجه التكامل الإيجابي بين مختلف المنتجين، وهكذا فإن نموذج ميهلوم وزميليه يحتوي على تأثير تضاعفي في الاقتصادات المواردية على نحو يؤدي إلى تضاعف الميول الإيجابية والسلبية على حد

* هي نتائج النشاط الصناعي والتجاري التي تؤثر في الأطراف الأخرى من دون تأثّر الأسعار في الأسواق. (مركز الرافدين)

سواء. ويعبر ميهلوم وزميلاه عن هذا المبدأ بالقول: «في المؤسسات الملائمة للمنتجين تقوم الموارد الطبيعية بتحفيز الإنتاج، وفي المؤسسات الملائمة للمنتزعين تقوم الموارد الطبيعية بإعاقة الإنتاج». (Mehlum et al., 2006).

ويقترح ميهلوم وزميلاه الشكل التوضيحي التالي لتمثيل أنماط النمو في اقتصادات مختلفة، فهم يقارنون بين أربعة بلدان مفترضة: بلدين فقيرين بالموارد (A) و(A*)، حيث يحتوي البلد (A) على مؤسسات ملائمة للمنتزعين، والبلد (A*) على مؤسسات ملائمة للمنتجين؛ وبلدين آخرين (B) و(B*) غنيين بالموارد، حيث يحتوي البلد (B) على مؤسسات ملائمة للمنتزعين، والبلد (B*) على مؤسسات ملائمة للمنتجين. ولنفترض بأن البلدان الأربعة تبدأ من مستوى الدخل نفسه (Y0)، فنجد بأن البلد (A*) الذي يحتوي على مؤسسات ملائمة للمنتجين ينمو على نحو أسرع من نمو البلد الذي يحتوي على مؤسسات ملائمة للمنتزعين؛ وبشكل مشابه: نجد أن البلد (B*) يتمتع بمعدل نمو أعلى من نظيره في البلد (B). إن من الميزات الرئيسة لهذا النموذج: أن اقتصادات البلدان الغنية بالموارد ذات المؤسسات الملائمة للمنتجين (B*) تتفوق في أدائها على اقتصادات البلدان الفقيرة بالموارد ذات المؤسسات الملائمة للمنتجين (A*)؛ لكن الأمر ينعكس عند مقارنة أداء البلدان ذات المؤسسات الملائمة للمنتزعين، فنجد اقتصادات البلدان الغنية بالموارد (B) تتخلف عن كل المجموعات الأخرى. ومن هنا يخلص ميهلوم وزميلاه إلى استنتاج رئيس مفاده: إن نوعية المؤسسات تحدد ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية نعمة أم لعنة.



الشكل 1.0: مسارات النمو في الاقتصادات الغنية بالموارد والاقتصادات الفقيرة بالموارد بحسب نموذج ميهلوم وزميليه (ميهلوم وآخرون 2006).

ولتبيين أداء الاقتصادات المواردية المختلفة بحسب تطورها المؤسساتي قمنا بتقسيمها إلى مجموعات طبقاً لنتائجها في التصنيفات العالمية، ثم انتقينا المؤشرات الثلاثة الأكثر شهرة، وتعمدنا أن تكون هذه المؤشرات مختلفة بعضها عن بعض، وذلك لتقييم تأثير النوعية المؤسساتية بحسب قياسها من قبل مؤسسات بحثية مختلفة، وكانت المؤشرات الثلاثة المستخدمة هي:

1. تقرير (الحرية في العالم) الصادر عن معهد فريزر.
2. تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي.
3. تقرير (التنافسية العالمية) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقمنا لخدمة أغراض التحليل بتقسيم البلدان إلى مجموعتين: البلدان التي تعتمد على صادراتها من الموارد الطبيعية (المعادن تحديدا) والتي نشير إليها بمصطلح «الاقتصادات المواردية»، ومجموعة أصغر من البلدان التي تعتمد على

صادراتها من النفط والغاز والتي ندعوها بمصطلح «اقتصادات النفط والغاز»؛ ومجموع هذه البلدان في قائمتنا: (68) بلدا من الاقتصادات المواردية، و(39) بلدا من اقتصادات النفط والغاز. ويجد القارئ في الملحق قائمة كاملة للبلدان التي قمنا بتحليلها اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة الأونكتاد، وقوائم لمجموعات البلدان طبقاً لنتائجها في التصنيفات الثلاثة التي سبق الحديث عنها.

كما قمنا بتقسيم الاقتصادات المواردية واقتصادات النفط والغاز إلى أربعة أرباع طبقاً لأدائها في المؤشرات الأربعة السابقة، ثم قارنا أداء هذه الأرباع باستخدام ثمانية معلمات (Parameters) كمعايير لقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المعلمات هي:

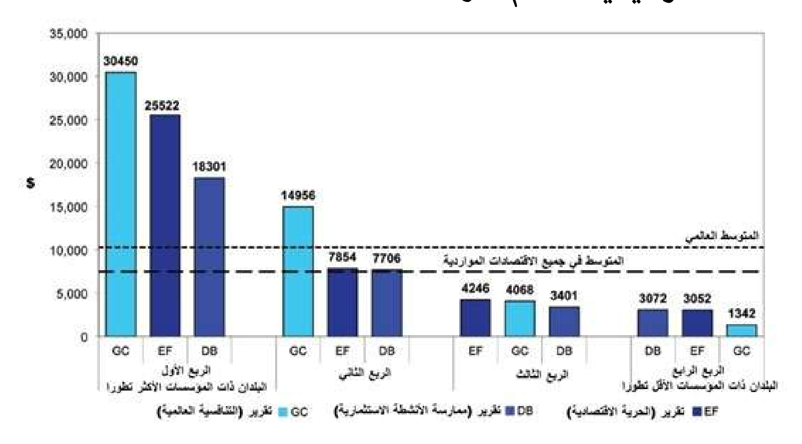
1. إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP). المصدر: البنك الدولي.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر. المصدر: البنك الدولي.
3. مؤشر التنمية البشرية (HDI). المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
4. العمر المتوقع. المصدر: البنك الدولي.
5. معدل محو الأمية. المصدر: البنك الدولي.
6. التحرر من الفساد. المصدر: منظمة الشفافية الدولية (ارتفاع المؤشر يكافئ انخفاض مستوى الفساد).
7. معدل جرائم القتل. المصدر: مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (UNOCD).
8. معدل انتهاكات الحريات المدنية. المصدر: مركز فريدوم هاوس (ارتفاع المؤشر يكافئ زيادة في عدد الانتهاكات).

وكما أشرنا من قبل، فإن المعلمات السابقة جرى تحليلها لمجموعتين من البلدان: الاقتصادات المواردية، واقتصادات النفط والغاز. وفي كل من هاتين المجموعتين قمنا باستخدام أحدث البيانات المتوفرة، وحللنا التوجهات التاريخية لأقدم البيانات المتوفرة التي تمثل تغيرات في المعلمات لكل مجموعة. ويمكن للقارئ أن يجد في ما يلي مجموعة منتقاة من هذه الأشكال البيانية التي تمثل ما توصلنا إليه (الأشكال 1.1 ـ 1.15).

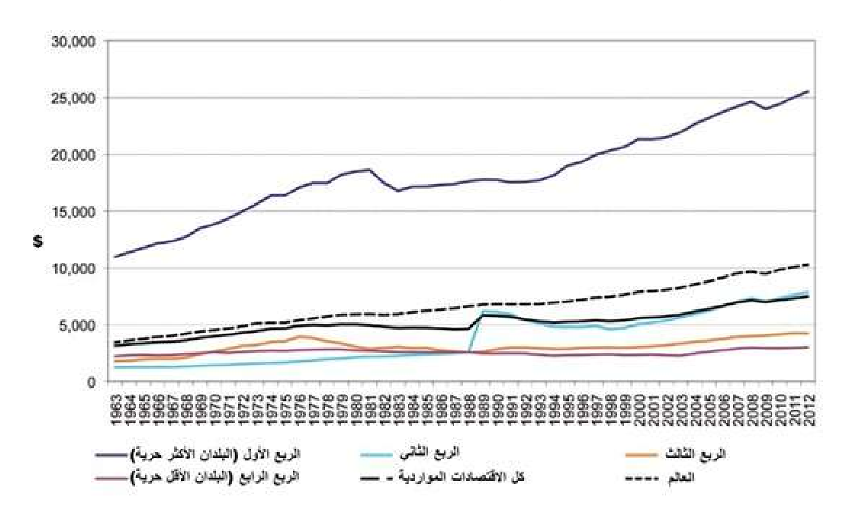
إن نتائج المقارنات التي أجريناها تتحدث عن نفسها بنفسها، فمن الملاحظ أنه في كل المجموعات، وفي ما يخص كل المعلمات تقريبا، كان هنالك توجه بارز، وهذا التوجه يؤكد فرضيتنا السابقة: فالبيئة المؤسساتية الأفضل في بلدان الموارد تنتج دخلا أعلى للفرد، ومستوى معيشيا أفضل، والمزيد من التنمية الاجتماعية. وإذا قارنا المجموعات ذات المؤسسات الأكثر تطورا (الربع الأول) مع المتوسط العالمي فإننا سنتوصل إلى نتيجة مفادها أن مستويات التنمية في بلدان الموارد ذات المؤسسات القوية أكبر مما هي عليه في المتوسط العالمي.

وفي الفصل القادم سنتناول سياسات معينة وميزات مؤسساتية تدفع نحو مؤسسات أكثر كفاءة ونحو نمو اقتصادي أسرع.

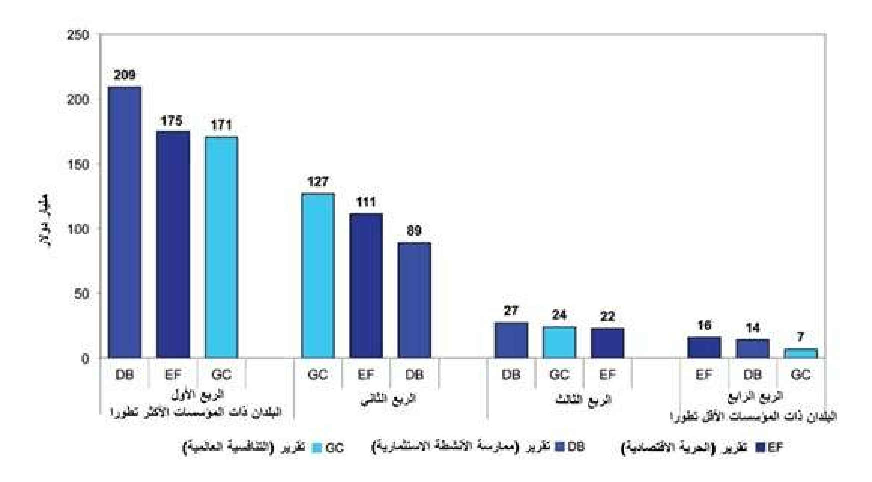
الأشكال التوضيحية للقسم الأول



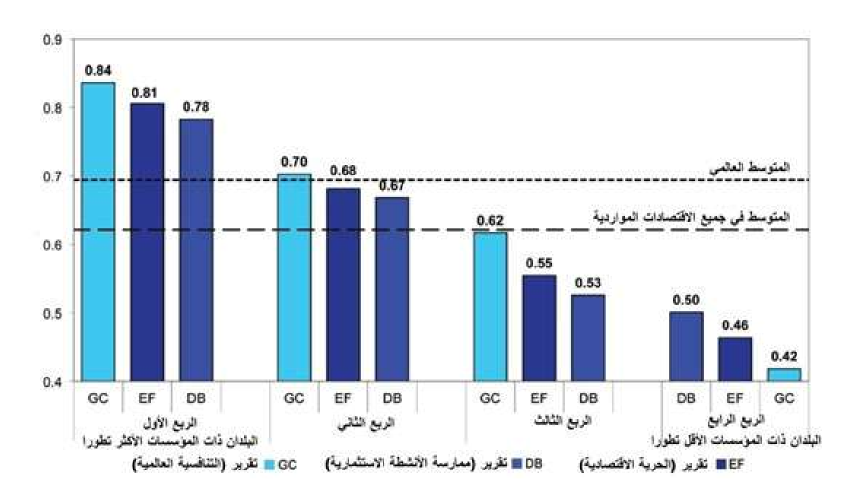
الشكل 1.1: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في الاقتصادات المواردية (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي).
مصدر البيانات: البنك الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



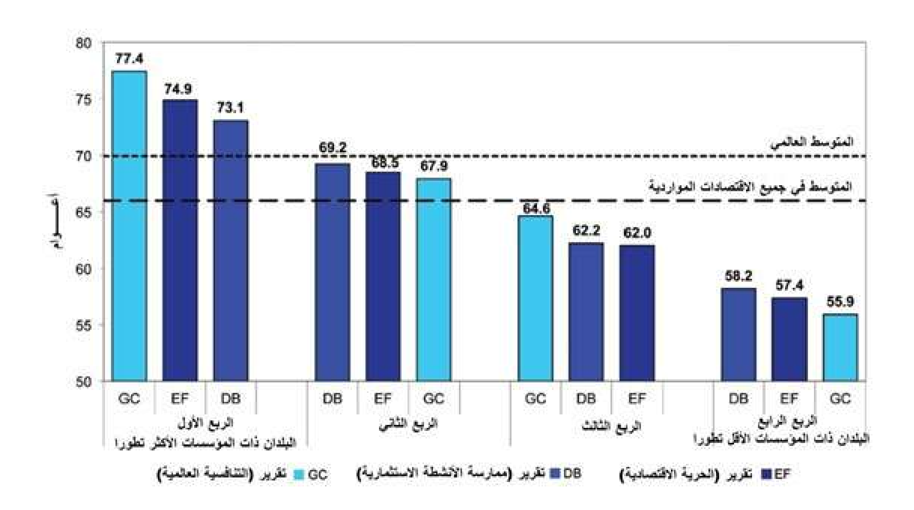
الشكل 1.2: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في الاقتصادات المواردية (منذ العام 1963). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم). مصدر البيانات: البنك الدولي



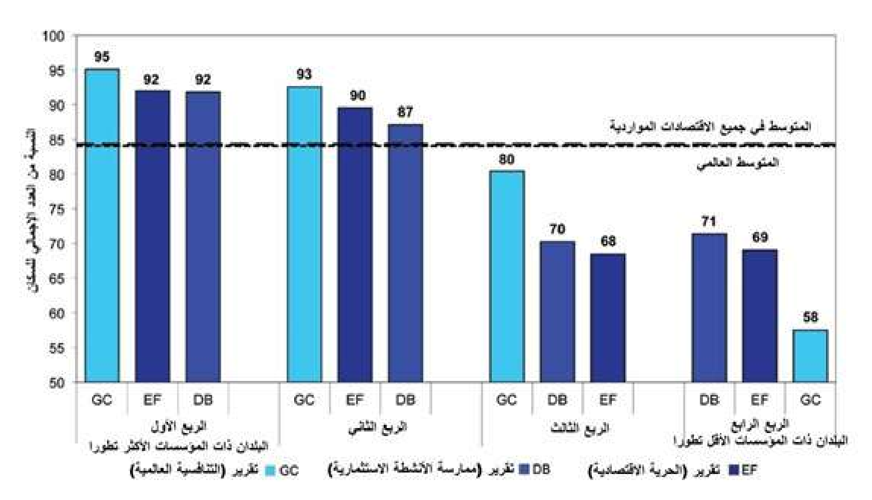
الشكل 1.3: الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المواردية (2011). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي



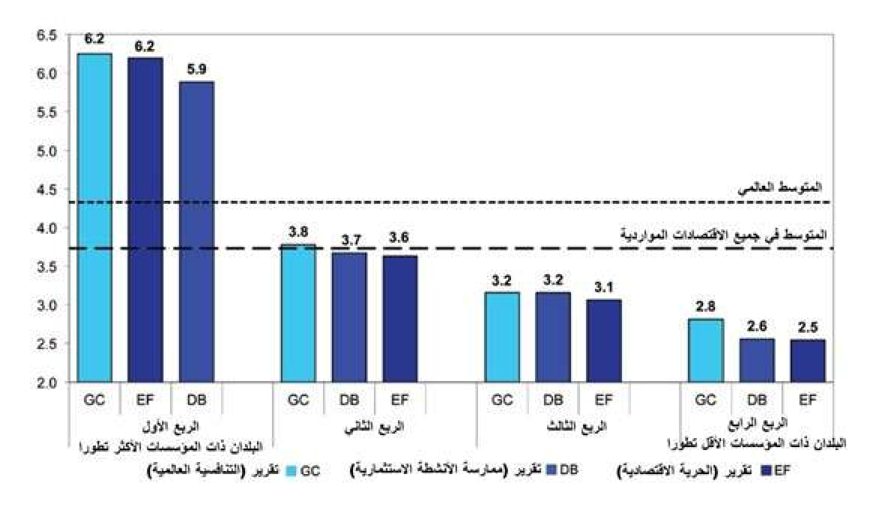
الشكل 1.4: مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الاقتصادات المواردية (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ارتفاع المؤشر = ارتفاع في مستوى التنمية)



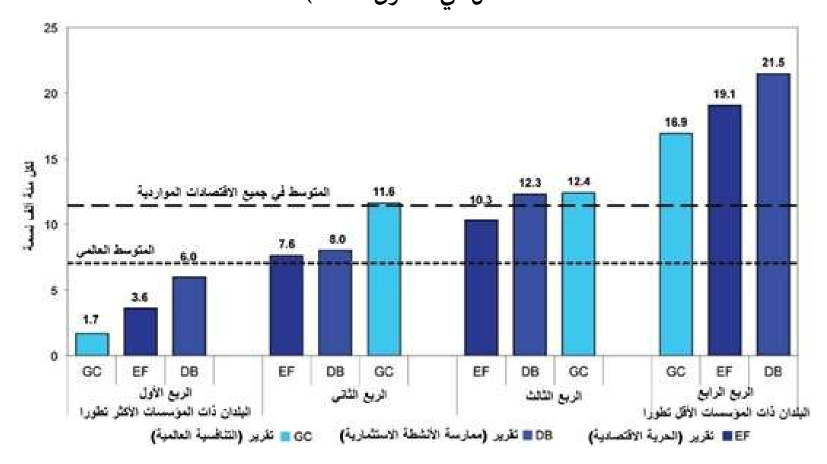
الشكل 1.5: العمر المتوقع في الاقتصادات المواردية (2011). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي



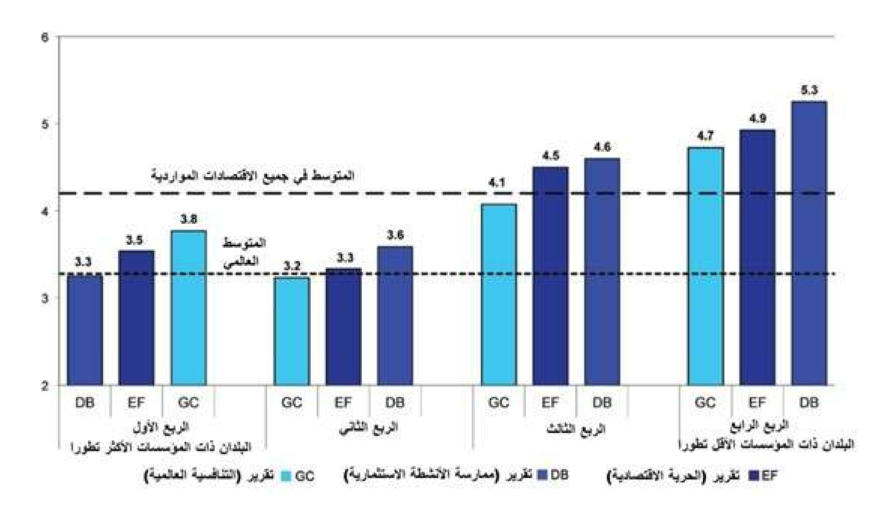
الشكل 1.6: معدل محو الأمية في الاقتصادات المواردية (2010). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي



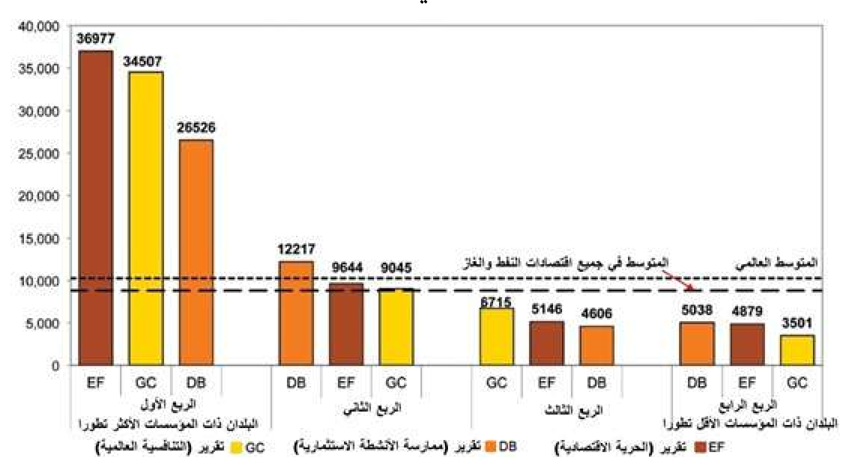
الشكل 1.7: التحرر من الفساد في الاقتصادات المواردية (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: منظمة الشفافية الدولية. (ارتفاع المؤشر = انخفاض في مستوى الفساد)



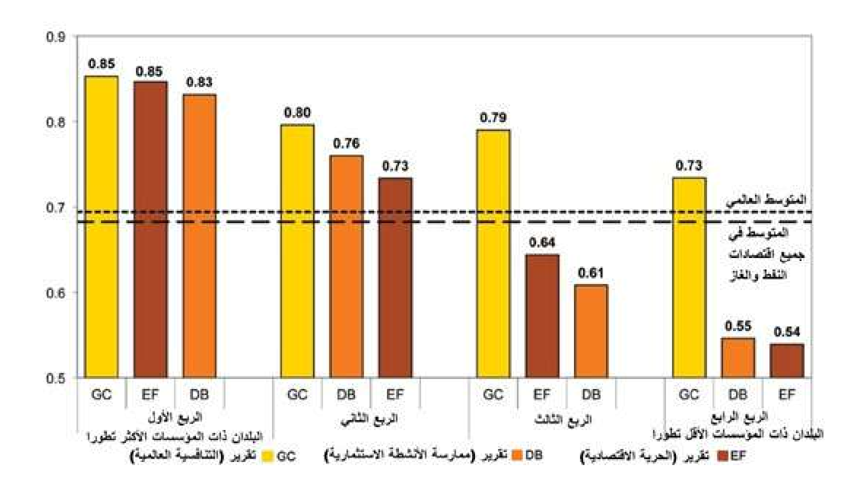
الشكل 1.8: معدل جرائم القتل في الاقتصادات المواردية (2008). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (UNOCD)



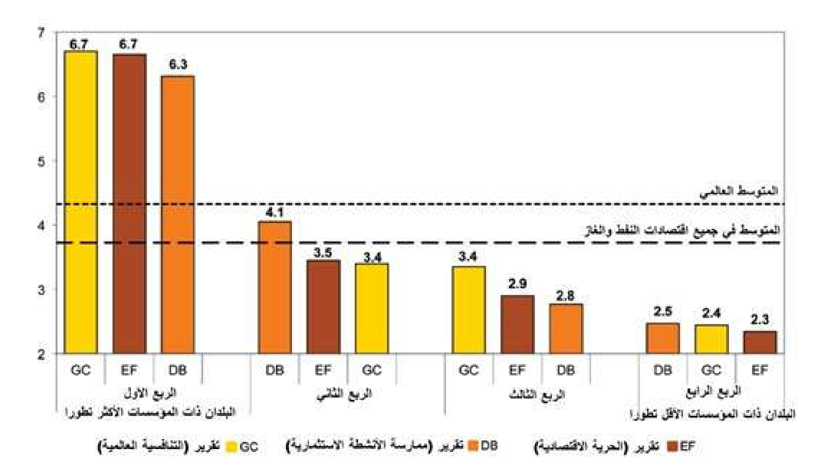
الشكل 1.9: انتهاكات الحريات المدنية في الاقتصادات المواردية (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: مركز فريدوم هاوس. (ارتفاع المؤشر= زيادة في عدد الانتهاكات)



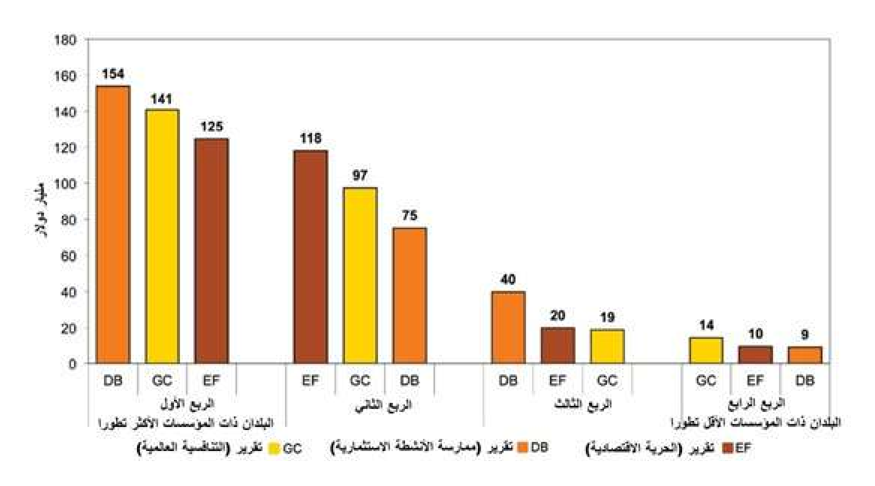
الشكل 1.10: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



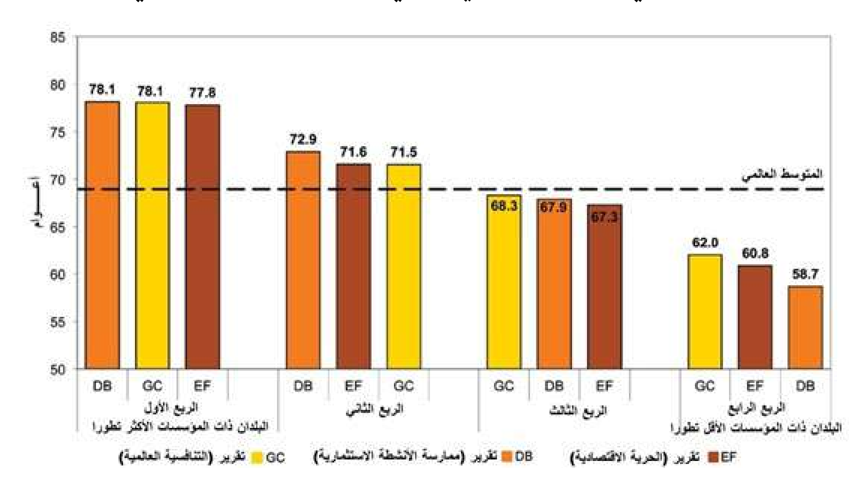
الشكل 1.11: مؤشر التنمية البشرية (HDI) في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ارتفاع المؤشر = ارتفاع في مستوى التنمية البشرية)



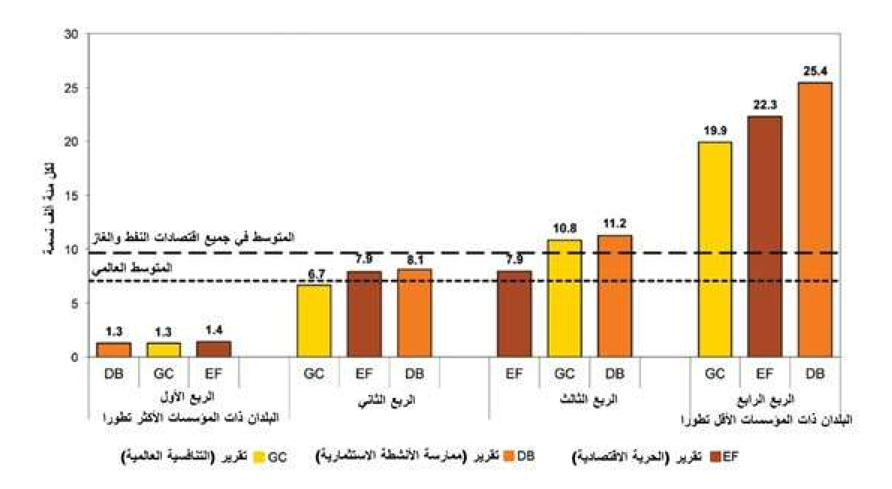
الشكل 1.12: التحرر من الفساد في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: منظمة الشفافية الدولية. (ارتفاع المؤشر = انخفاض في مستوى الفساد)



الشكل 1.13: الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات النفط والغاز (2011). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي.



الشكل 1.14: العمر المتوقع في اقتصادات النفط والغاز (2011). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: البنك الدولي.



الشكل 1.15: معدل جرائم القتل في اقتصادات النفط والغاز (2008). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في ثلاثة تقارير لقياس قوة المؤسسات صادرة عن معهد فريزر والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي). مصدر البيانات: مكتب مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمنظمة الأمم المتحدة (UNOCD).

القسم الثاني

السياسات

تحليل مقارن للنماذج الاقتصادية والسياسات الرئيسة في الاقتصادات المواردية.

2 .1. الحرية الاقتصادية

من أين تنبع أهمية الحرية الاقتصادية، وكيف يجري قياسها؟

في الثمانينيات من القرن الماضي قام ميلتون وروز فريدمان، بالاشتراك مع مايكل ووكر، بإعداد سلسلة من المؤتمرات المخصصة للحرية الاقتصادية، وتمخضت هذه المؤتمرات عن إصدار أول تقرير حول الحرية الاقتصادية في العالم (EFW) تحت إشراف معهد فريزر الكندي، ومنذ ذلك الحين وهذا التقرير يصدر كل عام محتوياً على بيانات تمثل العوامل المتنوعة التي تجعل البلدان تتمتع بالحرية الاقتصادية، وفي الوقت الراهن يغطي التقرير (144) بلدا (يعيش فيها 95 % من سكان العالم) ممن تتوفر فيها البيانات المطلوبة. ويعتمد التقرير على شبكة من المعاهد المتعاونة من (85) بلداً تُسهم في البحث الذي يقوم به معهد فريزر، ويعد التقرير حاليا من المقاييس الأكثر استخداما في قياس نوعية الحرية، حيث دأب عدد من الخبراء الاقتصاديين والمنظمات على الاستفادة منه

كمقياس للتنمية المؤسساتية، ومنها على سبيل المثال: تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي) الذي يصدر عن صندوق النقد الدولي. وهنالك سببان رئيسان لهذه المكانة التي يتمتع بها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، وهما: سجل الإنجازات وسعة الأفق؛ فهذا التقرير يتجاوز عمره خمسة وعشرين عاما، وهذا ما لا يتصف به التقريران الآخران اللذان يضاهيانه في الشهرة، أي: تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي، وتقرير (التنافسية العالمية) الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، واللذين لا يتجاوز عمراهما الأعوام العشرة. ويضاف إلى ما سبق أن تقرير الحرية الاقتصادية في العالم ربما يمثل التقرير الأكثر شمولا لأنه يحتوي بعض البيانات من التقريرين الآخرين من بين العشرات من المصادر الأخرى (راجع ملحق إصدار العام 2013 من التقرير في ما يخص الملاحظات التوضيحية ومصادر البيانات).

وهنا يبرز السؤال: كيف يمكن تعريف الحرية الاقتصادية؟ يأتي أحد التعريفات من جيمس غوارتني، وهو أحد معدي تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، حيث يقول (James Gwartney et al., 1996):

> يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما تكون الملكية التي اكتسبوها دون استخدام القوة أو الاحتيال أو السرقة محمية من التعديات المادية للآخرين، وعندما يكونون أحراراً في استخدام ملكياتهم أو تبادلها أو إعطائها ما دامت أفعالهم لا تنتهك حقوق الآخرين المطابقة لهذه الحقوق. وإن أي مؤشر للحرية الاقتصادية يجب أن يقيس المدى الذي يمكن الوصول إليه في حماية الملكية المكتسبة بشكل شرعي وفي انخراط الأفراد في التعاملات الطوعية.

طبقاً لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم، فإن هنالك (42) من السياسات الحكومية التي تؤثر على الحرية الاقتصادية، ويقيسها معهد فريزر بالاعتماد على

خصائص كمية واستقصاءات مستقلة، ثم يجري تنظيم البيانات في خمسة فئات رئيسة تحدد، بشكل عام، الإطار المؤسساتي الذي يشكل الحرية الاقتصادية، وهي:

1. حكم القانون وحقوق الملكية.
2. حجم الحكومة والضرائب.
3. المتانة النقدية.
4. ضوابط التجارة والرسوم الجمركية.
5. ضوابط الاستثمار والعمالة وأسواق الرساميل.

وتنبع أهمية الحرية الاقتصادية من أنها تمثل أحد الشروط الرئيسة للنمو الاقتصادي والتنمية؛ وتبين المقارنات التي أجراها معهد فريزر أن النمو الاقتصادي في جميع البلدان التي شملتها الاستقصاءات يرتبط بقوة مع الحرية الاقتصادية. والحرية الاقتصادية تمثل شرطاً لمعلمات أخرى من معلمات التنمية البشرية، فارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية يترافق بشكل إيجابي مع مؤشرات من أمثال: العمر المتوقع، ومحو الأمية، والحقوق المدنية والسياسية، ويترافق بشكل سلبي مع الفقر والفساد (للاطلاع على تفاصيل بهذا الشأن يمكن الرجوع إلى إصدار العام 2012 من تقرير الحرية الاقتصادية في العالم). وأخيراً، وليس آخراً، ليست الحرية الاقتصادية محدودة بتحسن المستوى المعيشي، فالحقوق الاقتصادية، وبشكل أكثر حصرا: حقوق الملكية، تشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الرئيسة، ولهذا فإن الحريات السياسية والمدنية لا تكتمل إذا غابت الحرية الاقتصادية.

تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الغنية بالموارد

أين تقف البلدان الغنية بالموارد في سلم الحرية الاقتصادية؟ إذا نظرنا أولا إلى موقع الاقتصادات العالمية العشرة الأخيرة في سلم الحرية الاقتصادية فقد يبدو أن هذا الموقع يقدم برهانا لصواب فرضية «لعنة الموارد»، فثمانية من هذه البلدان تمتلك مؤهلات اعتبارها من الاقتصادات المواردية، وهي: موزمبيق، والجزائر، والكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وجمهورية الكونغو، وزمبابوي، وميانمار (بورما)، وتنتهي القائمة بالبلد الأقل حرية اقتصادية على مستوى العالم، وهو: فنزويلا.

ومع ذلك فإن هذه الصورة الكئيبة للاقتصادات المواردية تتحسن على نحو ما عندما ينتقل المرء إلى قائمة البلدان العشرة الأكثر حرية اقتصادية، فنصفها من البلدان المعتمدة على الموارد، وهي: أستراليا، وكندا، والبحرين، وفنلندا، وتشيلي. وهكذا يبدو بأن ما يحصل فعلا لا يؤكد «لعنة الموارد» وإنما «استقطاب الموارد»، وهو أمر ينسجم مع نموذج (المنتجين مقابل «المنتزعين») الذي توصل إليه ميهلوم وزميلاه، حيث تقوم البلدان الغنية بالموارد التي تعاني من عيوب مؤسساتية بتقديم أداء أسوأ عند مقارنتها بالبلدان الفقيرة بالموارد التي تشترك معها بالمستوى نفسه من التطور المؤسساتي. وفي الوقت نفسه، يمكن للموارد الطبيعية أن تقوي الاقتصادات ذات المؤسسات الأكثر تطوراً.

وقد قام عدد من الخبراء الاقتصاديين بتحليل دور المؤسسات التي تحدد المستوى الإجمالي للحرية الاقتصادية وتؤثر على النمو في الاقتصادات المواردية، ومن الدراسات التي أجريت حول هذا الشأن: (Krueger et al., 1991)، (Lal and Myint, 1996)، (Easterly and Levine, 1997)، (McMahon, 1997)، (Mikesell, 1997)، (Auty, 1998)، (Ross, 1999 and 2001)، (Atkinson

and Hamilton, 2003). وقد توصلت هذه الدراسات، بإجماع كاسح، إلى أن التطور المؤسساتي يترابط بشكل إيجابي وقوي في الحين نفسه مع النجاح الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد. إن الآليات التي تقوم الحرية الاقتصادية من خلالها برعاية النمو والتنمية تتصل بشكل كبير بتأثير الحرية الاقتصادية على التريُّع (Rent Seeking)، فحقوق الملكية المحمية، وفرض العقود بنزاهة وكفاءة، وحرية التبادل التجاري، وفرض الحدود على تمكُّن الحكومة من نقل الثروة بواسطة الدعم والضوابط التنظيمية، تؤدي جميعها فعليا إلى خفض معدل عائدات الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة. ومن جهة أخرى، فكلما كانت هذه المؤسسات أقوى كان توليد الثروة من خلال الاستثمار الريادي أكثر ربحية من توليدها عبر «الانتزاع».

وهنالك أسباب أخرى تفسر قدرة الحرية الاقتصادية وما تتصف به من مؤسسات على تحفيز النمو في الاقتصادات الغنية بالموارد؛ فكما حاججنا في ما سبق: إن «المرض الهولندي» والتأثير السلبي لتقلب الأسعار لا شك في أنها مشكلات مؤسساتية، وليست مشكلات اقتصادية خالصة؛ وكلاهما يتحولان إلى مشكلات في ظل ظروف محددة تترافق في العادة مع قصور المؤسسات. ويجب أن نذكر أخيراً قناة أخرى يمكن من خلالها للحرية الاقتصادية أن تحفز النمو والتنمية، وهي: تخفيف النزاع، حيث وجد غارتزك (Gartzke, 2005) أن المؤسسات الاقتصادية أكثر فعالية بكثير في تخفيف العنف بالمقارنة مع المؤسسات غير الاقتصادية؛ كما وجد تولز (Tules, 2003) أن ارتفاع مستويات الحرية الاقتصادية يقلل احتمال نشوب النزاعات الداخلية والخارجية على حد سواء في جميع أنحاء العالم.

وبعد نجاح مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، بدأ معهد فريزر بإصدار (استقصاء شركات التعدين)، وهو تقرير سنوي يحلل مناخ الاستثمار في

اقتصادات التعدين، و(استقصاء البترول في العالم)، وهو تقرير سنوي حول الضوابط البترولية يتناول المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار ضمن مناطق إنتاج النفط والغاز في العالم. كما أصدر معهد فريزر في العام 2009 دراسة أجراها لويس فيليب بيلاند وراج تياغي تحت إشراف المعهد بعنوان (الحرية الاقتصادية و«لعنة الموارد».. تحليل تجريبي)، وتبحث هذه الدراسة في الترابط الحاصل بين الحرية الاقتصادية (كما يقيسها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم) وبين النمو الاقتصادي في البلدان التي يعتمد جزء كبير من دخلها على صادرات المعادن والمواد الخام (في مجال التعدين بعيداً عن اقتصادات النفط والغاز)، وقد اعتمدت الدراسة في معرفة إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي على بيانات البنك الدولي للمدة (1970 ـ 2006).

وقد قام معدو الدراسة بسلسلة من تحليلات الانحدار (regression) تضمنت شرطاً تفاعلياً يقيس كيفية عمل تأثير المؤسسات الذي يؤدي إلى انعدام النمو الاقتصادي في الاقتصادات المواردية، فوجدت الدراسة بأن الشرط التفاعلي هذا يتصف بالإيجابية والأهمية. ويشير التحليل الاقتصادي القياسي الذي أجراه بيلاند وتياغي (Beland and Tiagi, 2009) إلى أن الموارد الطبيعية تعيق النمو في البلدان ذات النتائج المنخفضة في سلم الحرية الاقتصادية، بينما تستطيع البلدان ذات المستويات المرتفعة من الحرية الاقتصادية أن تقدم أداء أفضل بكثير. كما إن تلك النتائج تبين لنا بأن البلد المصدر للموارد يمكنه أن يعوض ما فاته على صعيد التنمية الاقتصادية إذا قام بتحسين مستوى الحرية الاقتصادية لديه، وحتى إن كانت التحسينات التي يجريها صغيرة نسبياً فإن النتائج ستكون إيجابية وشديدة الأهمية. وهذا يتوافق تماما مع نموذج ميهلوم وزميليه الذي أسلفنا الحديث عنه، فهو يقترح وجود تأثير مضاعف في الاقتصادات المواردية على نحو يؤدي إلى تضخيم الاتجاهات الإيجابية والسلبية على حد سواء مع

قيام المؤسسات الملائمة للمنتجين بتحفيز الإنتاج، أما المؤسسات الملائمة للمنتزعين فإنها تعيق الإنتاج (Mehlum et al., 2006).

وقد قمنا بإجراء تحليلنا الخاص بنا باستخدام بيانات أحدث تشمل نطاقاً أوسع من البلدان (من بينها اقتصادات النفط والغاز)، وقمنا بتقسيم اقتصادات النفط والغاز إلى أربعة أرباع على نحو يتوافق مع تصنيفاتها في مؤشر الحرية الاقتصادية، ثم أجرينا مقارنة للأداء في هذه الأرباع باستخدام المعلمات الثمانية نفسها كأدوات لقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP)، الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر التنمية البشرية (HDI)، العمر المتوقع، معدل محو الأمية، التحرر من الفساد، معدل جرائم القتل، معدل انتهاك الحريات المدنية.

وخلص التحليل الذي أجريناه إلى وجود ترابط إيجابي قوي بين الحرية الاقتصادية في الاقتصادات المواردية وبين مستوى إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (طبقاً لتعادل القوة الشرائية) والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وعلى نحو مشابه للتصنيفين المؤسساتيين الآخرين، وفي كل المجموعات ولكل المعلمات، فقد تبين بأن البلدان ذات المستويات الأعلى من الحرية الاقتصادية يرتفع فيها إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي ومؤشر التنمية البشرية، ويعيش السكان عمرا أطول، وتزيد الاستثمارات والحقوق المدنية؛ كما إن ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية يترابط مع انخفاض معدلات الجريمة والفساد والأمية؛ وقد احتوى القسم السابق أشكالاً بيانية مختارة تمثل ما توصلنا إليه (الأشكال 1.1 ـ 1.15). كما حصلنا على نتائج مشابهة من خلال إجراء تحليلات انحدارية اقتصادية قياسية على مجموعة من البيانات التي تمثل مؤشرات الأداء في الاقتصادات المواردية. ويتمثل الاستنتاج الأهم الذي يستند إلى البيانات المتوفرة ونتائج البحث الذي أجريناه في أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات

المواردية يعتمد بشكل رئيس على قوة الإطار المؤسساتي الذي تعدّ الحرية الاقتصادية أفضل طريقة لقياسه. وسنخصص الأقسام القادمة من هذا التقرير لبعض الموضوعات الرئيسة في السياسة الحكومية، وسنورد أمثلة للتجارب العملية في تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية المؤسساتية في البلدان المصدرة للموارد.

2 .2. حصة الحكومة ودورها

الأنماط الرئيسة للتدخل الحكومي وتأثيرها

تأثير حصة الحكومة من ملكية الصناعات الاستخراجية على الأداء الاقتصادي الإجمالي

عمل عدد من خبراء الاقتصاد على تحليل تطور دور الحكومة ونطاقها في القرن العشرين، ومن هؤلاء على سبيل المثال: فيتو تانزي من صندوق النقد الدولي (Tanzi, 2000؛ Tanzi and Schuknecht, 2000)، ومارتين وولف المحرر الاقتصادي لصحيفة فاينانشال تايمز (Wolf, 2001)، دانييل ميتشل من معهد كيتو (Mitchell, 2005؛ Mitchell and Edwards, 2010)، جيمس غوارتني وزملاؤه من معهد فريزر (Gwarteny et al., 1998 and 2006). ونحن نقترح، بناء على ما ورد في بعض الدراسات السابقة، التمييز الآتي بين ثلاثة أنماط عامة لنشاطات الحكومة تشكل قنوات يمكن لنشاطات الحكومة أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلالها، وهي:

1. **التنظيم**: يعتبر التنظيم أحد ميادين النشاط الحكومي التي تتمتع بتأثير قوي خاص. ولا شك في أن بعض أوجه التنظيم الحكومي ضرورية لعمل أي منظومة مؤسساتية فاعلة (كما ورد في ما سبق)، كالمحاكم المستقلة أو وكالات فرض القانون، لكن كلما خرج أحد أوجه التنظيم من دائرة

الوظائف الجوهرية للحكومة زاد احتمال أن يتسبب ذلك بتأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي. إن التنظيم يمتلك «تأثيراً تضاعفياً» يمكنه أن يكون إيجابياً أو سلبياً في الوقت نفسه: فالتنظيم الكفوء الذي يعزز حكم القانون يمكنه أن يقوي التنمية الاقتصادية بينما يمكن حتى للوكالات التنظيمية الصغيرة أن تبطئ النمو من خلال الروتين الإداري وسياسة (عنق الزجاجة) وتشويه السوق.

2. **إعادة التوزيع**: هنالك تكاليف متعددة تترافق مع عملية جباية الضرائب من الأفراد والاستثمارات وإنفاقها من خلال البرامج الحكومية المتعددة. ومن هذه التكاليف، كما بينها دانييل ميتشل (Mitchell, 2005):

أ. تكلفة الإزاحة: لا يمكن للحكومة أن تنفق المال قبل أن تأخذه أولاً من شخص ما، لكن هذا يعني أن الإنفاق الحكومي يزيح نشاط القطاع الخاص ويحل محله.

ب. **التكلفة السلوكية للدعم**: الإنفاق الحكومي يدعم خيارات لم يكن من الممكن لها أن تكون مرغوبة لولا هذا الدعم، وعلى سبيل المثال: تقوم المعونات المرتفعة التي يحصل عليها العاطلون عن العمل إلى تشجيع بعضهم على الابتعاد عن العمل.

ج. **التكلفة الكسادية**: يتسبب الدعم الحكومي غالباً بإعاقة الابتكار من خلال تقييد «التدمير الخلاق» الشومبيتري، وذلك لأن البرامج الحكومية لا تتمتع بالمرونة بسبب المركزية والبيروقراطية.

3. الملكية الحكومية: وذلك عندما تمتلك الحكومة مؤسسات بعينها فتنشئ احتكاريات أو تتنافس مع شركات القطاع الخاص؛ إذ يمكن لانعدام كفاءة المؤسسات المملوكة للحكومة أن تؤثر على الاقتصاد كله بطرائق مختلفة: كأن يكون ذلك بتدني الأداء عند المقارنة مع أداء القطاع الخاص، ومزاحمة الاستثمارات الخاصة، وتحويل إحدى الصناعات إلى احتكارية حكومية.

وكما ناقشنا في ما سبق، فإن الاقتصادات المواردية تميل بشكل خاص للتعرض إلى التدخل الحكومي المفرط، وهو يحدث في القنوات الثلاث جميعها: التنظيم وإعادة التوزيع والملكية الحكومية. كما ناقشنا في ما سبق قناة التنظيم التي تمتلك تأثيرا تضاعفيا (multiplier effect) قويا، ففي الاقتصادات المواردية يكون للتأثير التضاعفي ميل إلى الظهور بوضوح على نحو خاص، وذلك سواء كان يتعلق بأوجه التنظيم الإيجابية (تحسين حالة حكم القانون) أم السلبية (الروتين والتريُّع). كما إن القناتين الأخريين (إعادة التوزيع والملكية الحكومية) تمتلكان تأثيرا قويا على الاقتصادات المواردية، ويجدر بنا في هذا الموضع أن نتناول الكيفية التي يمكن بها للبنى المختلفة للملكية في الصناعات الاستخراجية (الملكية الخاصة، أو الحكومية، أو المشتركة) والسياسات المتنوعة لإعادة التوزيع (أموال ضمان الاستقرار الاقتصادي والاستثمارات الحكومية) أن تؤثر على جميع أوجه النمو الاقتصادي والتنمية في الاقتصادات المواردية.

تأسست منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في العام (1960)، وتطورت إلى نادٍ يجمع بلدانا تهيمن حكوماتها على معظم القطاع النفطي فيها، ومنذ ذلك الحين مرت صناعة النفط والغاز بتطورات جوهرية على صعيد الملكية، ففي العديد من الدول النامية التي تشكل معظم البلدان المنتجة للمنتجات الهيدروكربونية، سيطرت الحكومات على قطاعي النفط والغاز من خلال المصادرة أو التأميم أو إعادة التفاوض مع الشركات العالمية، مما أدى إلى أن لا تقتصر ملكية الحكومة على الاحتياطي الذي ما يزال تحت الأرض، وإنما لتشمل أيضاً معظم ما يجري إنتاجه من النفط والغاز من خلال الاعتماد على الشركات الحكومية في هذا المجال، وهذه الشركات يشار إليها في العادة بمصطلح شركات النفط الوطنية (NOC)، أما الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والمملوكة لجهات خاصة فتدعى بمصطلح شركات النفط العالمية (IOC). إن هنالك أسباباً متنوعة

تقف خلف هيمنة شركات النفط الوطنية على قطاع النفط والغاز، وهي تعتمد في الغالب على دوافع سياسية وعاطفية قوية، كمبدأ (وطنية الموارد)؛ لكن أهداف هذا التقرير تجعلنا نركز على الأداء الاقتصادي النسبي للبلدان المنتجة للنفط التي تبنت نماذج مختلفة للملكية وإدارة هذا القطاع، ولهذا فسنحاول فصل قضية الكفاءة الإجمالية في الإدارة عن قضية المشاعر السياسية؛ ونحن نتفق مع ما قاله ثورفالدور غيلفاسون، من جامعة أيسلندا، عندما حاجج قائلاً: «يبدو أن العامل المهم في النمو الاقتصادي لا يتمثل في وفرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها، وإنما يكمن في نوعية إدارتها، وفي الإدارة الاقتصادية والمؤسسات بشكل عام». (Gylfason, 2001: p. 1).

وهذا هو السبب الذي جعلنا نقرر المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط، والتي قمنا بتنظيمها في أربع مجموعات وفقا لبنية ملكية القطاع النفطي فيها، حيث قسنا الملكية من خلال كمية الإنتاج الكلي للنفط والغاز الذي يصدر عن كل من الشركات الخاصة والشركات الحكومية، ثم قارنا بين أهم البلدان المنتجة للنفط التي تعدّ مصدّراً صافياً للنفط على نحو يجعلها جديرة باسم «الاقتصادات النفطية»؛ وكانت المجموعات الأربع كالآتي:

1. **سيطرة خاصة غالباً** (أكثر من 80 % من الإنتاج الهيدروكربوني يمتلكه القطاع الخاص؛ وذلك في 7 بلدان).
2. **بنية مختلطة** (20 ـ 80 % من الإنتاج الهيدروكربوني يمتلكه القطاع الخاص؛ وذلك في 10 بلدان من بينها روسيا).
3. **سيطرة حكومية** (أكثر من 80 % من الإنتاج الهيدروكربوني تمتلكه الشركات الحكومية؛ وذلك في 7 بلدان).
4. **النموذج الخليجي** (وذلك في 6 بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي).

ويمكن للقارئ أن يجد القائمة الكاملة لهذه البلدان في ملحق التقرير، وسنشرح في الفصل التالي سبب تخصيص بلدان مجلس التعاون الخليجي بمجموعة منفصلة عن المجموعات الأخرى؛ وقد خلصت تحليلاتنا إلى أن هنالك اتجاها قويا لارتفاع الدخل الفردي (وغيره من مؤشرات التنمية) في البلدان التي توجد فيها شركات نفط مملوكة للقطاع الخاص، وانخفاض مستويات إجمالي الناتج الوطني الفردي الحقيقي في البلدان التي تسيطر فيها الحكومة على القطاع النفطي. (راجع الأشكال 2.1 ـ 2.9).

كما قمنا أيضاً بإجراء تحليل أكثر استهدافا للمقارنة بين أكبر شركات النفط في العالم باستخدام معلمة واحدة فقط تميز أداءها، وهي: الدخل الصافي الذي ينتج عن كل مكافئ لبرميل واحد من النفط (وهذا المكافئ يشمل إنتاج النفط والغاز سوية)، فكان متوسط الدخل الصافي لكل برميل في شركات النفط التسع الكبرى المملوكة للقطاع الخاص أكثر من ضعفي مثيله في شركات النفط التسع الكبرى المملوكة للحكومة (19.1 دولار مقابل 8.8 دولار، حيث يتجاوز إنتاج النفط في جميع الشركات المشمولة أكثر من 1.5 مليون برميل يوميا، راجع الشكل 2.10). ويجب أن نشير أيضا إلى أن من الواضح أن هذه النتائج أنجزت في ظروف غير متماثلة، فمعظم الشركات المملوكة للدولة تعمل على أراضي الدولة نفسها، مما يجعلها تتمتع بظروف ملائمة وبنفاذ إلى احتياطي أكبر ذي نوعية أفضل، وهو ما ليس عليه الحال في معظم الشركات المملوكة للقطاع الخاص، إذ يتعين على هذه الأخيرة أن تتفوق في أدائها على الشركات الحكومية بينما يكون من الطبيعي فيها أن تواجه ظروفاً أصعب تتضمن غالباً: تغيرات في شروط العقد، وضرائب أعلى، وفي بعض الأحيان تتعرض لسحب الترخيص والمصادرة.

إن الأرقام السابقة واضحة الدلالة، لكن التوازن بين نوعي الملكية في

الشركات النفطية ما زال حتى وقتنا الحالي يميل إلى كفة الشركات المملوكة للدولة. وعلى الرغم من أن ذروة التأميم التي شهدتها الستينيات والسبعينيات الماضية قد مضى عليها زمن بعيد، فإن فكرة وطنية الموارد لا تزال قوية حتى يومنا هذا. وتكمن المفارقة، وعلى الرغم من كل الأدلة التي نمتلكها، في أن الأمر لا يقف عند ارتفاع دخل الشركة لكل برميل بشكل أكبر بكثير في الشركات الخاصة، وإنما يتجاوزه إلى أن الأموال التي تصب في جيوب الحكومة لكل برميل تتصف بأنها أكبر أيضا؛ فإذا درسنا ما عليه الحال في إيران وفنزويلا والمكسيك، وهي دول دأبت منذ زمن بعيد على احتكار القطاع النفطي، سنجد بأن هذا الاحتكار تسبب لها بالكساد وبالانخفاض الإجمالي في الدخل الذي تحصل عليه الحكومة. ولنا في شركة بيميكس (Pemex) المكسيكية مثال قوي جدا، إذ جرى تأميم القطاع النفطي المكسيكي في الثلاثينيات الماضية، مما يجعل الاحتكارية النفطية الحكومية في المكسيك واحدة من أقدم الاحتكاريات الحكومية التي ما تزال مستمرة حتى اليوم، والنتائج تكشف واقع الحال: فحتى مع الأسعار المرتفعة للنفط في العام (2012) كان الاقتصاد المكسيكي يقف على حافة تحقيق عائد سلبي لكل برميل ينتجه من النفط (راجع الشكل 2.10)، أما قبل العام (2012) فكانت الشركة لا تجني إلا الخسائر. أما إذا قارنّا الحالة المكسيكية في المدة الزمنية نفسها مع ما عليه الحال في أستراليا وكندا مثلا (والتي تمتعت بموجة سريعة من النمو في السنوات الأخيرة بفضل الارتفاع العارم في إنتاجها الهيدروكربوني، وذلك بينما رزحت معظم بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي تحت براثن الكساد)، ويضاف إليهما الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت في ظل (ثورة الوقود الصخري) منافع الملكية الخاصة لقطاع الطاقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة مهمة، فعلى الرغم مما ذكرناه من دليل عملي يؤيد بقوة إنتاج الموارد من قبل القطاع الخاص، فإن الشركات المملوكة

للقطاع الخاص ليست حلاً يناسب جميع الحالات، حيث أكدنا من قبل بأن المؤسسات هي المكون الرئيس في أي نموذج اقتصادي ناجح في البلدان المصدرة للموارد؛ فمن دون المؤسسات القوية الشفافة ستصاب الشركات الخاصة سريعا بالفساد لأن عائدات «الانتزاع» تتغلب على عائدات الاستثمار الإنتاجي، وتكون النتيجة النهائية: بنية تبدو مملوكة للقطاع الخاص في الظاهر، لكنها في الباطن ليست إلا منظومة تجمع عصابات ومجموعات مصلحية تابعة للدولة. ويضاف إلى ذلك أن بعض شركات الدولة تتمكن من إنجاز نتائج مثيرة للإعجاب إذا توفر لها الإطار السياسي الملائم وفي ظل بعض الشروط. إن ما يهمنا هنا هو الطريقة المتبعة في تنظيم أي شركة من الشركات، بل إن هنالك ما هو أهم، وهو: البيئة المؤسساتية الإجمالية التي تعمل ضمنها الشركة. إن الشركات المملوكة للدولة، والتي تعتمد على شركات قوية ودائمة مع الشركات العالمية، تميل إلى التفوق كثيرا في الأداء على الشركات الحكومية التي تتطور ضمن بيئة يسودها الاكتفاء الذاتي، وأفضل مثال لذلك هو شركة بتروناس (Petronas) الماليزية، وهي شركة مملوكة للدولة اعتمدت طوال عقود على التحالفات مع الشركات الأجنبية في التشغيل الكفوء لقطاع النفط والغاز في ماليزيا، وهي تتوسع على نحو سريع في مشروعاتها على الصعيدين المحلي والخارجي. إن التحالفات مع الشركات العالمية أتاح لماليزيا أن تتمكن من التنافس في السوق العالمية من خلال التحول إلى إحدى الجهات الرئيسة لتصدير الغاز الطبيعي المسال مثلا (ستكون لنا نظرة مقربة للسياسات الماليزية في القسم الثالث). ولقد قامت بعض المنظمات بدراسة دور الحكومات في إدارة ثروة الموارد الطبيعية، بما فيها: أداء المشروعات التي تسيطر عليها الحكومة، ومن هذه المنظمات: مشروع النفط من أجل التنمية في النرويج (راجع: Nore, 2009).

إن النتائج المتفوقة للشركات الخاصة ليست محدودة بالاقتصادات النفطية، وإنما تلاحظ أيضا بوضوح في تجارب البلدان ذات الصناعات التعدينية الكبيرة، فنتيجة لفتح قطاع التعدين في إندونيسيا أمام الاستثمار الخاص، تمكن هذا البلد من تعزيز إنتاجه للذهب والقصدير والنيكل والنحاس بمقدار (50 %) في أقل من عشرة أعوام، كما تمكنت الحكومة الإندونيسية من زيادة عائداتها من قطاع التعدين بمقدار خمسة أضعاف: من (700 مليون دولار) في العام (2000) إلى (3,400 مليون) دولار في العام (2006)، وذلك بينما تمكنت أيضا (وليس للصدفة دور في ذلك) من تقليص الضرائب الإجمالية وأسعار الامتيازات لشركات التعدين من (60 %) إلى (45 %). ولننتقل إلى أرمينيا التي استطاعت أن تصبح في مصاف المنتجين العالميين الكبار لمعدن المولبدينيوم بعد أن قامت الحكومة ببيع أكبر مصنع في البلد لمعالجة هذا المعدن إلى تجمع من الشركات الخاصة الأرمينية والألمانية، مما أدى إلى ارتفاع الحصيلة الناتجة؛ وهنالك اليوم في أرمينيا (12) شركة خاصة تعمل في مناجم نشيطة، ويعزى لها (17 %) من الإنتاج الصناعي، وتسهم إسهاماً كبيراً في التنمية الصناعية السريعة.

وفي العام (2006) نشرت دراسة بعنوان (مواجهة لعنة الموارد.. حل بديل لإدارة الثروة المعدنية) لكل من الباحثتين: إيريكا فاينثال من جمعة دوك، وبولينا جونز لونغ من جامعة براون (Weinthal and Luong, 2006)؛ حيث دعت الباحثتان إلى تحول في النموذج الذي تتبعه الحكومات المنتجة للنفط، فهما تريان بأن المزيد من الملكية الخاصة في هذا القطاع يؤدي إلى زيادة الكفاءة الكلية وإلى تعزيز الدخل الحكومي أيضا. وتحاجج الباحثتان بأن الملكية الخاصة المحلية العائدة لشركات وطنية خاصة قد تكون حلا أكثر عملية لتجنب مشكلة وطنية الموارد. وفي القسم الثالث من هذا التقرير سنتناول بعض الأمثلة لبلدان تمكنت من تجنب فخ انعدام الكفاءة في إدارة مواردها النفطية والغازية.

الإنفاق أم عدم الإنفاق؟ صناديق الاستقرار المالي، والتنويع، واستثمارات الحكومة في الاقتصادات المواردية. الحل البديل: تجربة ألاسكا مع المنحة النفطية.

هل ينبغي على الحكومة أن تخصص جزءا من عائدات صادرات الموارد لصندوق خاص من أجل تخفيف «المرض الهولندي» وادخار بعض المال لساعة العسرة؟ إن فكرة (صناديق الاستقرار المالي) لا شك في أنها نالت شعبية خلال العقود القليلة الماضية بعدما نجحت بعض البلدان في تطوير هذه الكيانات الوطنية، وإذا أجرينا مقارنة بين اقتصادات البلدان وفقا لوجود هذه الصناديق وغيابها فسنجد بأن النتيجة الإجمالية تميل (على نحو معتدل) باتجاه البلدان التي تمتلك صناديق للاستقرار المالي.

لكن هذا الأمر يجب أن لا يصرف انتباهنا (كما يحصل غالباً) عن المسألة الجوهرية المتعلقة بالتنمية المؤسساتية، فصناديق الاستقرار المالي من شأنها أن تقدم وسيلة مفيدة للسياسة الاقتصادية إذا جرى تطبيقها على نحو مناسب وبالمستوى الصائب من الانضباط الذاتي، لكنها ليست الترياق الشافي من كل داء. فكما حاججنا من قبل، فإن كلّاً من «المرض الهولندي» والتأثير السلبي لتقلب الأسعار هما مشكلتان مؤسساتيتان في الجوهر، وليستا من المشكلات الاقتصادية المجردة؛ ولهذا فإن كليهما يجب مواجهتهما بحل مؤسساتي. إن البيئة الاقتصادية الأكثر حرية ذات الفرص المتساوية تحفز الاستثمار الخاص في القطاعات اللامواردية من خلال زيادة الابتكار والنشاط الاستثماري الريادي؛ ويضاف إلى ذلك أن الحرية الاقتصادية ربما تساعد في تخفيف تأثير «المرض الهولندي» من خلال تقليص التنافس على الأجور والرساميل، وذلك من خلال زيادة المتاح من الرساميل والعمالة كنتيجة لتخفيف القيود التي تعيق حركتهما. أما في ما يخص تقلب الأسعار فإن مواطن الضعف أمام تقلبات الأسعار تتناقص

مع تناقص اعتماد الاقتصاد الأكثر حرية على ما تقوم به الحكومة من إعادة التوزيع وما تقدمه من الأرباح الموزعة؛ كما إن شركات القطاع الخاص أفضل من الشركات التي تديرها الدولة في التعامل مع تأثيرات تقلب أسعار السلع الأولية.

يذكر عن الاقتصاد البوتسواني أنه كان في المدة (1966 ـ 1989) أسرع الاقتصادات نموا في العالم، حيث تحولت بوتسوانا حينها من إحدى أفقر بلدان العالم إلى بلد يتمتع بدخل يفوق المتوسط العالمي (راجع الشكل 3.9)؛ وقد كان الفضل في هذا النجاح يعزى في معظمه إلى كل من: تقوية المؤسسات والإدارة الحكيمة لعائدات الألماس (يقع حوالي ربع الاحتياطي العالمي من الألماس في بوتسوانا). وتتبع بوتسوانا استراتيجية الإنفاق العمومي الثابت، مما يسمح للحكومة بتجميع فوائض خلال أعوام الانتعاش، وهذه الفوائض المتتابعة التي لا يجري إنفاقها تُحول إلى صندوق الاحتياطي الأجنبي للبلد، وفي منتصف التسعينيات الماضية أصبحت مبالغ الفائدة التي يجلبها هذا الاحتياطي المصدر الأكبر لعائدات الحكومة البوتسوانية بعد مبيعات الألماس، وفي المدة (1976 ـ 2008) نما احتياطي النقد الأجنبي من (75 مليون دولار) إلى (10 مليارات دولار)، وهو ما يشكل (33) شهراً من غطاء الواردات. إن هذا الإجراء يخفف من تأثير تقلب الأسعار، مما يسمح للحكومة بالمحافظة على الإنفاق العمومي عندما تهبط الأسعار في أسواق السلع الأولية، وهنالك أمثلة أخرى لصناديق الاستقرار والصناديق السيادية التي تمكنت من تقديم عون كبير للإدارات العمومية في بلدان من أمثال: النرويج وماليزيا وعمان. وفي روسيا ساعد صندوق الاستقرار في تجنب عاصفة الأزمة المالية وهبوط أسعار النفط في المدة (2008 ـ 2009) من خلال تزويد اقتصاد البلد باحتياطي الطوارئ، وسيكون لنا في القسم الأخير نظرة أقرب للصندوق السيادي في روسيا.

ولتلخيص ما سبق يمكن القول بأن صناديق الاستقرار يمكنها، إذا جرى تصميمها وإدارتها على النحو الملائم، أن تخدم الأهداف الآتية:

- عزل تأثير تدفقات العائدات عندما ترتفع أسعار السلع الأولية، وذلك من أجل تخفيف الضغط الرافع المؤثر على سعر صرف العملة المحلية، والذي يعتبر من التأثيرات الأساسية لـ «المرض الهولندي».
- إدارة مخاطر تقلب الأسعار والمحافظة على مستويات الإنفاق العمومي في مرحلة الهبوط.
- تقديم بعض الانضباط في الميزانية من خلال وضع سقف للإنفاق الحكومي.

إن تمكن صناديق الاستقرار من إنجاز هذه الأهداف يعتمد بشكل حاسم على ما إذا كانت كفايتها معزولة عن الضغط السياسي، ولا شك في أن هذا الأمر يعتمد، مرة أخرى، على نوعية المؤسسات: فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، والتريُّع متفشيا، فإن صناديق الاستقرار ستتحول بكل بساطة إلى أداة أخرى لتوزيع عائدات الموارد على المقربين من أرباب السلطة السياسية.

وحتى لو افترضنا أن هنالك ما يكفي من الانضباط الذاتي من جانب الحكومة، ممّا يسمح لصناديق الاستقرار بالعمل بالقدر الكافي من الاستقلالية، فإن ذلك لا ينفي استمرار السؤال عما ينبغي فعله بالعائدات المتراكمة. وقد أدى هذا السؤال إلى إطلاق شرارة نقاش نشيط على الصعيد الوطني في الكثير من البلدان ذات الصناديق السيادية، وبغض النظر عن نتيجة أمثال هذا النقاش، فإن مجرد حدوثه يجب أن يعتبر من التطورات المهمة، فالنقاش حول كيفية إنفاق الدخل الناتج عن صادرات السلع الأولية أفضل من إقرار برامج ارتجالية للإنفاق العمومي، وقد طُرِحت عدة اقتراحات حول كيفية إنفاق الاحتياطيات المتراكمة، وهذه الاقتراحات تتفاوت بشكل كبير من بلد لآخر، وتعتمد على المنظومة

الاجتماعية السياسية القائمة، ومستويات الدخل الراهنة، وغيرها من الخصائص الوطنية؛ وفي ما يلي الاقتراحات السياساتية الأكثر شيوعاً مع تعليقاتنا عليها:

الاستثمار الحكومي: إذا أنفقت أموال صندوق الاستقرار على مشروعات تديرها الحكومة، فسيصبح هذا الصندوق بكل بساطة غطاء للمزيد من الإنفاق الحكومي، وهي سياسة مضرة من طريقين؛ فأولا: تحبط هذه السياسة الهدف الرئيس للصندوق المتمثل في تحييد تأثير جزء من تيار الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، وخصوصا عند انتعاش أسعار السلع الأولية، فإذا أنفقت هذه الأموال فورا سيصبح الصندوق، وبكل بساطة، عديم الفائدة في مواجهة «المرض الهولندي»؛ وثانيا: إن هذا الصندوق وأمثاله يحرف اتجاه الأموال لتصب في ناحية الاستثمار الحكومي المباشر، وهذا الاستثمار يتمثل غالبا في مشاريع واسعة النطاق لتأهيل البنى التحتية وكافة أنواع «مشاريع الزهو»، وهي مقاربة تستند بشكل مبهم على النظرية الاقتصادية الكينزية، لكنها تقوم في العادة بالتطرف في تطبيق هذه النظرية إلى حد يتجاوز تصورات كينز نفسه عنها. إن الفكرة التي ترى بأن الحكومة يمكنها تعزيز النمو من خلال إنفاق المزيد من المال (أو زيادة «القوة الشرائية للاقتصاد» كما يعبر عنها السياسيون بذكاء) استطاعت أن تتمتع بالشعبية قبل حوالي أربعين عاما مضت، ومنذ ذلك الحين وهذه السياسات تتعرض لتحديات كبيرة من الأدلة والحس السليم، كما أظهر عدد من الدراسات المغالطة النظرية لهذه المقاربة (منها مثلا: Hansson and Henrekson, 1994; Blanchard and Perotti, 2002)، فالاستثمار الحكومي لا يخلق إلا وهما بالانتعاش، فأولا: لا يمكن للحكومة، كما أسلفنا، أن تنفق المال دون أن تأخذه أولا من شخص ما، فالإنفاق الحكومي يزيح نشاط القطاع الخاص؛ وثانيا: إن النمو الاقتصادي يرتبط بزيادة الإنتاجية، والتجارب ترينا

أن الاستثمارات في المشروعات التي تديرها الحكومة لا تؤدي إلى زيادة الكفاءة الكلية وإنما إلى إنقاصها؛ وعلى الرغم من كل ذلك، فإن مبادرات الاستثمار الحكومي لا تزال تحظى بالشعبية بين السياسيين، لا لشيء إلا لأنها تعزز شعبيتهم كما تقدم فرصا ممتازة لانتزاع الريع والاختلاس الفاضح.

التنويع وانتقاء الفائزين: بما أن الاستثمار الحكومي المباشر يصعب الدفاع عنه غالبا بسبب سمعته السيئة، فقد لجأت بعض الحكومات إلى اعتناق سياسة أكثر تعقيدا على نحو ما، وهي السياسة التي يشار إليها غالبا بمصطلح «تشجيع المشروعات المحلية» أو «التنويع»، وهي تعني دعم الشركات العاملة في بعض القطاعات من خلال الدعم المالي والقروض. ويجري الدفاع عن هذه السياسة بحجة أن الاقتصاد الأكثر تنوعا أقل عرضة لتقلب أسعار السلع الأولية، ولهذا فإنه أكثر استدامة. إن مقدمة هذه الفرضية منطقية، فعند افتراض تساوي العوامل الأخرى يمكن القول بأن الاقتصادات المتنوعة تتصف في العادة بمسار نمو أكثر توازنا، وغالبا ما تتمتع بمعدلات نمو أكبر، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، فالتنويع وسيلة تخدم غاية محددة، وهذه الغاية هي تحقيق نمو أعلى من خلال زيادة الكفاءة الاقتصادية، والمشكلة التي يعاني منها التنويع المدعوم حكوميا تتمثل في أنه يعكس هذا المنطق بتحويل التنويع إلى غاية بحد ذاتها للسياسات الحكومية. إن التنويع يصبح منطقيا عندما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإجمالية، وهو أمر يكاد لا يكون ممكنا إذا كانت الحكومة هي من ينتقي الفائزين؛ وإذا كان هنالك اقتصاد يفتقر إلى التنويع فذلك ليس إلا نتيجة لعوز في الكفاءة (وبسبب الإجراءات البيروقراطية الروتينية أيضاً)، مما يمنع الاستثمارات من تحقيق الأرباح في القطاعات الأخرى. وعندما تنصب الأموال على هذه القطاعات فإن مشكلة الكفاءة تتفاقم عوضا عن أن تُحَل؛ وكما ورد في

(Sarraf and Jiwanji, 2001) فإن «الحكومات تميل إلى الاستثمار في مشروعات ذات معدلات منخفضة من العائدات بالمقارنة مع مشروعات القطاع الخاص»، والتنويع الموجه حكومياً يعاني من مشكلة التريُّع والفساد نفسها التي يعاني منها الاستثمار المباشر وبرامج البنى التحتية.

الصناديق السيادية: تختلف هذه الاستراتيجية عن سابقتيها بأنها غير مريحة للحكومة من الناحية السياسية، وذلك بسبب ما تتعرض له من انتقادات بسببها، فاستثمار جزء من عائدات التصدير في أسواق الأسهم والسندات العالمية قد ينظر إليه البعض كعمل يفتقر إلى الوطنية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاستراتيجية تمتلك نقطة قوة واحدة على الأقل، وهي أنها قد تقدم حلا جزئيا لمشكلة «المرض الهولندي»، وذلك من خلال تحييد تأثير التيار المتدفق للنقد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي عند انتعاش أسعار السلع الأولية؛ وهنالك من يحاجج بأن هذه الاستراتيجية وأمثالها تتصف أيضاً بأنها أكثر انفصالاً عن المجموعات المصلحية المحلية، ولذلك فإنها أقل عرضة للتريُّع. ومن الأنواع التي تتمتع بإمكانية التطبيق السياسي الفعلي (نوعاً ما) لهذه الاستراتيجية: الصناديق السيادية، والتي يجري تأسيسها على نحو يسعى إلى أقرب تطابق ممكن مع الصناديق الخاصة، على أنهما يختلفان اختلافاً رئيساً يتمثل في أن الحكومة هي الجهة المنتفعة من الصندوق السيادي. إن الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق السيادي ليست مرتبطة بموقع جغرافي محدد، وإنما تتوزع الاستثمارات بين الداخل والخارج، إذ يحكمها هدف رئيس يسعى إلى تحصيل أكبر العائدات الممكنة. وهنالك عدد من الصناديق السيادية العاملة في كل من البلدان الغنية بالموارد والبلدان الفقيرة بها، ويقابَل أداؤها في العادة بآراء متنوعة؛ ومنها ما ينتج معدلات أرباح تقترب من مثيلاتها في صناديق التحوط الخاصة وشركات

الاستثمار في الأسهم الخاصة، ومنها ما يحقق أرباحا أدنى؛ ومنها ما يمكن اعتباره في الواقع: صناديق لصناديق، وذلك عندما تقرر اعتماد التعهيد الخارجي للعملية الاستثمارية من خلال شراء أسهم في عدد من الصناديق الخاصة.

إننا نرى هنا بأن الصناديق السيادية هي أفضل الخيارات الواردة سابقاً، وذلك افتراضا بأنها تجتذب أشخاصا مؤهلين في إدارة الصناديق، وتبتعد عن السياسة ما أمكن. ويبقى السؤال مفتوحاً عما إذا كانت هي الطريقة المثلى لإدارة الدخل الحكومي. وقد يحاجج أحدهم بأنه في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كامل على صادرات سلعة مواردية واحدة، كما هو الحال في بوتسوانا أو عمان مثلاً، فمن المهم المحافظة على احتياطيات كبيرة من أجل التمكن من تأمين مستلزمات الإنفاق العمومي عند انخفاض الأسعار، ولذلك فإن امتلاك صندوق محدود للطوارئ في هذه البلدان يعد من الأفكار الجيدة.

لكن أين تقف حدود صندوق الطوارئ هذا؟ وماذا يحدث إذا استمرت احتياطيات هذا الصندوق بالنمو بسبب ارتفاع الأسعار؟ هل يجب حينها على الحكومة أن تخفض (أو حتى أن توقف) كمية الأموال الموجهة للصندوق بعد أن تصل إلى مستوى معين؟ إن هذه الأسئلة تحتاج إلى أجوبة؛ ففي النرويج يوجد ما يسمى (صندوق المعاشات الحكومي)، وهو من أكبر الصناديق في العالم، وهو يستمر بالنمو، ومع ذلك فإن الحكومة النرويجية يبدو بأنها لا تمتلك أجوبة للأسئلة السابقة. الواضح في هذا الموضوع أن الحكومة عندما تستطيع المحافظة على ميزانية متوازنة بينما يتدفق المزيد والمزيد من المال في الصندوق السيادي فإن هذا يعني بكل بساطة أن الدولة تحصل من الاقتصاد على أكثر بكثير مما هو ضروري للإيفاء بالتزاماتها، وعندها يكون السؤال: هل يجب على الحكومة أن تستمر في أن تأخذ ذلك المقدار من أموال الاقتصاد عندما لا

تكون واثقة حتى مما تفعله بهذه الأموال؟ ألن يكون من الأكثر إنصافا والأكثر كفاءة حينها ترك المال الفائض لدى الاقتصاد؟ قد يحاجج البعض بأن الاقتصاد الغني بالموارد لن يكون فيه ما يكفي من المشروعات المحلية القابلة للاستثمار، ولهذا فإن الناس والشركات قد تختار الخروج بدخلها المرتفع؛ لكن حتى وإن كان ذلك صحيحا، فإنه لا يختلف عما تفعله الحكومة من خلال صندوقها السيادي بأي حال من الأحوال. ويمكننا أن نتساءل هنا بكل بساطة: **هل يحتاج الناس فعلاً إلى الحكومة في إدارة أموالهم؟** ومهما يبدو هذا الكلام نظرياً فإن هذه الأسئلة تقدم مادة للبحث، وتكشف بعض المآزق المهمة التي تتعلق بدور الحكومة ونطاق عملها في الاقتصاد المواردي.

وقد جرى اقتراح بعض الحلول على الرغم مما يكتنفها من صعوبات سياسية، حتى أن بعض هذه الحلول اختُبِرت على نطاق محدود؛ إذ اقترح بعض خبراء الاقتصاد أن البلدان الغنية بالموارد يجب عليها أن توزع قسماً من عائدات مواردها الطبيعية للمواطنين بشكل مباشر (Ross, 2001 b; Eifert et al., 2003; Sala ـ i ـ Martin and Subramanian, 2003). ويمكن تحقيق هذا الاقتراح على شكل منحة نفطية خاصة (تدعى: منحة الصندوق الدائم)، والتي يجري دفعها لجميع سكان ألاسكا منذ العام (1983)، حيث حصل كل مواطن في هذه الولاية على (900 دولار أمريكي) في العام 2013 (مثلا). وهذه المنحة تدفع مرة واحدة في العام من قبل (صندوق ألاسكا الدائم)، وهو كيان سيادي يقوم بتجميع حصة من عائدات الحكومة من القطاع النفطي. وقد نما هذا الصندوق من استثمار أولي بقيمة (734,000 دولار) في العام (1977) ليصل إلى حوالي (42.1 مليار دولار) في العام (2012). (راجع: الميزانية العمومية لشركة صندوق ألاسكا الدائم في العام 2012).

ويمكننا أن نقتفي أثر فكرة (منحة المواطن) إلى منشور بعنوان «العدل

الزراعي» نشره توماس باين في العام (1795)، وهو من المفكرين السياسيين المؤثرين في حقبة الثورة الأمريكية؛ وهذه الفكرة تستند إلى الإدراك بأن الموارد الطبيعية التي تحتويها الأرض «تعود ملكيتها إلى الشعب» في معناها الحقيقي؛ وإذا كانت الثروة المواردية تعود ملكيتها إلى كل مواطن في البلاد فعندها يمكن القول بأن كل مواطن يمتلك الحق في المطالبة بحصة متساوية من الثروة. أما ماهية الحصة التي يمكن للحكومة أن تحتفظ بها من عائدات تصدير الموارد الطبيعية فهي مسألة تحتاج إلى نقاش منفصل، تماما كما هو الحال مع تحديد الطريقة المناسبة لإدارة هذه الأموال، إذا يمكن إدارتها كـ «حساب نفطي» خاص متاح لكل مواطن، أو ربما يمكن دمجها بحسابات المعاشات. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة تبدو بعيدة الاحتمال، ولم تنل حتى الآن دعما واسعا، فإن من عدم الإنصاف إخراجها من النقاش؛ ففي المستقبل، ومع نهوض المجتمع المدني وانتشار الاتصالات الحديثة، ربما تصبح هذه الفكرة جزءا من الأجندة الاجتماعية في الكثير من البلدان الغنية بالموارد.

2. 3. الابتكار وحرية انتقال العمالة

دور الابتكار في الصناعات الاستخراجية. «ثورة النفط الصخري» وظهور مراكز جديدة للإنتاج (كندا، الولايات المتحدة، أستراليا).

بدأت ثورة «النفط الصخري» مع النجاح الاقتصادي لمجموعة حقول بارنيت للنفط الصخري في ولاية تكساس الأمريكية في العام (1997)، وفي العام (2000) لم يكن الغاز الصخري يشكل إلا (1 %) من إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، لكن هذه النسبة وصلت في العام (2012) إلى أكثر من (25 %)، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل هذه النسبة في العام (2035) إلى (46 %) من إمدادات الغاز الطبيعي في أمريكا. وبفضل الإنتاج المتزايد للغاز

الصخري فمن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة مصدّراً صافياً للغاز الطبيعي في العام (2017). ولم يكن نجاح التقنيات الهيدروكربونية الصخرية حكراً على الولايات المتحدة وحدها، وإنما ترافق الابتكار في مجال الغاز الصخري مع إنجازات كبرى في مجال إنتاج النفط الصخري، وذلك في كندا خصوصا، ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة وكندا كانتا مسؤولتين في العام (2012) عن (25 %) من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم، وعن (14 %) من الإنتاج العالمي للنفط.

وهنالك دول أخرى تلتحق بهذه المسيرة أيضا، فمن المتوقع أن يصل احتياطي الصين من الغاز الصخري إلى المرتبة الأولى عالميا، ومن المتوقع أيضا أن تتحول الصين إلى مركز عالمي لتطوير الغاز الصخري لكل بلدان العالم ما عدا بلدان أمريكا الشمالية. ففي العام (2030) ربما يشارك الغاز الصخري بـ(20 %) من إجمالي إنتاج الغاز في الصين، وهنالك تقدم ملحوظ في تطوير الصناعات الهيدروكربونية غير التقليدية (كالميثان المستخرج من الطبقة الفحمية). وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة (IEA) أن تحل أستراليا، وهي من أسرع منتجي (ميثان الطبقة الفحمية)، محل قطر كأكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

إن الفتوحات التقنية في مجال الغاز الصخري والنفط الصخري تمارس تأثيراً قوياً على مشهد الطاقة الأوسع في العالم بأجمعه؛ فأولا: تنفصل معادلات أسعار الغاز يوما بعد يوم عن أسعار النفط، ويعدّ هذا الأمر من التغيرات المهمة في سوق الغاز، ويعكس تنامي المعروض من الغاز غير التقليدي؛ وثانيا: إن هذا التأثير يقع بقوة على الآليات الجيوسياسية للطاقة العالمية، وذلك مع انحراف توازن الإنتاج الهيدروكربوني باتجاه بلدان طالما كان ينظر إليها كبلدان تعتمد على استيراد النفط والغاز من الخارج. إن ظهور مراكز جديدة للإنتاج، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا، وربما الصين أيضا، يدمر نفوذ منظمة أوبك كاتحاد عالمي لمنتجي النفط، وذلك بينما يتحول المستوردون التقليديون

تدريجيا إلى بلدان مستقلة على صعيد الطاقة (تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تخفض الولايات المتحدة وارداتها النفطية إلى النصف بحلول العام 2020). كما إن نفوذ أوبك في الطاقة العالمية يتأذى أيضا بسبب تزايد أهمية الغاز كوقود عالمي، إذ تتوقع الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها المعنون «العصر الذهبي للغاز» بأن العام (2030) سيشهد توليد (25 %) من الطاقة العالمية باستخدام الغاز، وهي نسبة مساوية لنسبة استخدام النفط في هذا المجال.

ولا تقف عواقب هذه التطورات عند حدود قطاع الطاقة، وإنما تتجاوزه إلى قطاعات أخرى، فالحصة المتزايدة للغاز في استهلاك الوقود تمارس حالياً تأثيراً هائلاً على الجدل البيئي، وذلك لأن إحراق الغاز الطبيعي يبث نصف كمية غاز الدفيئة بالمقارنة مع الفحم، وتنخفض هذه النسبة إلى (30 %) عند المقارنة مع النفط، ولذلك فإن الغاز ربما يغير قواعد اللعبة لدى السياسيين وناشطي المنظمات غير الحكومية الذين ينادون بكبح انبعاثات غاز الدفيئة. ويمكن أن نتبين ما سيكون عليه الحال عندما نشاهد الغاز وهو يحل (جزئياً) محل أنواع الوقود الأخرى في الولايات المتحدة (وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة لم توقع على اتفاقية كيوتو مما أثار خشية الكثير من الناشطين البيئويين)، وفي العام (2012) هبطت انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون إلى أدنى مستوى لها خلال عشرين عاما، بينما لا تزال البلدان الأوروبية الموقعة على اتفاقية كيوتو تخفق في إنجاز سقف الانبعاثات المتفق عليها؛ ونتيجة لذلك فإن هنالك عددا متناميا من الناشطين البيئويين أخذوا يعدلون موقفهم من (معارضة الوقود الأحفوري) إلى (تأييد الغاز).

وطبقاً لتقديرات تقرير شركة بريتيش بتروليوم حول مستقبل الطاقة في العام (2030) فسيكون هنالك بفضل تقنيات الاستخراج المتاحة: (200 تريليون متر مكعب) من الغاز الصخري، و(240 مليار برميل) من النفط الصخري. وبحلول العام

(2030) سيؤدي تطوير هذا الاحتياطي إلى أن يقدم (20 %) من زيادة المعروض في العالم من المنتجات الهيدروكربونية. وهنا يبرز السؤال: ما الذي أدى إلى هذا التحول الكبير في المشهد العالمي للطاقة؟ يمكن القول من الناحية التقنية بأن ما جعل ذلك ممكنا هو الفتوحات التي جرت في ثلاثة تقنيات أساسية: الحفر الأفقي، والتكسير الهيدروليكي، وتقدم أدوات جمع البيانات الزلزالية وتفسيرها بطريقة رقمية. ولا يختلف الغاز الصخري عن الغاز التقليدي إلا في طريقة احتجازه في الأرض: فهو منتشر وليس مركزا ضمن آبار معزولة، ولا بد من الحفر الأفقي لتحديد مواضع تركز الغاز الصخري، ثم يجب بعدها تكسير الصخور بالماء لتحرير الغاز كي يستطيع الصعود إلى السطح. وقد حصل ما يكفي من التقدم في التقنيات اللازمة للتمكن من الإنتاج التجاري للغاز الصخري، ومعظم مكامن الغاز الصخري جرى تحديد مواضعها قبل وقت طويل من أن يصبح تطويرها أمراً ممكناً عملياً من الناحية الاقتصادية، فقد سمح التقدم التقني للشركات باعتبار هذه المكامن كاحتياطيات تجارية والبدء بالإنتاج.

وهنالك جانب من جوانب «ثورة البترول الصخري» لا ينال من انتباه وسائل الإعلام إلا القليل من الاهتمام بالمقارنة مع ما توليه للقضايا الجيوسياسية أو البيئية، وهو: الظروف التي سمحت للابتكار التقني أن يحدث، فليس من الصدفة أن يتحقق فتح في الصناعات الهيدروكربونية غير التقليدية في بلدان تتمتع بأعلى التصنيفات العالمية في مجال الحرية الاقتصادية (كندا والولايات المتحدة وأستراليا مثلاً)، كما ساعد على ذلك أيضا ظروف ملائمة أخرى، كارتفاع أسعار الغاز في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ لكن المكون المؤسساتي كان هو العامل الحاسم، وهو يتكون من: حقوق الملكية الآمنة، ونظام ضريبي ملائم، وضوابط تنظيمية تتمتع بالشفافية والكفاءة، والحد الأدنى من الروتين الإداري. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن البلدان الثلاثة السابقة تمتلك صناعات

استخراجية يديرها عدد من الشركات الخاصة تتفاوت من شركات الاستكشاف الصغيرة إلى شركات متعددة الجنسيات متكاملة عموديا. ولم يأت الأمر على يد شركة واحدة بعينها، وإنما بفضل عمل عدد من الشركات (من أمثال: شيفرون، شل، ديفون، تاليسمان إينرجي، تشيسابيك، رينج ريسورسيز) التي قامت بتطوير تقنيات للاستخراج التجاري للغاز الصخري؛ حيث دخلت هذه الشركات جميعها في تنافس شديد على مقدار محدود من الرأسمال والموارد البشرية، مما جعلها تركز على أكثر التقنيات كفاءة؛ ولذلك يجب أن لا نتفاجأ بعدها عندما نعلم بأنه على الرغم من احتواء الصين على أكبر احتياطيات الغاز الصخري في العالم فإن قفزة الغاز الصخري لم تبدأ في الصين التي تسيطر فيها الحكومة على شركات النفط والغاز. إن الشروط المؤسساتية التي سمحت بانطلاق «ثورة البترول الصخري» يجب أن تُدرس بعناية من قبل صناع السياسات في البلدان الأخرى، وخصوصا في الاقتصادات المواردية.

ومن الخرجانيات المهمة لقفزة البترول الصخري: أنها ساعدت على تدمير رأي شائع مجحف بحق الصناعات الاستخراجية يتهمها بأنها تفتقر إلى ما يكفي من الابتكار؛ إذ يقوم السياسيون المتحمسون لإطلاق صفة «الطليعيين» عليهم بتكرار فكرة مفادها أنه لا بد من الابتعاد عن إنتاج الموارد الطبيعية من أجل التحديث والدخول في عصر ما بعد الصناعة؛ وقد آن الأوان لهذا الموقف البالي أن يدخل في أدراج التاريخ لأن «ثورة البترول الصخري» هي في جوهرها فتح تقني عالي المستوى.

تأثير ريع الموارد على سوق العمل. مقاربات مختلفة لسياسات الهجرة في الاقتصادات المواردية

ناقشنا في القسم الأول من هذا التقرير التأثيرات الاقتصادية لـ «المرض الهولندي»، وأوضحنا بأن تأثيرا خاصا يقع على سوق العمل في الاقتصادات

المصدرة للموارد؛ وإذا افترضنا بأن هنالك اقتصادا يطابق نموذج «الاقتصاد المفتوح الصغير»، فإن «المرض الهولندي» قد يكون له التأثير الآتي على القوة العاملة: فـ «تأثير حركة الموارد» ينتج انتقالا للعمالة إلى قطاع الموارد، وذلك بينما يزيد «التأثير الإنفاقي» من الأجور وينقل العمالة إلى القطاع غير التجاري (قطاع الخدمات). ونتيجة لذلك فإن العمالة تترك القطاع الصناعي التعاقدي، ويلي ذلك أن الأجور المرتفعة في قطاع الموارد يرفع الأجور في قطاع الخدمات، وهو أمر يؤدي بدوره إلى تضخم أسعار الخدمات. وفي الوقت نفسه، يتفاقم انعدام شعبية الوظائف ذات الأجر المتدني، مما يؤدي إلى أزمة شح في العمالة متدنية الأجور؛ ويترافق ذلك مع أن قطاع الموارد قد يعاني من أزمة شح في الاختصاصات ذات المؤهلات العالية اللازمة لإدارة وتشغيل عمليات إنتاج النفط والغاز والاستكشاف الجيولوجي؛ وهكذا فإن العديد من الاقتصادات المواردية تشهد بروز سوق عمل يستقبل كلّا من الشريحتين: ذات المهارات العالية، وذات الأجور المتدنية.

وتمثل هجرة العمالة إلى بلدان الخليج العربي نموذجا فريداً نوعاً ما للسياسات في الاقتصاد المواردي، فمجلس التعاون الخليجي منظمة دولية تضم عضويتها ست دول: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة؛ وإذا أخذنا بالحسبان اعتمادها الإجمالي على العمالة الأجنبية فسنجد بأنها بلغت حدا ليس له مثيل: بدءا من المعدل «المنخفض» في السعودية (53.1 % من إجمالي القوة العاملة) وانتهاء بالمعدل الأعلى المذهل في قطر (94.4 %)، ولهذا فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي تمثل حالة خاصة جدا من بين الاقتصادات المواردية الأخرى في مجال بنية القوة العاملة (راجع الأشكال 2.11 ـ 2.13)، وتشكل العمالة ذات الأجور المتدنية أغلبية العمالة الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومعظم هؤلاء يعملون إما في قطاع

الخدمات وإما في قطاع البناء، أما العمال المحليون فيعملون غالبا في القطاع العمومي.

إن الترتيبات الفريدة للقوة العاملة في بلدان الخليج تترابط مع بنيتها الاقتصادية الإجمالية الخاصة، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى عزل بلدان مجلس التعاون الخليجي في تحليلنا السابق لأداء دول النفط والغاز (راجع الأشكال 2.1 ـ 2.6). وتتمثل الصفة المميزة الأساسية لهذه البلدان في مزيج من احتياطي وإنتاج لا مثيل له في مجال الصناعات الهيدروكربونية، وانخفاض عدد السكان الأصليين (ويكون هذا الانخفاض شديدا في بعض الأحيان كما في حالتي قطر والبحرين)، مع استثناء السعودية من هذه الملاحظة (يبلغ عدد السكان فيها 28.3 مليون نسمة). وتسيطر الدولة على إنتاج النفط والغاز في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكنها تعتمد بشكل كبير على خدمات الشركات العالمية وعلى المهارات العالية للخبراء الأجانب الذين يعملون في الشركات الوطنية الخليجية، فلا شك في أن الهجرة إلى بلدان الخليج ليست حكرا على العاملين ذوي المهارات المتدنية؛ ويمكن القول بأن شركات النفط الخليجية هي أكثر الشركات تنوعا في جنسيات العاملين فيها على مستوى العالم، وتتفوق في ذلك حتى على شركات النفط العالمية. وعلى الرغم من أن قطاع الصناعات الهيدروكربونية تسيطر عليه الدولة، فإن كل السياسات الاقتصادية خارج مجال الصناعات النفطية تتصف بأنها مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي وتلائمه، وتحتل دول الخليج مرتبات عالية في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، وفي الوقت نفسه تتعايش هذه المستويات العالية للحرية الاقتصادية مع مستويات منخفضة جدا من الحريات المدنية والحقوق السياسية. ويجب أن نشير أيضا إلى أن الحكومات في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي منظمة على أساس أنظمة ملكية تقليدية جدا. وعلى الرغم من أن الأجانب يشكلون أغلبية السكان في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي،

باستثناء السعودية، فإن هؤلاء يعتبرون عمالا مؤقتين مرتبطين بتأشيرات عمل قابلة للتجديد، ومعظمهم لا يندمجون في النسيج الاجتماعي والثقافي للشعب المضيف. وإذا أخذنا بالحسبان نسبة العمال الأجانب فيمكن المحاججة بأن كل بلد من بلدان الخليج العربي لا يحتوي مجتمعاً واحداً وإنما مجتمعين اثنين متوازيين ومتعايشين يعتمد كل منهما على الآخر.

ومهما كان ما يعتقده المرء حول الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية غير المعتادة التي توجد في دول الخليج العربي، فهنالك أمر أكيد حتما: وهو أن هذه المنظومة المحددة تعدّ استثناء من القاعدة، ومن غير المحتمل أن تتكرر في أي مكان آخر، وذلك لمجموعة متنوعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ وعندها يبرز السؤال: ما هي الخيارات السياسية بشأن الهجرة في اقتصادات النفط والغاز الأخرى؟ لقد قمنا بتحليل النسبة المئوية للمهاجرين في أربع مجموعات من اقتصادات النفط والغاز بحسب مستوى الحرية الاقتصادية فيها (انظر الشكلين 2.11، 2.12)، وتبيَّن أن البلدان الثلاثة الأكثر حرية اقتصادية من بين البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على النفط والغاز (أستراليا، كندا، النرويج) يبلغ متوسط عدد المهاجرين فيها (20.3 %) من عدد السكان الإجمالي، وهي نسبة أعلى بكثير من نظيراتها في المجموعات ذات التصنيف الأدنى في سلم الحرية الاقتصادية، لكن هذا الرقم أدنى بكثير من نظيره في بلدان مجلس التعاون الخليجي (34 % بالمتوسط). ومن بين البلدان الثلاثة السابقة الأكثر حرية اقتصادية تتقارب نسبة المهاجرين في أستراليا (21.4 %) وكندا (21.1 %)، لكنها ليست كذلك في النرويج (10 %)، وهي نسبة تقترب من نظيرتها في روسيا (8.9 % بحسب بيانات البنك الدولي).

وغالبا ما تعدّ سياسات الهجرة في كندا وأستراليا نماذج يقتدى بها في البلدان الأخرى، والأمر المثير للفضول هو أن مستويات الهجرة فيها، والتي تبلغ حوالي

(20 %) من إجمالي عدد السكان، هي أعلى من متوسط النسبة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهي أعلى أيضا من نظيراتها في الكثير من البلدان التي تتسبب الهجرة فيها بجدل وعدائية على نحو أكبر بكثير مما عليه الحال في كندا أو أستراليا (انظر الشكل 2.14). ولذلك يبدو بأن الهجرة المستدامة المنسجمة لا علاقة لها بالأرقام، إذ قد يجد أحد البلدان بأن من الصعب عليه أن يدمج حتى نسبة صغيرة من المهاجرين، بينما تتمكن بلدان أخرى من تكييف أعداد أكبر من المهاجرين دون التسبب بتوتر اجتماعي شديد. إن الأهمية تكمن في الإطار المؤسساتي والنموذج الاقتصادي في كل بلد لوحده، وهنالك خصائص بعينها تتصف بها سياسات الهجرة في كندا وأستراليا تتيح لها، في نظرنا، تحقيق النجاح، وهي:

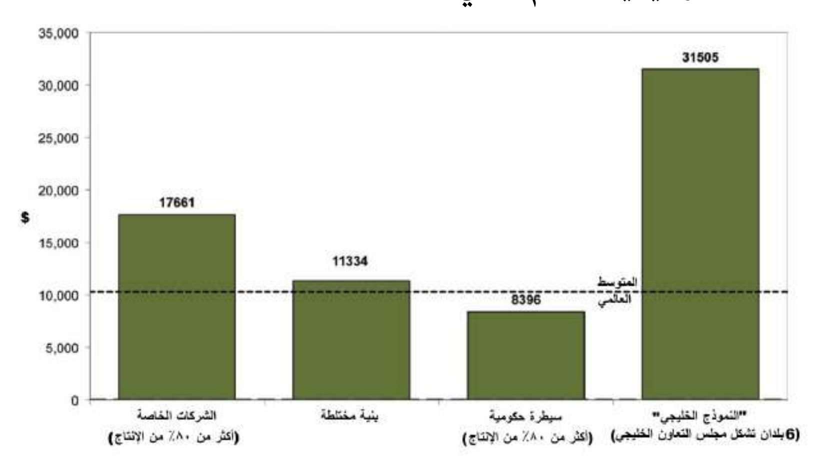
- الهجرة إلى كل من أستراليا وكندا هي أولا وقبل كل شيء: هجرة عمل، أي: إن المهاجر يقرر الهجرة إليهما استنادا إلى الطلب الموجود في سوق العمل، وغالباً ما يكون لدى المهاجر عرض بفرصة عمل قبل أن يهاجر.
- النموذج الاقتصادي لأستراليا وكندا، بالإضافة إلى تقاليدهما، يجعلان من هذين البلدين مقصدا يلائم الأشخاص الحيويين الذين يمارسون الاستثمار الريادي من كل مكان؛ فالمستويات العالية للحرية الاقتصادية في أستراليا وكندا (المرتبتين الخامسة والسادسة على الترتيب في سلم مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم للعام 2012) تخلق بيئة توفر فرصا للمهاجرين تتيح لهم في الوقت نفسه: أن يحسنوا من أحوالهم، وأن يُسهموا في تحسين أحوال المجتمع ككل.
- اعتادت أستراليا وكندا على التوازن القوي لمعدل الهجرة؛ حيث ظل هذا المعدل ثابتا لمدة طويلة جدا، وإذا استعنا بالبيانات التي يوفرها البنك الدولي، وهي تغطي نصف قرن (1960 ـ 2010)، فسنجد بأن مستويات الهجرة في

هذه المدة ظلت تراوح بين (15 ـ 20 %) من إجمالي عدد السكان. وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر التكيف الاجتماعي فإن هذه السياسة المتوازنة تبدو أكثر استدامة من القفزات الكبيرة في معدلات الهجرة التي نلاحظها، مثلا، في التدفق السريع للمهاجرين على بلدان الخليج العربي (انظر الشكل 2.12).

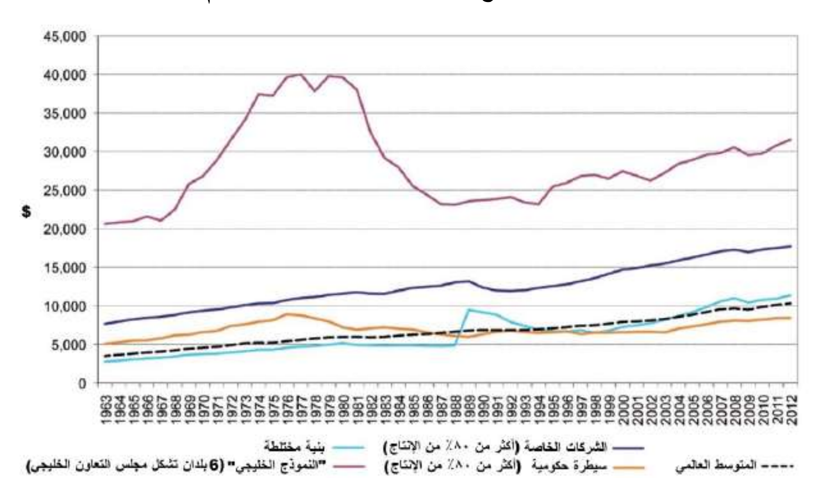
ويمكن تلخيص ما سبق بالقول: إن المؤسسات القوية وسياسات الهجرة الكفوءة أتاحت لأستراليا وكندا أن تعززا رعايتهما للابتكار من خلال اجتذاب مجموعة من أصحاب المواهب من جميع أنحاء العالم.

إن الطلب على العمالة في الاقتصادات المواردية يمكن تلبيته جزئيا عن طريق المهاجرين إذا توفر إطار سياساتي محدد وظروف مؤسساتية ملائمة. وتتحدد إمكانية التطبيق العملي للخيار السياساتي في كل بلد اعتمادا على مجموعة من العوامل معظمها سياسي وثقافي وليس اقتصاديا، وهنالك أمثلة متعددة، وعلى امتداد التاريخ، توضح لنا بأن البلدان التي تمكنت بكفاءة من استقبال تيار متدفق من أصحاب الابتكارات والمستثمرين الريادين من البلدان الأخرى تفوقت في أدائها على البلدان التي تطورت اعتمادا على إمكانياتها الذاتية وحسب.

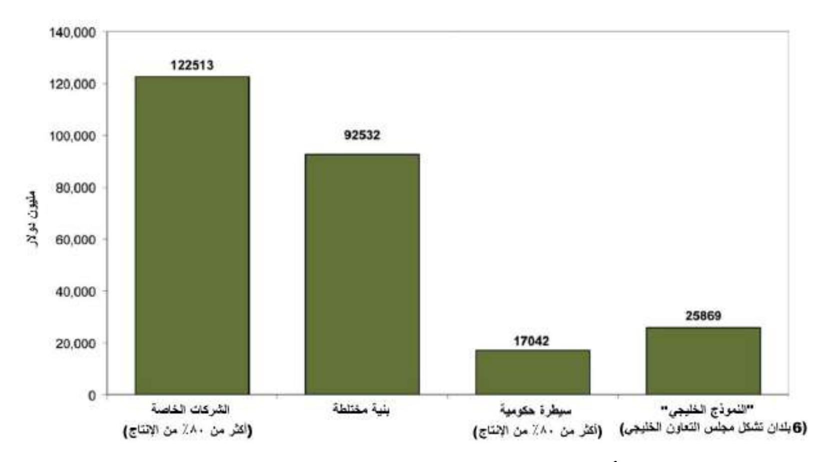
الأشكال التوضيحية للقسم الثاني



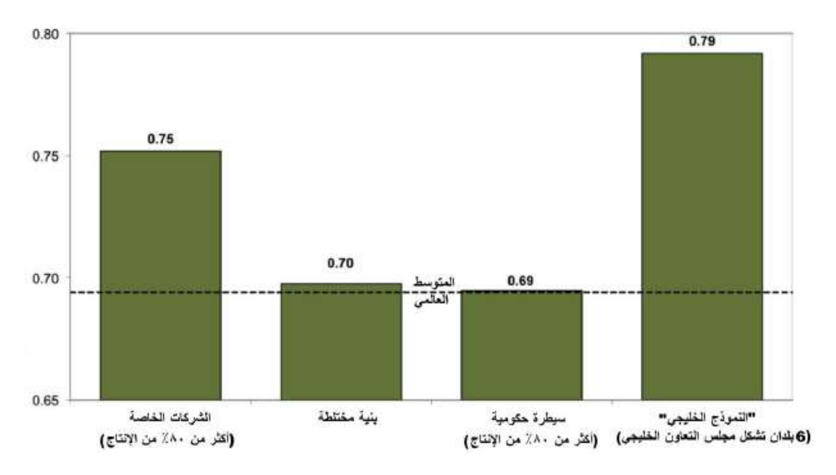
الشكل 2.1: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز). (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



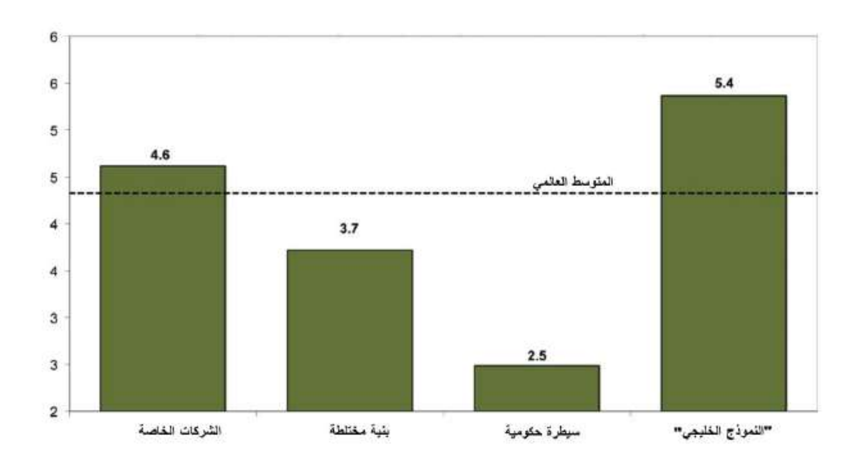
الشكل 2.2: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اقتصادات النفط والغاز منذ العام (1963). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز). (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



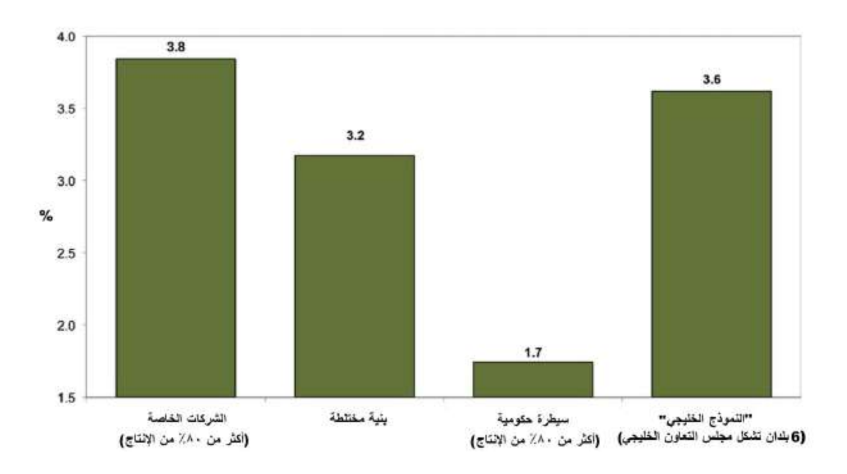
الشكل 2.3: الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات النفط والغاز (2011). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز)



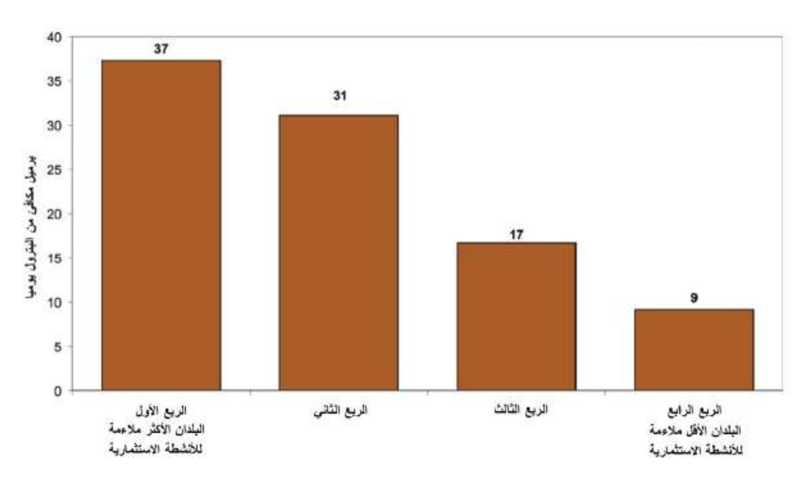
الشكل 2.4: مؤشر التنمية البشرية (HDI) في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز). مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ارتفاع المؤشر = ارتفاع في مستوى التنمية)



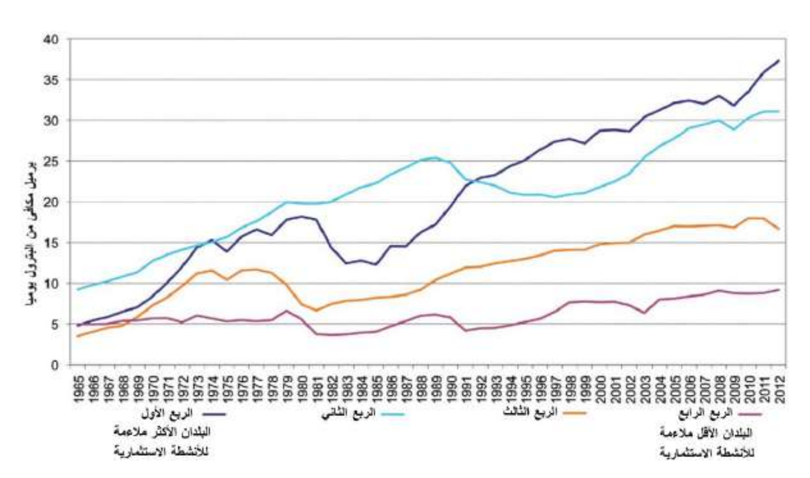
الشكل 2.5: التحرر من الفساد في اقتصادات النفط والغاز (2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز). (ارتفاع المؤشر = انخفاض في مستوى الفساد)



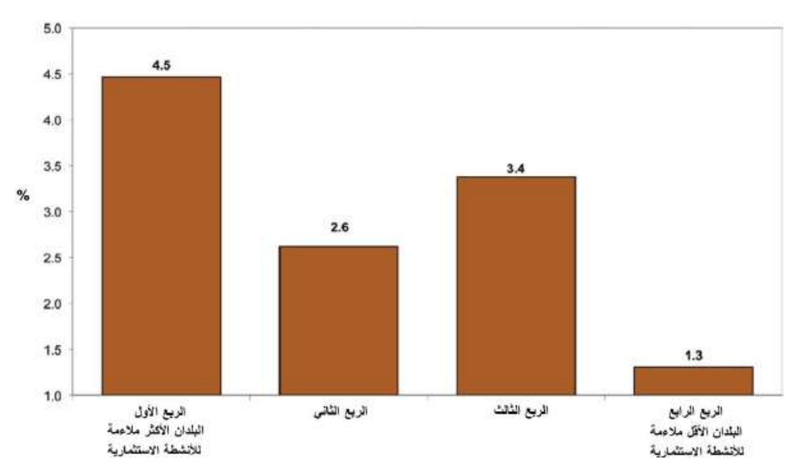
الشكل 2.6: إنتاج النفط والغاز: متوسط معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية) في المدة (1966 ـ 2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب بنية الملكية في شركات النفط والغاز). مصدر البيانات: التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية للعام 2013



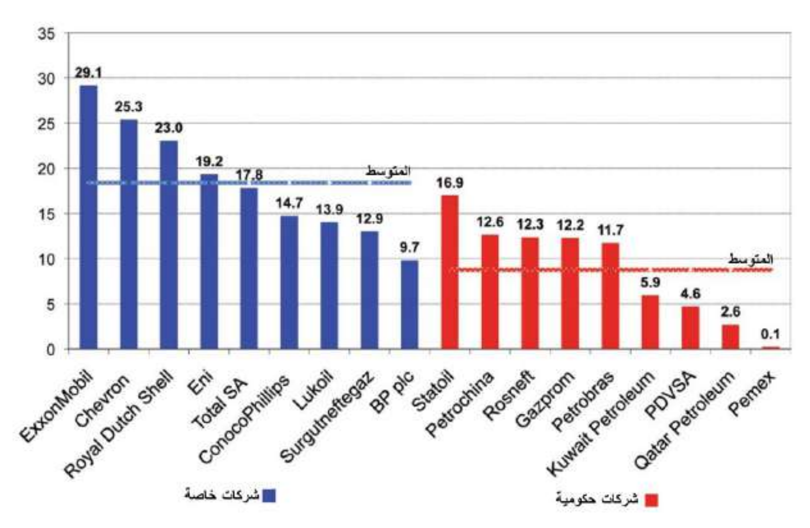
الشكل 2.7: إجمالي إنتاج النفط والغاز كليهما في العام 2012. (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في تقرير «ممارسة الأنشطة الاستثمارية» الصادر عن البنك الدولي). مصدر البيانات: التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية للعام 2013



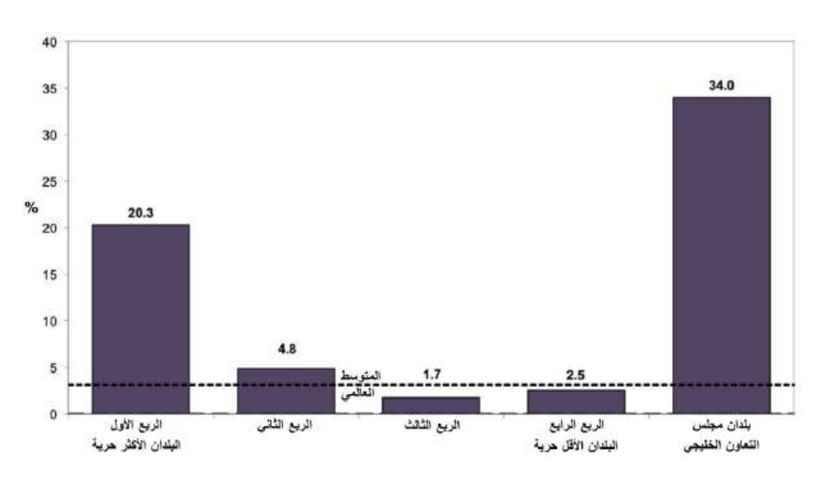
الشكل 2.8: إجمالي إنتاج النفط والغاز كليهما منذ العام 1965. (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في تقرير «ممارسة الأنشطة الاستثمارية» الصادر عن البنك الدولي). مصدر البيانات: التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية للعام 2013



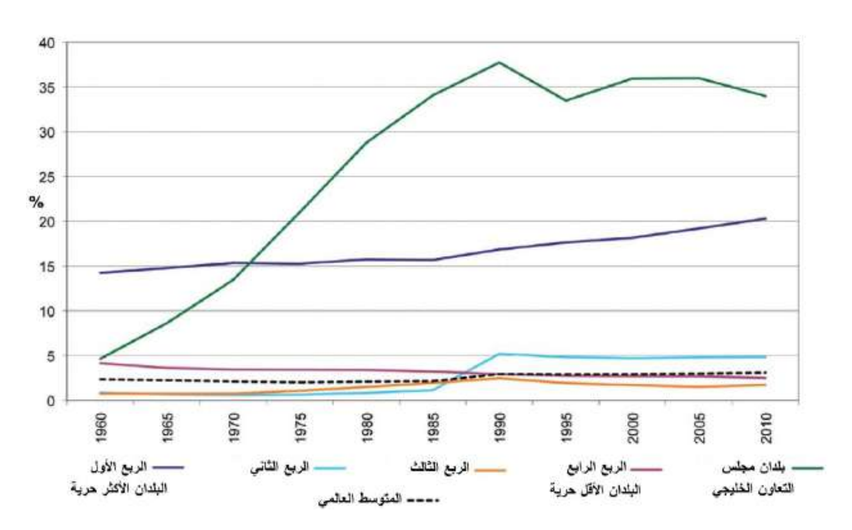
الشكل 2.9: المتوسط السنوي لمعدل نمو إنتاج النفط والغاز (بالنسبة المئوية) في المدة (1965 ـ 2012). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في تقرير «ممارسة الأنشطة الاستثمارية» الصادر عن البنك الدولي). مصدر البيانات: التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية للعام 2013



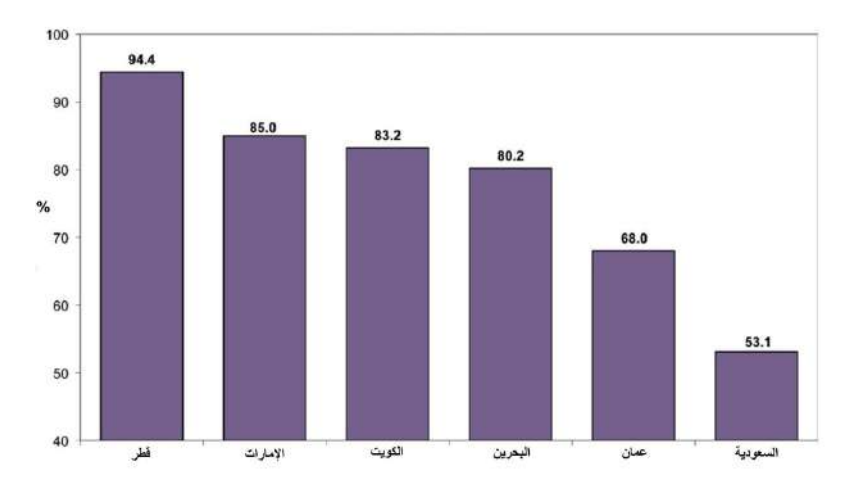
الشكل 2.10: الدخل الصافي لكل برميل في كبرى شركات النفط في العام 2012 (بالدولار الأمريكي). (لكل برميل مكافئ من البترول، أي: إنتاج النفط والغاز مجتمعين)



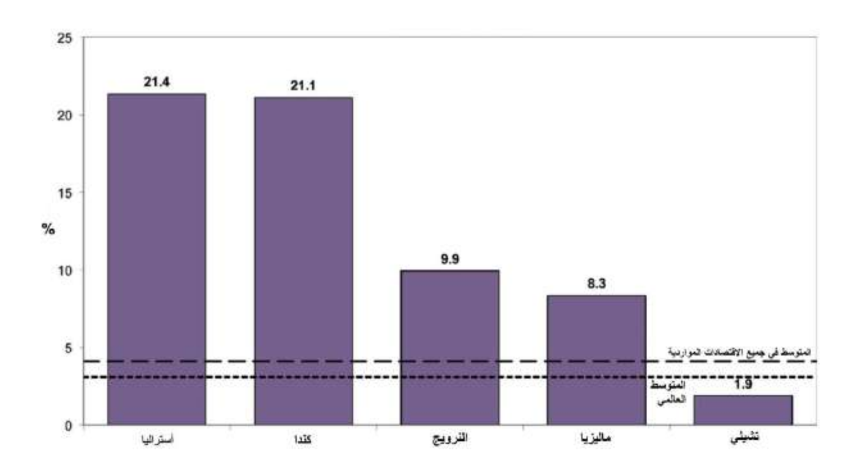
الشكل 2.11: المهاجرون من بلدان العالم (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان) في اقتصادات النفط والغاز (2010). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم). مصدر البيانات: البنك الدولي



الشكل 2.12: المهاجرون من بلدان العالم (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان) في اقتصادات النفط والغاز (منذ العام 1960). (جرى تقسيم البلدان إلى مجموعات بحسب تصنيفاتها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم). مصدر البيانات: البنك الدولي



الشكل 2.13: النسبة المئوية للمهاجرين من القوة العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (2009). مصدر البيانات: ملتقى الخليج للأبحاث، معهد الشرق الأوسط



الشكل 2.14: المهاجرون من بلدان العالم (النسبة المئوية من إجمالي عدد السكان) في الاقتصادات المواردية (2010). (بلدان مختارة). مصدر البيانات: البنك الدولي

القسم الثالث

تجارب عالمية

خمسة بلدان مصدرة للموارد استطاعت أن تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. أستراليا

بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في منتصف الثمانينيات الماضية، استهلت أستراليا حقبة من النمو الاقتصادي السريع تفوقت بها على أقرانها في نادي منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛ وقبل هذه الإصلاحات التي أطلقها بول كيتينغ، وزير المالية في ذلك الحين، كان الكثير من المراقبين ينظر إلى هذا البلد باعتباره يمضي تدريجياً باتجاه حافة الاقتصاد العالمي. ومن الإصلاحات الرئيسة التي جرى تطبيقها في أستراليا: ضوابط جديدة لتنظيم سوق العمل من أجل زيادة مرونته، وتخفيض الضرائب، وإصلاح المنظومة المالية على نحو يتيح لها تلبية الاحتياجات المالية للاقتصاد وجعله أكثر جذباً للمستثمرين سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب. ومن الجدير بالذكر أن الحكومات قامت بتحرير منظومة الإجازات والتراخيص في قطاع الموارد، مما أدى إلى تعزيز الاستثمار في مجال التنقيب عن الموارد في مواقع جديدة.

تشكل الموارد الطبيعية (70 %) من قيمة الصادرات الأسترالية وتقدم حوالي (12 %) من إجمالي الناتج الوطني؛ كما إن نسبة (9 %) من الاقتصاد تشكلها خدمات متصلة بالطاقة والتعدين، وهذا كله يجعل من أستراليا اقتصاداً موارديّاً. وفضلاً عما سبق، فإن حصة الصناعات الاستخراجية من الاقتصاد تنمو باستمرار، ويتوقع المحللون الصناعيون أن تتمكن أستراليا في العام (2020) من الوصول إلى ثلاثة أضعاف إنتاجها الحالي من الغاز لتحل محل قطر كأكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم، وذلك بعد التشغيل الكامل لجميع مشروعات الغاز التقليدية وغير التقليدية في أستراليا. وبعيداً عن الصناعات الهيدروكربونية، فإن أستراليا تحتل المرتبة الثانية عالمياً على صعيد إنتاج الذهب والقصدير والزنك، والمرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الحديد الخام واليورانيوم، والمرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الفحم والمرتبة الأولى عالمياً في تصديره.

وخلافاً لفرضية «لعنة الموارد»، فإن أستراليا لم تقع ضحية لتقلب أسعار السلع الأولية أو الاضطراب الاقتصادي العالمي، ولم تنجرَّ أستراليا إلى الأزمة المالية الآسيوية في العام (1997)، ولم تصب بالركود الاقتصادي كحال غيرها من البلدان الصناعية خلال الانهيار المالي في المدة (2008 ـ 2009)؛ فالإصلاحات المنسجمة، وقوة حقوق الملكية، والسياسات الملائمة للابتكار، وانخفاض معوقات الاستثمار أتاحت جميعها لأستراليا أن تصبح واحدة من أولى بلدان العالم في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ويمكن الاستعانة بالأشكال (3.1 ـ 3.6) لمقارنة أداء أستراليا بأداء غيرها من الاقتصادات المواردية.

من المكونات الرئيسة للنموذج الاقتصادي الأسترالي

1. **التصنيف المتقدم في صدارة سلم الحرية الاقتصادية:** تحتل أستراليا المرتبة السادسة في تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، والمرتبة العاشرة في تصنيف تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي،

والمرتبة العاشرة عالميا على صعيد إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP). وتتمتع أستراليا بإطار متطور جداً من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أتاح لها أن تحافظ على اقتصاد شديد التنوع وأن تتفادى الوقوع في فخ «المرض الهولندي».

2. **بنية قطاع الموارد:** تتصف الصناعات الاستخراجية في أستراليا بالتنوع، ويشارك بها طيف متنوع من الشركات بدءا بكبرى الشركات العالمية من أمثال شركة بي إتش بي بيليتون (BHP Billiton) وانتهاء بشركات التنقيب المستقلة. وقد أسست الشركات الأسترالية لنفسها موقعا ضمن الشركات الناشطة عالمياً في مجال الاستكشاف، وخصوصا في مجال التعدين. ويتمتع قطاع الصناعات الاستخراجية في أستراليا بالتنافسية التامة وسيطرة القطاع الخاص بشكل كامل، فليست هنالك شركة تعود ملكيتها للدولة في مجال الطاقة أو التعدين.

3. **حقوق الملكية وتراخيص الاستثمار في الموارد:** تتصف حقوق الملكية التي يتمتع بها الحاصلون على تراخيص استثمار الموارد بأنها آمنة، كما إن عملية الحصول على تراخيص جديدة للاستكشاف والإنتاج تتمتع بالشفافية وتخلو من التعقيد والروتين.

4. **الموقع:** تستخدم أستراليا موقعها الجغرافي على نحو يحقق أقصى ما يمكن من المنافع، فثلاثة أرباع صادراتها تتوجه إلى آسيا؛ وقد أدرك المستثمرون وصناع السياسات في أستراليا ومنذ أمد بعيد الأهمية الاقتصادية للبلدان الآسيوية، فقاموا بتطوير العلاقات اللازمة في مرحلة مبكرة.

5. **الابتكار:** ما زالت أستراليا تحرز موقع الريادة في الكثير من المجالات، ومنها: مشروع إقامة أول منشأة للغاز الطبيعي المسال في منطقة الرصيف الصخري الشمالية الغربية؛ كما حققت أستراليا الريادة أيضا في مجال

إنتاج الميثان الفحمي. وقد استفادت أستراليا في ابتكاراتها بشكل كبير من سياسة الهجرة الفعالة التي تجتذب أصحاب المواهب والمستثمرين الرياديين من جميع أنحاء الأرض.

2. كندا

يشار إلى كندا غالباً بوصفها قدوة للاقتصادات المواردية الأخرى في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛ وهي تعتمد على الموارد على نحو يقل عما عليه الحال في أستراليا، لكن النمو الاقتصادي فيها يدين بالفضل كثيراً لقطاع الموارد، وخصوصاً بعد الفتح التقني المتمثل في النفط الصخري. ويشكل إجمالي صادرات الموارد في كندا (35 %) من قيمة إجمالي الصادرات، وحوالي (10 %) من إجمالي الناتج الوطني.

طبقاً للحكومة الكندية (تقرير الموارد الطبيعية الكندية، 2011)، فإن قطاع الطاقة يعتبر المساهم الأكبر في التوازن التجاري وأكثر المجالات خلقا لفرص العمل (يوظف أكثر من 550,000 عامل). وفي العام (2012) لوحده، جرى استثمار (55 مليار دولار) من قبل مستثمرين محليين وأجانب في المشروعات الهيدروكربونية الكندية. وقد تحقق ما يكفي من التطورات التقنية لإتاحة المجال أمام الإنتاج التجاري للنفط الصخري في كندا، فالكثير من مكامن النفط الصخري تم تحديدها قبل أمد بعيد من التمكن من تطويرها على نحو مثمر من الناحية الاقتصادية، إذ سمح التقدم التقني للشركات بوصف هذه المكامن احتياطياً تجارياً وبدأت بالإنتاج.

يشكل قطاع التعدين في كندا محركا آخر للنمو الاقتصادي، وقد وصل الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع إلى (50 ـ 70 مليار دولار) سنويا خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (لمزيد

من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفصل المخصص لكندا في تقرير «رعاية الاستثمار الأجنبي في استكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها في روسيا» للعام 2011). ولا تكتفي صناعة التعدين بالنمو داخل كندا فحسب، وإنما بدأ هذا النمو يمتد إلى باقي أنحاء العالم من خلال عدة شركات كندية أخذت بالانخراط في مشروعات تعدين ضمن أسواق ناشئة، ومن المثير للملاحظة أن الشركات الكندية تشكل (30 ـ 45 %) من إجمالي النشاط الاستكشافي العالمي في مجال التعدين؛ وربما ينظر إلى هذا التوسع الاستثماري على مستوى العالم كطريقة أخرى لتخفيف تأثير «المرض الهولندي». ويضاف إلى ما سبق أن كندا تستخدم الصناديق السيادية كإجراء احتياطي لحماية أموال الحكومة ضد تقلب أسعار المواد الأولية وتحييد تأثير جزء من الدخل الناتج عن التصدير، ويعتبر (الصندوق الاستئماني الادخاري لتراث ألبيرتا) أكبر صندوق سيادي في كندا، كما إن بورصة تورنتو للأسهم تعدّ الأولى في مجال الصناعات الاستخراجية: فشركات النفط والتعديل المسجلة فيها يتجاوز عددها عدد مثيلاتها في أي بورصة من بورصات العالم. والأشكال (3.1 ـ 3.6) تقارن أداء كندا بأداء غيرها من الاقتصادات المواردية.

وتجدر الإشارة إلى أن كندا تتمتع بمنظومة مميزة لحقوق ملكية الموارد، فعلى الرغم من أن ملكية معظم الموارد الطبيعية التي تقع تحت سطح الأرض تعود للحكومة الفيدرالية أو الحكومة المحلية، فإن ملكية الأراضي التي جرى امتلاكها من قبل شركات خاصة أو أفراد قبل العام (1887) تتضمن حقوقا بملكية ما تحت سطح هذه الأراضي من موارد طبيعية بشكل مطلق ومستمر حتى يومنا هذا.

من المكونات الرئيسة للنموذج الاقتصادي الكندي

1. **التصنيف المتقدم في صدارة سلم الحرية الاقتصادية:** تحتل كندا المرتبة الخامسة في تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، والمرتبة السابعة عشرة في تصنيف تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي، والمرتبة التاسعة عالميا على صعيد إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP). وتتمتع أستراليا بإطار متطور جدا من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
2. **بنية قطاع الموارد:** تطورت الصناعات الكندية الاستخراجية (التقليدية وغير التقليدية) على يد مجموعة من الشركات المحلية (شركة أثاباسكا للنفط، وشركة الموارد الطبيعية الكندية، وغيرهما) والعالمية (شركة شل، وشركة كونوكو فيليبس، وغيرهما). ويتمتع قطاع الصناعات الاستخراجية في أستراليا بالتنافسية التامة وسيطرة القطاع الخاص بشكل كامل، فليست هنالك شركة تعود ملكيتها للدولة في مجال الطاقة أو التعدين. كما إن شركات التعدين الكندية تعمل داخل كندا وخارجها.
3. **حقوق الملكية، وتراخيص الاستثمار في الموارد، والضرائب:** تتصف حقوق الملكية التي يتمتع بها الحاصلون على تراخيص استثمار الموارد بأنها آمنة، وعملية الحصول على تراخيص جديدة للاستكشاف والإنتاج تتمتع بالشفافية وتخلو من التعقيد والروتين. ويتصف النظام الضريبي الخاص بالموارد بأنه مرتبط بالأرباح وبأنه يقل بشكل عام عن أمثاله في معظم البلدان الأخرى.
4. **الموقع:** تستفيد كندا من قربها من الولايات المتحدة، أكبر شريك تجاري لها؛ كما إنها تعمل دائما على توسيع صادراتها من الموارد إلى مناطق أخرى.
5. **الابتكار:** تحتل كندا حالياً مرتبة أكبر منتج للنفط الصخري في العالم، وهي تتبوأ موقع الصدارة في الابتكارات التقنية المتعلقة بالصناعات الهيدروكربونية

غير التقليدية. وقد كان لقوة المؤسسات الكندية دور كبير في تمكينها من التحول إلى أكبر مجمع مالي عالمي لمئات من شركات التعدين التي تدرج أسهمها في بورصة تورنتو للأسهم.

3. تشيلي

تتبوأ تشيلي في يومنا هذا المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج النحاس والنترات الطبيعية واليود والليثيوم، والمرتبة الثانية عالميا في إنتاج المولبدينيوم، والمرتبة الخامسة عالمياً في التزويد بالفضة، والمرتبة الثالثة عشرة عالمياً في إنتاج الذهب.

وتجدر الإشارة إلى الطريقة التي تعامل بها اقتصاد تشيلي مع الأسعار العالمية للنحاس والسياسات التي اتبعتها الحكومة في ذلك الوقت، ففي العام (1971) قامت حكومة سلفادور أليندي بتأميم كل مناجم النحاس في تشيلي، وذلك بالإضافة إلى تأميم المصارف وعدد من الشركات العاملة في القطاع الصناعي، مما أدى إلى هروب جماعي للرأسمال الأجنبي واضطهاد المستثمرين المحليين. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النحاس في أوائل السبعينيات الماضية، فقد انخفض إجمالي الناتج الوطني الحقيقي خلال حقبة أليندي، ووصل التضخم إلى (100 %) كل عام وانخفض السعر الحقيقي لصرف العملة (البيزو) انخفاضاً كبيراً، مما أدى إلى حقبة من انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي تمخضت في ما بعد عن إسقاط حكومة أليندي في العام (1973).

قامت الحكومة العسكرية، برئاسة بينوشيه، بتطبيق سياسة صارمة لمكافحة التضخم وخفضت سعر الصرف الحقيقي. وخلافا لما حدث مع الارتفاع الأول لأسعار النحاس، ترافقت القفزة الثانية في صادرات النحاس (1979 ـ 1980) مع نمو كبير في

إجمالي الناتج الوطني الحقيقي، وحتى بعد انخفاض أسعار النحاس في العام (1981) نما إجمالي الناتج الوطني بمقدار (5 %) سنوياً خلال الأعوام المتبقية من الثمانينيات، ولم يحصل إلا انخفاض متواضع في سعر الصرف الحقيقي. وفضلا عن ذلك، فإن الإطار المؤسساتي والتنظيمي المستقر في تشيلي شكل بيئة آمنة للمستثمرين على الرغم من الظروف الاقتصادية المتقلبة التي عصفت بأمريكا اللاتينية في التسعينيات، مما سمح لهذا البلد أن يتفوق في أدائه على جيرانه من بلدان المنطقة.

وفي العام (1981) تبلورت إصلاحات قطاع التعدين بسن القانون الدستوري للتعدين (مصطلح «الدستوري» يجعل هذا القانون محصناً ضد التعديلات بحصانة شبيهة بحصانة الدستور)، وكان هذا القانون بمثابة محطة تشريعية وحيدة لدخول المستثمرين المحتملين. وفي التسعينيات الماضية، وبعد نجاح إصلاحات قطاع التعدين، جرى تمديد منظومة الامتيازات الخاصة لتشمل البنى التحتية (الطرق السريعة، والمطارات، والموانئ)، والتي كانت تعدّ من «المنشآت العمومية» التي تديرها الدولة. والأشكال (3.1 ـ 3.6، 3.8) تقارن أداء تشيلي بأداء غيرها من الاقتصادات المواردية.

من المكونات الرئيسة للنموذج الاقتصادي في تشيلي

1. **التصنيف المتقدم في صدارة سلم الحرية الاقتصادية:** تحتل تشيلي المرتبة (11) في تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، والمرتبة (37) في تصنيف تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي. وهي البلد الوحيد في أمريكا الجنوبية الذي يتمتع بعضوية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. ولقد كان لقوة المؤسسات والمناخ الملائم للاستثمار في تشيلي دور كبير في جعل هذا اقتصاد هذا البلد يحقق المرتبة الأولى في النجاح على صعيد أمريكا اللاتينية.

2. **بنية قطاع الموارد**: تمتلك تشيلي بنية مختلطة للملكية، فبسبب الضغوط السياسية في حقبة إصلاحات قطاع التعدين في أوائل الثمانينيات الماضية تم اتخاذ قرار بأن تبقى أغلبية الأسهم التابعة لأكبر شركات التعدين في مجال النحاس (كوديلكو) مملوكة للدولة؛ لكن إنتاج النحاس نما بشكل أسرع في الشركات الخاصة (ارتفع إجمالي إنتاج النحاس إلى خمس أضعاف خلال العشرين عاما الأخيرة)، ولذلك فإن شركة كوديلكو المملوكة للحكومة تسيطر اليوم على أقل من ثلث إجمالي إنتاج النحاس في تشيلي.
3. **حقوق الملكية والامتيازات**: يعتبر قانون التعدين الدستوري الذي أصدرته تشيلي في العام (1981) قدوة عالمية في مجال حماية أصحاب الامتيازات، فهو يتعامل مع الامتياز كملكية خاصة ويسمح لصاحبه بتطوير منجم يتوافق مع استراتيجيته ومع ظروف السوق، كما إنه يقدم حماية قوية ضد الاستملاك الحكومي.
4. **السياسات الحكومية للاستقرار**: قامت الحكومة بالمحافظة على عائدات التصدير في صندوق استقرار، وحالت دون توقف القطاع التجاري غير التعديني بسبب تأثيرات «المرض الهولندي».

4. ماليزيا

يعتقد رئيس الوزراء الماليزي نجيب رزاق بأن بلاده قد تصبح في عداد الاقتصادات المتقدمة في العام (2018)، وهذا ما اعترفت به منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وفي الوقت الحالي فإن إجمالي الدخل الوطني الفردي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) يبلغ (17,675 دولار)، مما يجعلها واحدة من أكثر البلدان ازدهارا في آسيا، ويؤهلها لتأخذ لقب «اقتصاد منتقل حديثا إلى التصنيع». وقد مرت السياسات الاقتصادية الماليزية بالكثير من التطورات منذ أن نال البلد استقلاله في العام (1957)؛ ففي البدء سعت ماليزيا إلى

استراتيجية كانت تتمتع بالشعبية في ذلك الحين، وهي (سياسة التصنيع تحت إشراف الحكومة، والتنمية الاقتصادية ذات التخطيط المركزي)، ولا يزال الاقتصاد الماليزي يبدي بعض ملامح هذا النموذج حتى يومنا هذا، كالدعم الحكومي وامتلاك الحكومة لحصص كبيرة في شركات تعمل في قطاعات متعددة. لكن الحكومة المركزية بدأت تتحرر تدريجياً وفتحت أبواب اقتصادها من خلال تبني سياسات أكثر تمحورا حول السوق، وتعدّ قابلية التكيف من الخصائص المهمة للاقتصاد الماليزي. وقد كانت الموارد الطبيعية، وما زالت، تشكل جزءا كبيرا من صادرات ماليزيا، وكان هذا البلد في الأصل في مقدمة مصدّري القصدير وزيت النخيل والمطاط، لكن النفط والغاز الطبيعي حلا محل الصادرات السابقة في أوائل السبعينيات الماضية، وأصبحا يتبوآن منزلة الصادرات الأساسية في ماليزيا.

ويمكن وصف الاستراتيجية الماليزية بأنها تنويع «ذكي»، فعوضا عن محاولة الهرب من قاعدتها المواردية ومكانتها التنافسية المتفوقة، قامت ماليزيا بإدخال تعديلات دقيقة على اقتصادها كي يتماشى مع تطورات السوق العالمي؛ فحلّ النفط محل القصدير في مقدمة الصادرات في الوقت المناسب تماما، حيث حدث ذلك فور انهيار سوق القصدير في أوائل الثمانينيات الماضية، مما حال دون تهاوي عائدات التصدير. ومع بدء احتياطي النفط بالهبوط قامت ماليزيا باستثمار مكامن الغاز الطبيعي تجاريا من خلال الانضمام إلى سوق الغاز الطبيعي المسال والتحول إلى أحد البلدان الأولى في تصدير هذه المادة. وبدأت مرحلة أخرى من التنويع عندما باشرت شركة النفط الوطنية (بتروناس) عملها خارج البلد، ومنذ ذلك الحين وهذه الشركة تبني خبرتها في إدارة المشروعات، وهي خبرة اكتسبتها بفضل العمليات المشتركة مع الشركات العالمية؛ وفي مرحلة لاحقة بدأت بتروناس تستثمر هذه الخبرة، بالإضافة إلى استثمار موقعها كشركة نفط آسيوية وطنية تمثل بلدا مسلما، فأطلقت عددا من المشروعات في آسيا

والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى. وفي يومنا هذا يتفق خبراء الصناعات البترولية على أن بتروناس هي أكثر الشركات الوطنية كفاءة في هذا المجال، وهذا ما يدل عليه مؤشرات الأداء فيها، كالدخل الصافي الناتج عن كل برميل من المكافئ البترولي (25.5 دولار/ برميل)، وهو رقم يجعل بتروناس في المستوى نفسه مع شركة شيفرون، وفي مستوى أعلى من مستوى شركة شل. والأشكال (3.1 ـ 3.7) تقارن أداء ماليزيا بأداء غيرها من الاقتصادات المواردية.

من المكونات الرئيسة للنموذج الاقتصادي في ماليزيا

1. **التصنيف العالي في وسط سلم الحرية الاقتصادية وصدارة تصنيف (ممارسة الأنشطة الاستثمارية):** تحتل ماليزيا المرتبة (68) في تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، والمرتبة (12) في تصنيف تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي. وهنالك (45) معيارا مختلفا يعتمده أساس تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، فيتقوى تصنيف ماليزيا بفضل تدني معوقات الاستثمار، لكنه يضعف بسبب القطاع الحكومي الكبير نسبيا، ويعود ذلك في معظمه إلى امتلاك الدولة لشركة بتروناس.
2. **بنية قطاع الموارد:** يمكن وصف النموذج الحالي للصناعات الاستخراجية في ماليزيا بأنه حالة من التعايش بين الدولة والشركات الخاصة، فعلى الرغم من أن الحكومة تحتفظ بملكية (100 %) من شركة بتروناس، الشركة الوطنية الأولى في مجال النفط والغاز، فإن الحصة الإجمالية للحكومة من إنتاج النفط والغاز تبلغ حوالي (60 %)، أما النسبة المتبقية فتنقسم بين شركات نفط متنوعة عالمية ووطنية (كشركات: شل، إكسون موبايل، ميرفي أويل، نيبون أويل)، وجميعها تعمل من خلال اتفاقيات مشاركة في الإنتاج مع بتروناس.

3. **عقود المشاركة في الإنتاج وأمان الحيازة**: تقضي شروط العقود الحالية للمشاركة في الإنتاج بحق بتروناس في حصة محمولة (Carried Interest) من مناطق الاستكشاف التي يجري تطويرها بالاشتراك مع شركاء أجانب. وهذه الحصة تتحدد بالتفاوض وتتفاوت في العادة بين (15 ـ 25 %). كما إن هنالك مستوى أمان عالٍ للحيازة، ولم تشهد ماليزيا إبطالاً لأيّ رخصة أو إدخال تغييرات مفاجئة في شروط العقود.

4. **التوسع العالمي**: تشكل المشروعات الخارجية لبتروناس (36 %) من إجمالي الإنتاج الهيدروكربوني لهذه الشركة، حيث تعمل بتروناس في أكثر من (30) بلدا، وتنتج النفط من حوالي (50) مشروعا، أي: في أكثر من نصف المشروعات التي تديرها. وقد أدت هذه الفرص العالمية التي أنشأتها بتروناس إلى تمكنها فعليا من تخفيض مستويات الإنتاج في مواقع الإنتاج الكبرى في ماليزيا.

5. **سياسات الاستقرار المالي الحكومية**: تقوم الحكومة بإدارة عدد من الصناديق السيادية (من أمثال: خزنة ناسيونال بيرهاد، الصندوق الاحتياطي للعاملين، بيرمودالان ناسيونال بيرهاد)، وقد مكنت هذه الصناديق ماليزيا من تفادي ارتفاع التضخم وانخفاض سعر صرف العملة المحلية. كما إن الصناديق السيادية تمكن الحكومة من حماية التزاماتها الاجتماعية ضد حالات هبوط أسعار السلع الأولية.

5. النرويج

يتبوأ إجمالي الدخل الوطني الفردي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في النرويج المرتبة الرابعة على مستوى العالم، ويأتي حوالي ربع الدخل الوطني من إنتاج النفط والغاز (المرتبة الأولى في القارة الأوروبية). وعلى الرغم من اعتماد النرويج على صادراتها من الموارد الطبيعية، فقد تمكن هذا البلد من تفادي

الإفراط في هذا الاعتماد ونجح في تخفيف تأثيرات تقلب أسعار النفط، وذلك بفضل السياسات الكفوءة المنضبطة. وهنالك عدد من البلدان الغنية بالموارد تقتدي بالإطار المؤسساتي النرويجي في إدارة العائدات الناتجة عن الصادرات الهيدروكربونية، وخصوصا الصندوق الحكومي للمعاشات. وهذه السياسات حديثة نسبياً، فعلى الرغم من أن النفط اكتشف في النرويج في العام (1969)، لم يبدأ إنتاج النفط الخام بإظهار دخل إيجابي إلاّ في الثمانينيات الماضية.

وحتى العام (1981)، حينما حلت حكومة محافظية محل حكومة حزب العمل، كانت السياسات الاقتصادية للنرويج تهيمن عليها سيطرة الدولة وتتضمن: صناعات مدعومة حكوميا، وحصصا تموينية، وضوابط للأسعار؛ وكان التضخم مرتفعاً ونمو الدخل منخفضاً. وجاءت الحكومة الجديدة بدرجة من إلغاء الضوابط والتحرر الاقتصادي المحدود، مما لعب دوراً مهماً في اجتذاب الاستثمارات في المجال الهيدروكربوني. وما تزال النرويج مستمرة حتى اليوم في المحافظة على دولة رعاية اجتماعية كبيرة، لكن النموذج المتبع حاليا يختلف عما كان عليه في مرحلة (ما قبل العام 1981) في جانب حاسم: وهو أنه يقوم على أساس المسؤولية المالية والانضباط المالي. ويمكن القول باختصار: لقد اختارت النرويج نموذجاً لحكومة كبيرة، مع قدرتها على تلبية مستلزمات هذا النموذج. وهذا النموذج لدولة الرعاية الاجتماعية يختلف عما عليه الحال في الكثير من البلدان الغربية، حيث يجري تمويل التزامات الرعاية الاجتماعية من خلال الاقتراض الحكومي وطباعة النقود عن طريق المصرف المركزي.

وهنالك ميزة أخرى للنموذج النرويجي تتمثل في التدبير والإدارة الاستراتيجية لمواردها الطبيعية، فبعد انخفاض إنتاج النفط بسبب نضوب الحقول النفطية القديمة، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي ليصل إلى (10 مليارات قدم مكعب) في اليوم، وهو أكثر من خمسة أضعاف ما كان عليه الحال قبل عشرين عاما. وفضلا

عن ذلك، فإن المشروعات العالمية لشركة ستاتويل تتيح للنرويج الاستفادة من خبراتها الإدارية في مناطق أخرى، وذلك بينما تقوم بالتعويض عن هبوط الإنتاج المحلي للنفط وتستعيض عنه بالوصول إلى ذروة إنتاج الغاز الطبيعي في النرويج، وهو ما يتوقع حدوثه بعد عشرة أعوام من الآن. والأشكال (3.1 ـ 3.6) تقارن أداء النرويج بأداء غيرها من الاقتصادات المواردية. (لمعلومات إحصائية يمكن الرجوع إلى تقرير «حقائق عن قطاع البترول في النرويج: وزارة البترول والطاقة؛ 2011).

من المكونات الرئيسة للنموذج الاقتصادي في النرويج

1. **التصنيف العالي في سلم الحرية الاقتصادية وصدارة تصنيف (ممارسة الأنشطة الاستثمارية)**: تحتل النرويج المرتبة (23) في تصنيف (الحرية الاقتصادية في العالم)، والمرتبة (6) في تصنيف تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي، والمرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعدّ المنظومة المؤسساتية النرويجية واحدة من أكثر المنظومات المؤسساتية موثوقية وتطوراً على صعيد العالم.

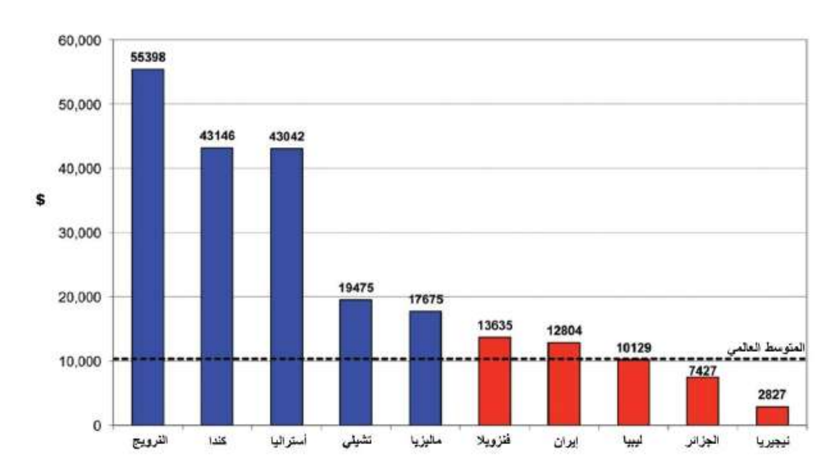
2. **بنية قطاع الموارد**: تقوم الحكومة من خلال الشركتين الوطنيتين (ستاتويل وبيتورو) بالسيطرة على حوالي (60 %) من إنتاج النفط والغاز، وعلى حوالي الحصة نفسها من الاحتياطي؛ أما الحصة المتبقية فهي مقسمة بين عدة شركات عالمية (كشركات: إكسون موبايل، توتال، شل، كونوكو فيليبس).

3. **أمان الحيازة والنظام الضريبي**: يتّصف مستوى أمان الحيازة في النرويج بالقوة، أما المنظومة الضريبية لمشروعات النفط والغاز فتتصف بأنها مباشرة وبقيت دون تغيير غالباً طوال الأعوام العشرين الماضية.

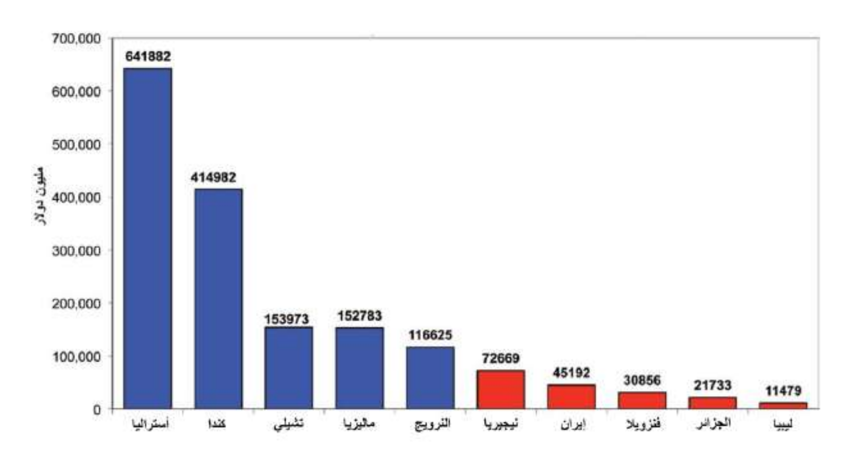
4. **سياسات الاستقرار المالي الحكومية**: إن قسماً كبيراً من دخل الدولة من صادرات النفط والغاز يذهب لصندوق المعاشات الحكومي، وهو ثاني أكبر صندوق سيادي في العالم (بعد سلطة الاستثمار في أبوظبي)، وتصل القيمة الكلية لأملاكه إلى حوالي (1.5) ضعفاً من إجمالي الناتج الوطني النرويجي، وهو يسيطر على أكثر من (1 %) من الأسهم المتداولة علنا في أنحاء العالم.

وللاطلاع على بعض البيانات الإحصائية المقارنة حول أداء البلدان يمكن الرجوع إلى الأشكال التوضيحية للقسم الثالث (أدناه).

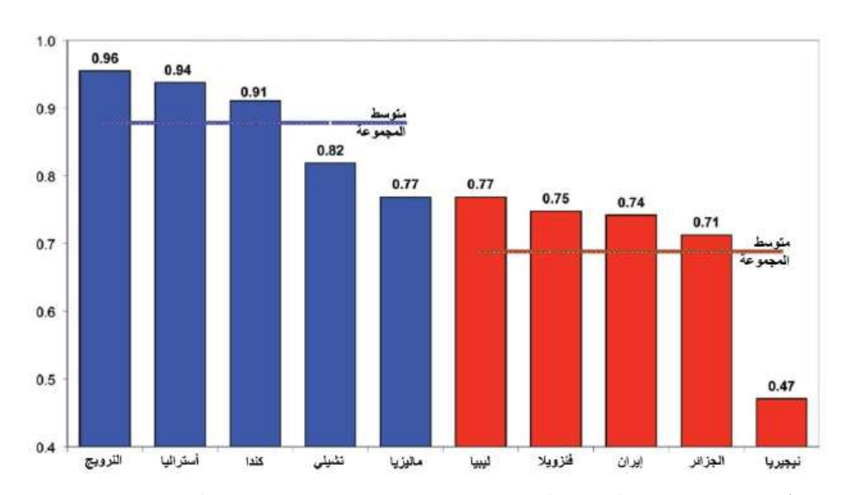
الأشكال التوضيحية للقسم الثالث



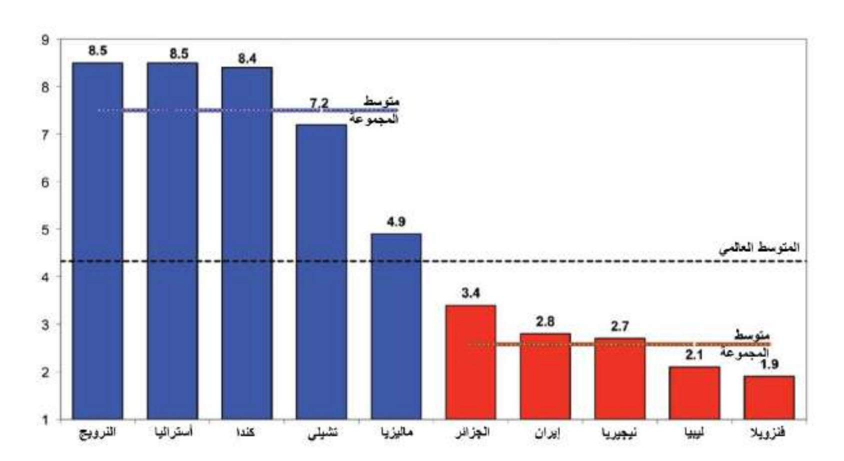
الشكل 3.1: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في عدد من الاقتصادات المواردية (2012). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



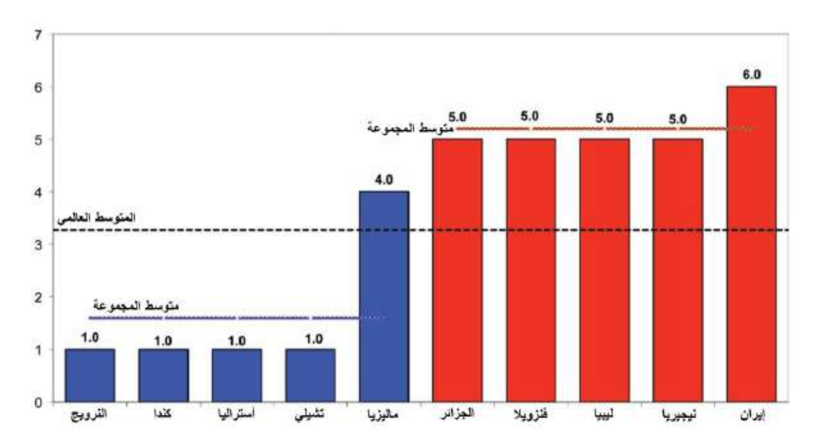
الشكل 3.2: الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من الاقتصادات المواردية (1977 ـ 2011). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: البنك الدولي



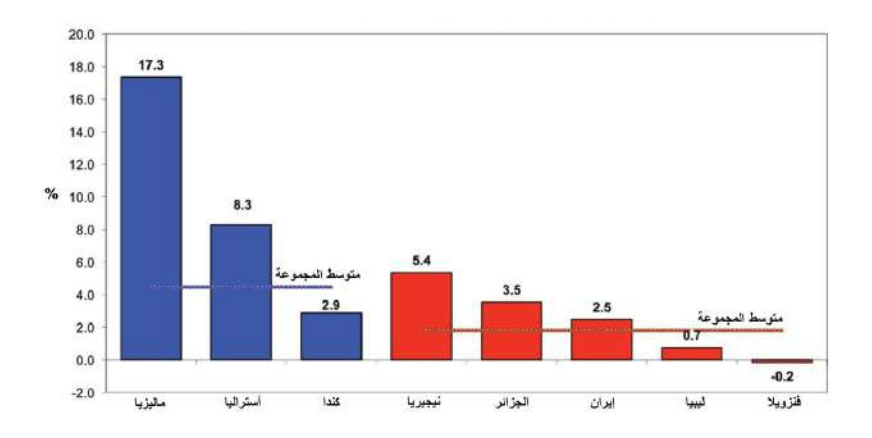
الشكل 3.3: مؤشر التنمية البشرية (HDI) في عدد من الاقتصادات المواردية (2012). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ارتفاع المؤشر = ارتفاع في مستوى التنمية)



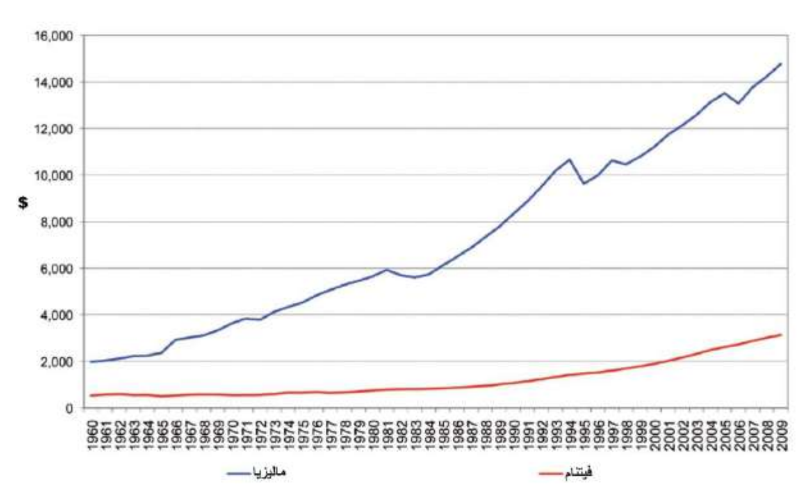
الشكل 3.4: التحرر من الفساد في عدد من الاقتصادات المواردية (2012). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: منظمة الشفافية الدولية. (ارتفاع المؤشر = انخفاض في مستوى الفساد)



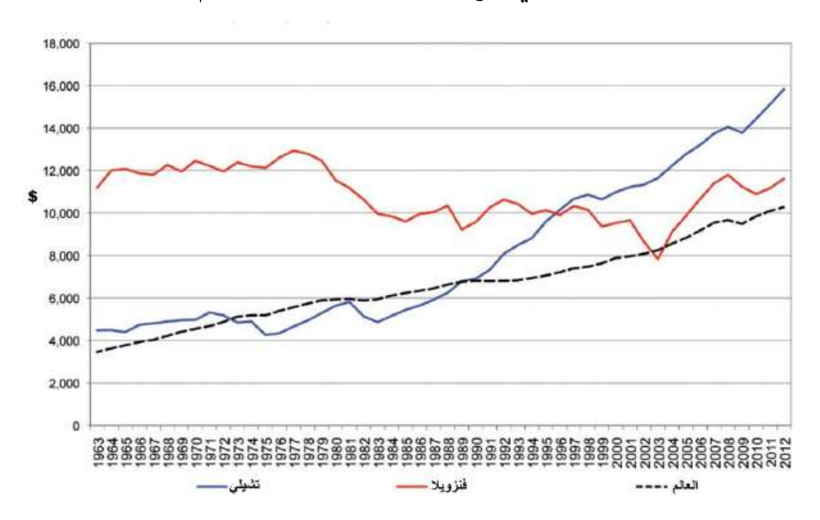
الشكل 3.5: انتهاكات الحريات المدنية في عدد من الاقتصادات المواردية (2012). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: مركز فريدوم هاوس. (ارتفاع المؤشر = انخفاض في عدد الانتهاكات)



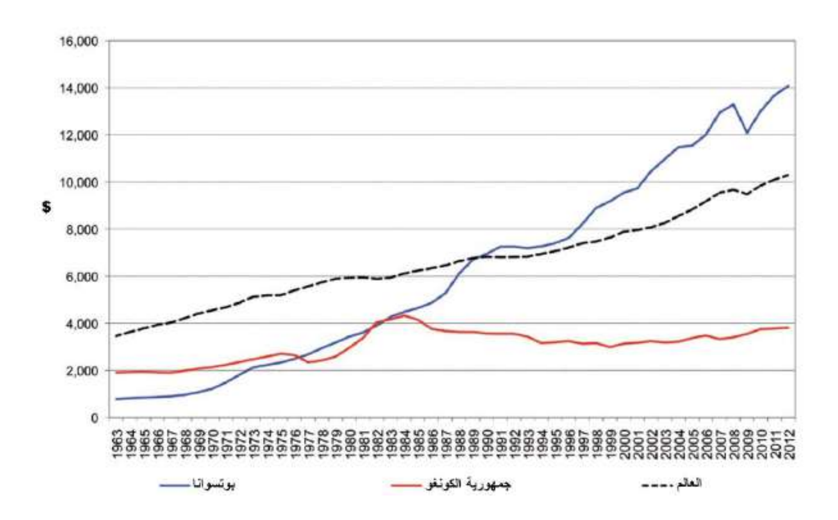
الشكل 3.6: متوسط المعدل النمو السنوي لإنتاج النفط والغاز (1966 ـ 2012). (اقتصادات ذات مستويات مرتفعة ومنخفضة من الحرية الاقتصادية). مصدر البيانات: التقرير الإحصائي لشركة بريتيش بتروليوم حول الطاقة العالمية للعام 2013



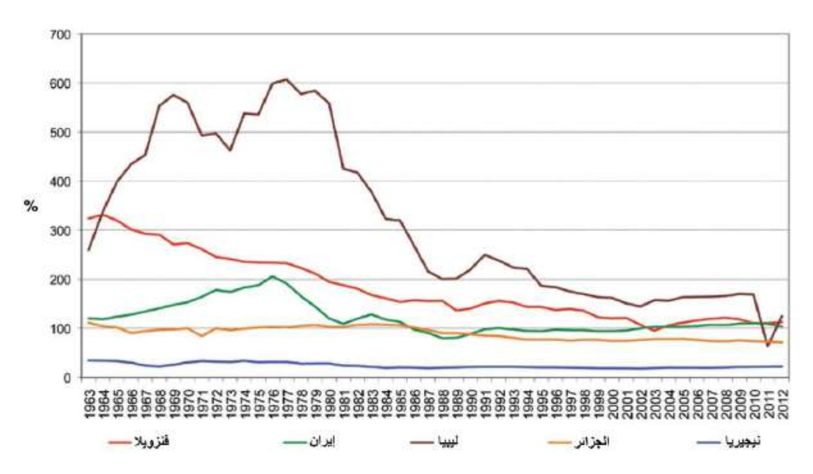
الشكل 3.7: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اثنين من اقتصادات شرق آسيا المصدرة للنفط والغاز (ماليزيا وفيتنام) منذ العام (1960). مصدر البيانات: البنك الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



الشكل 3.8: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اثنين من الاقتصادات المواردية في أمريكا الجنوبية (تشيلي وفنزويلا) منذ العام (1963). مصدر البيانات: البنك الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



الشكل 3.9: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) في اثنين من الاقتصادات المواردية في أفريقيا (بوتسوانا وجمهورية الكونغو) منذ العام (1963). مصدر البيانات: البنك الدولي. (مع اعتماد أسعار صرف الدولار للعام 2005)



الشكل 3.10: إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي (وفقا لتعادل القوة الشرائية PPP) كنسبة مئوية من المتوسط العالمي في خمسة من الاقتصادات المصدرة للنفط والغاز التي تعاني من انخفاض مستويات الحريات الاقتصادية (فنزويلا، إيران، ليبيا، الجزائر، نيجيريا) منذ العام (1963). مصدر البيانات: البنك الدولي

القسم الرابع

الخلاصة والتوصيات

4. 1. النتائج الرئيسة للتقرير (نظرة عامة)

يطرح هذا التقرير رأياً مفاده أن الاقتصادات المواردية ذات المؤسسات الاقتصادية والسياسية الأفضل هي أكثر قدرة على إدارة عائدات مواردها، ويمكنها أن تنجز نتائج متفوقة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولدعم هذا الطرح، قمنا باستخدام أدلة تجريبية وتحليل الأبحاث ذات العلاقة التي أجريت حول هذا الموضوع حتى الوقت الراهن. كما عبرنا عن تشكيكنا بشكل عام بفرضية «لعنة الموارد»، وبالفكرة القائلة بأن البلدان المصدرة للموارد الطبيعية محكوم عليها بالكساد. ونحن نرى بأن الحكومة يجدر بها، عوضا عن مقارعة «اللعنات» و«الأمراض» المتعددة، أن تقوم بما هو أفضل من ذلك من خلال النظر إلى العوامل الداخلية وتحليل أدائها هي، وذلك بالتوازي مع الظروف المؤسساتية في الاقتصاد الذي تحكمه. وإن نوعية المؤسسات هي التي تلعب دورا حاسما في تقرير ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية بركة أم لعنة.

التريُّع والضوابط التنظيمية والنمو الاقتصادي

يعتبر التريُّع من الأنماط الرئيسة للعديد من الاقتصادات المواردية، وهو ليس من الخصائص الفريدة للبلدان الغنية بالموارد، لكن يبدو، فعلاً، أنه يمتلك

تأثيراً قوياً خاصاً عليها وأنه يتسبب بضعف المؤسسات. ويمكننا أن نسوق عددا من الأسباب التي تفسر ضعف الاقتصادات المواردية أمام التريُّع، ومنها: السيطرة الحكومية الفاعلة (بشكل مرتفع جدا في قطاع الموارد بالمقارنة مع القطاعات الأخرى)، ووطنية الموارد، وارتفاع مستويات إعادة التوزيع، وعزل النخبة. ويعد التريُّع في الاقتصادات المواردية أحد المعوقات الرئيسة التي تقف في وجه النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. أما الضوابط التنظيمية فهي ضرورية في بعض مجالاتها لكفاءة عمل المنظومة المؤسساتية، كالضمانات القوية لحقوق الملكية، والمحاكم المستقلة، ووكالات فرض القانون؛ لكن كلما كان هنالك توسع أكبر في إلغاء لمجال من مجالات الضوابط التنظيمية ضمن الوظائف الأساسية للحكومة كان هنالك احتمال أكبر بأن يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. والضوابط التنظيمية تمتلك «تأثيراً مضاعفاً» قد يكون إيجابياً أو سلبياً، فالضوابط الكفوءة التي تعزز حكم القانون يمكنها أن تقوي التنمية الاقتصادية، بينما يمكن حتى للوكالات التنظيمية الصغيرة أن تتسبب بالكثير من الأذى من خلال الروتين والعرقلة وتشويه السوق.

دور المؤسسات والحرية الاقتصادية

إن المقارنات التي أجراها مشروع الحرية الاقتصادية في العالم (التابع لمعهد فريزر) يبين لنا أن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في كل البلدان المدروسة تترافق بقوة مع الحرية الاقتصادية. ويشير تحليلنا إلى أن البلدان المصدرة للموارد ذات المستويات المرتفعة من الحرية الاقتصادية تكون فيها نتائج الدخل الفردي الحقيقي والتنمية البشرية أعلى من غيرها، وشعوبها تعيش أعمارا أطول، وتحتضن استثمارات أكثر، وتتمتع بقدر أكبر من الحرية السياسية والحقوق المدنية. وارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية يترافق مع انخفاض معدلات الجريمة والفساد والأمية. والاستنتاج الأهم الذي يمكننا التوصل إليه من تحليلنا

هو أن الأداء الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات المواردية يعتمد أولاً على قوة الإطار المؤسساتي، والتي تمثل الحرية الاقتصادية أفضل طريقة لقياسها.

حصة الحكومة من الملكية

تمتعت أستراليا وكندا بنمو اقتصادي سريع خلال الأعوام الأخيرة بفضل القفزة الإنتاجية في مجال الصناعات الهيدروكربونية (وذلك بينما عانت معظم بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي من الركود)، كما قطفت الولايات المتحدة ثمار «ثورة النفط الصخري»، وهي قصص للنجاح تبين لنا حسنات الملكية الخاصة في قطاع الطاقة. وتشير تحليلاتنا إلى أن هنالك توجها قويا لارتفاع الدخل الفردي في البلدان التي تضم شركات نفط مملوكة لجهات خاصة، وانخفاضا لمستويات إجمالي الدخل الوطني الفردي الحقيقي في البلدان التي تضم قطاعات تسيطر عليها الحكومة بشكل كامل. ويضاف إلى ذلك أن متوسط الدخل الناتج عن كل برميل نفط مكافئ تنتجه شركات النفط التسع الكبرى المملوكة لجهات خاصة يبلغ أكثر من ضعفي ما تنتجه شركات النفط التسع الكبرى المملوكة للدول. وبينما تتفوق الشركات الخاصة بشكل عام في أدائها على الشركات المملوكة للدول، فإن هذا الأداء يتفاوت بشكل كبير بين المشروعات الحكومية نفسها، فعندما تتوفر بعض الظروف، وضمن الإطار السياساتي الملائم، تتمكن بعض الشركات الحكومية من تحقيق نتائج مدهشة؛ إذ تكمن الأهمية في طريقة تنظيم أي شركة بعينها، بل إن الأهم من ذلك هو البيئة المؤسساتية التي تعمل ضمنها، فالشركات المملوكة للدولة التي تعتمد على شراكات قوية ودائمة مع الشركات العالمية تميل إلى تقديم أداء أفضل بكثير بالمقارنة مع المشروعات الحكومية التي تتطور في ظل الاكتفاء الذاتي، ولنا في شركة (بتروناس) الماليزية أوضح مثال لذلك: فهذه الشركة تملكها الدولة، وقد اعتمدت طوال عقود على التحالفات مع

الشركات الأجنبية من أجل التشغيل الكفوء لقطاع النفط والغاز في ماليزيا، وتوسعت أعمالها بسرعة على الصعيدين المحلي والخارجي، وقد أتاحت التحالفات العالمية لماليزيا أن تتمكن من التنافس في السوق العالمية من خلال عدة أمور من بينها: التحول إلى أحد المصدّرين الرئيسين للغاز الطبيعي المسال.

دور الابتكار في الصناعات الاستخراجية

يمثل الابتكار العنصر الحاسم في تحقيق المكاسب على صعيدي الكفاءة والتقدم في التنافس، ولهذا فإن الابتكار يعد من المحركات الرئيسة للنمو والتنمية الاجتماعية؛ لكن مما يؤسف له أن الابتكار لا يمكن التخطيط له أو توجيهه من خلال التشريعات الحكومية، وذلك على الرغم من الكثير من السياسيين الذين يرغبون بأن نعتقد بإمكانية ذلك. وليس من الصدفة أن نرى فتحا في مجال الصناعات الهيدروكربونية غير التقليدية (النفط الصخري، والغاز الصخري، والميثان الفحمي) يحدث في بلدان تتبوأ قمة تصنيفات تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، وخصوصا: كندا، والولايات المتحدة، وأستراليا. إن الظروف المؤسساتية التي سمحت لـ «ثورة البترول الصخري» بالحدوث يجب أن تُدرس بعناية من قبل صانعي السياسات في البلدان الأخرى، وخصوصا في الاقتصادات المواردية. ويمكن اختصار ما حدث بأن البلدان الناجحة في هذا المجال احتوت على خليط من: حقوق الملكية الآمنة، ونظام ضريبي ملائم، وضوابط تنظيمية شفافة وكفوءة، والحد الأدنى من الروتين الإداري؛ وفضلا عما سبق، فإن الاقتصادات التي كانت كفوءة في اجتذاب تيار متدفق من المبتكرين والمستثمرين الرياديين تفوقت في أدائها على البلدان التي تطورت في ظل الاكتفاء الذاتي؛ فالمؤسسات القوية والسياسات الكفوءة للهجرة أتاحت لأستراليا وكندا أن تمضيا بعيداً في رعاية الابتكار عبر اجتذاب كتلة من المهارات العالمية.

التنويع و«المرض الهولندي»

عندما ترغب الحكومات في مكافحة تأثيرات «المرض الهولندي» فإنها تحاول غالباً تقوية قطاع التصنيع التعاقدي غير المواردي من خلال الدعم الحكومي المالي المباشر وغير المباشر (كتحديد سقف لأسعار الوقود)، وهذه الصناعات المعتمدة على الدعم تفقد كفاءتها شيئا فشيئا حتى تصل إلى الحد الذي تتسبب فيه بتباطؤ عجلة الاقتصاد بأكمله. وهكذا فإن ما جرى تسويقه في البداية على أنه علاج يتحول غالبا بحد ذاته إلى مصدر للركود الاقتصادي. إن كلّا من «المرض الهولندي» وتأثير تقلب أسعار السلع الأولية هما مشكلتان مؤسساتيتان في المقام الأول، وليستا مجرد مشكلتين اقتصاديتين، فكلاهما تتحولان إلى مشكلات في ظل ظروف معينة تترافق في العادة مع غياب المؤسسات القوية والشفافة. إن التنويع يبدو معقولا عندما يزيد الكفاءة الإجمالية، لكن هذا الأمر يصبح شبه مستحيل عندما تقوم الحكومة بانتقاء الفائزين؛ وإذا كان اقتصاد ما يتصف بالافتقار إلى التنويع فإن ذلك يعود إلى نقص في الكفاءة (والروتين البيروقراطي أيضاً)، والذي يمنع المستثمرين من تحقيق الأرباح في قطاعات أخرى، وإذا جرى صبُّ الأموال في هذه القطاعات فإن مشكلة الكفاءة لن تحل، وإنما ستتفاقم أكثر.

صناديق الاستقرار المالي والمنح النفطية

إن صناديق الاستقرار المالي يمكنها، إذا طُبِّقت على النحو الملائم وبمستوى مناسب من الانضباط، أن تكون أداة اقتصادية سياساتية نافعة؛ إذ يمكنها في ظل هذه الشروط أن تخدم الأغراض التالية:

- عزل تأثير تدفقات العائدات عندما ترتفع أسعار السلع الأولية، وذلك من أجل تخفيف الضغط الرافع المؤثر على سعر صرف العملة المحلية، والذي يعتبر من التأثيرات الأساسية لـ «المرض الهولندي».

- إدارة مخاطر تقلب الأسعار والمحافظة على مستويات الإنفاق العمومي في مرحلة الهبوط.
- تقديم بعض الانضباط في الميزانية من خلال وضع سقف للإنفاق الحكومي.

إن تمكن صناديق الاستقرار من إنجاز هذه الأهداف يعتمد بشكل حاسم على ما إذا كانت كفايتها معزولة عن الضغط السياسي، ولا شك في أن هذا الأمر يعتمد، بدوره، على نوعية المؤسسات: فإذا كانت المؤسسات ضعيفة، والتريُّع متفشيا، فإن صناديق الاستقرار ستتحول بكل بساطة إلى أداة أخرى لتوزيع عائدات الموارد على المقربين من أرباب السلطة السياسية؛ ويمكننا أن نجد في النرويج وماليزيا مثالين من أمثلة التطبيق الناجح لصناديق الاستقرار المالي. وهنالك سؤال أشمل يتعلق بما إذا كان الناس يريدون من الحكومة أن تقوم فعليا بإدارة عائدات الموارد الطبيعية، إذ يحتج عدد من الاقتصاديين بأن البلدان الغنية بالموارد يجب عليها أن توزع قسما من عائدات مواردها الطبيعية للمواطنين بشكل مباشر، ويمكن تحقيق هذا الاقتراح باتّباع نمط المنحة النفطية التي دأبت ولاية ألاسكا الأمريكية على دفعها لجميع سكان الولاية منذ العام (1983). وإذا كانت الثروة المواردية تعود ملكيتها لكل مواطن في البلاد، فعندها قد يحتج أحدهم بأن الجميع لهم حصص متساوية من هذه الثروة، لكن هذه الفكرة لم تحصل حتى اليوم على دعم واسع، وتجدر مناقشتها كخيار سياساتي قابل للتطبيق.

4. 2. ماذا تستفيد روسيا من تجارب الاقتصادات المواردية؟ خمسة نماذج عملية لكيفية تطبيق الخبرات العالمية في الوضع الروسي

إذا أردنا أن نخرج بفهم أفضل للتحديات المتنوعة التي تواجه قطاع الموارد في روسيا، فمن المهم أن ندرس تاريخ هذا القطاع والمراحل البنيوية لتطوره؛ ولقد قام عدد من الخبراء الروس والأجانب بتحليل تطور قطاع النفط والغاز

في روسيا وإدارة الموارد الطبيعية بشكل عام، وتعد الدراسات التي أجراها فاليري كرايوكوف من أعمق الدراسات وأكثرها تفصيلاً في هذا المجال (تجد في قسم المراجع قائمة بهذه الدراسات)؛ كما قدم ثاين غوستافسون تحليلاً دقيقاً لتاريخ قطاع الصناعات الهيدروكربونية في روسيا ضمن كتابه «عجلة الثروة.. الصراع على النفط والسلطة في روسيا» (Gustafson, 2012)؛ وهنالك دراسة تفصيلية حول الضوابط التنظيمية لقطاع الموارد في روسيا ومقارنتها بالسياسات المناظرة في البلدان الأخرى، وجاءت تحت عنوان «رعاية الاستثمار الأجنبي في استكشاف وتطوير قطاع الموارد في روسيا»، وقد صدرت هذه الدراسة عن المجلس الاستشاري الروسي لشؤون الاستثمار الأجنبي (FIAC) بالتعاون مع شركة كينروس غولد (تجد الرابط الإلكتروني للدراسة في قسم المراجع).

وسنناقش في ما يأتي خمسة من المجالات الاقتصادية للسياسة الحكومية تمثل أهم التحديات لقطاع الطاقة في روسيا، ولقطاع التعدين أيضا (إلى حد ما). وسنقدم عددا من الخطوات العملية للتعامل مع هذه المشكلات بالاستعانة بتجارب روسيا والعالم في هذا الميدان. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما سنقدمه لا يمثل، بأي شكل من الأشكال، قائمة كاملة من القضايا التي تتعلق بهذا الميدان، فهو ليس إلا مثالاً لكيفية تطبيق التحليل المؤسساتي (المستخدم في هذا التقرير) في معالجة الوضع الروسي.

1. نمط مزدوج لتحسين الكفاءة

إن بنية قطاع النفط والغاز في روسيا مرتبة على نحو يأتي فيه القسم الأكبر من الإنتاج من عدة حقول رئيسة تعاني معدلات عالية من النضوب، مما يتسبب بهبوط الإنتاج، وهنالك حقول أخرى ستبدأ بالنضوب قريبا. ومع مرور الوقت، ستنخفض احتياطيات الحقول ذات الإنتاجية المرتفعة وترتفع احتياطيات الحقول صعبة التطوير، والنوع الأخير يتضمن: النفط اللزج الثقيل والبيتومين والغاز

الصخري ذي الضغط المنخفض. وللمحافظة على مستويات الإنتاج الحالية سيتعين على روسيا أولا: أن تحسن الكفاءة التشغيلية ومعدلات التعافي في الحقول القديمة الكبرى، وثانيا: أن تقوم بالاستكشاف في مناطق جديدة وعلى نطاق واسع.

إن البنية الحالية لقطاع النفط والغاز لا تسمح عموما بحل القضايا المشار إليها، فالصناعات الاستخراجية الروسية تعاني في الأساس من المشكلات نفسها التي يعاني منها الاقتصاد بشكل عام، وأهم هذه المشكلات: انعدام الكفاءة؛ كما إن ضعف المنظومة القضائية، والفساد، والروتين الإداري، تعيق جهود تحسين الإنتاجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي؛ ويضاف إلى ذلك: انعدام الكفاءة الاقتصادية الذي يمثل أيضا عقبة في طريق إنجاز أهداف تنموية أخرى، كحماية البيئة. ويضاف إلى ما سبق أيضا: مشكلة محددة يعاني منها قطاع الهيدروكربون، وهي التركيز الكبير لتراخيص استكشاف الحقول الجديدة بين الشركات الحكومية الكبرى العاملة في مجال النفط والغاز، فهنالك الكثير من هذه الحقول تبقى بعيدة عن الاستكشاف بسبب تأجيل الشركات الحكومية لجهود استكشافها غالباً. ومن الواضح جداً، انطلاقا من عدة عوامل، أن هنالك استحالة عملية لإنجاز الانتقال السريع من البنية الحالية لهذه الصناعة في روسيا إلى منظومة تعتمد في معظمها على الملكية الخاصة، ولهذا فإننا نقترح مخططا يمكن من خلاله تحسين كفاءة القطاع بشكل عام باستخدام نمطين تكميليين، وهذا يتطلب التفريق بين المكامن الحالية على نحو يعكس معدل نضوبها وتكاليف تطويرها.

إننا نقترح اللجوء إلى مقاربة مزدوجة تقسم المكامن الحالية إلى مجموعتين وفقا لتكاليف تطويرها: «التراث التاريخي» و«اقتصاد الابتكار». وتتضمن المجموعة الأولى الحقول التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج نسبيا، ومن هذه

الحقول ما هو قديم تماما ويحتاج إلى تطوير من أجل المحافظة على مستويات الإنتاج وإطالة عمرها، ومعظم هذه الحقول تقع حاليا ضمن ملكية شركات الدولة، ونحن نقترح بأن شركات الدولة يمكنها الاستمرار في التركيز على صيانة هذه الحقول التراثية وإعادة تطويرها. وأفضل مثال لهذا النمط من الشركات: الاستراتيجية الاقتصادية الماليزية التي يمكننا وصفها بأنها نوع من التحديث الماهر الذي يسمح للشركات بأن تبني خبرتها في مجال إدارة المشروعات؛ فها هي اليوم ماليزيا تتبوأ موقعا بين أولى البلدان في تصدير الغاز الطبيعي المسال، كما يرى المتخصصون في هذا المجال بأن شركة بتروناس هي الأكثر كفاءة من بين جميع شركات النفط الوطنية المملوكة للدولة.

أما في ما يخص الحقول التي تحتوي احتياطيات يصعب تطويرها وتعاني من ارتفاع تكاليف استخراجها فإننا نقترح استخدام ما ندعوه نمط «اقتصاد الابتكار»؛ فالصناعات الهيدروكربونية المكلفة وغير التقليدية تحتاج إلى إدارة وحلول تقنية يمكن تطويرها بشكل أفضل بكثير على يد الشركات الخاصة. وتحتاج هذه الفئة من الحقول إلى بيئة تنافسية ذات نظام أخف وطأة من الضوابط التنظيمية، وربما يمكن الإشارة إلى كندا (المنتج الأول للنفط الثقيل في العالم) باعتبارها أفضل مثال لهذا النمط يمارس عمله على أرض الواقع، فهذا البلد يتبوأ صدارة الابتكار التقني في مجال الصناعات الهيدروكربونية غير التقليدية.

2. ضريبة الأرباح البترولية (PPT)

إذا حكمنا على الوضع الروسي على ضوء النمط الذي ساد في الأعوام الأخيرة، وعلى الرغم من توجه محدود للارتفاع، فإن قدرة روسيا على زيادة إنتاجها من النفط تتصف بأنها قدرة محدودة؛ وإذا كانت روسيا ترغب بالمحافظة على مستويات الإنتاج فلا بد لها من ترقية الحقول الأساسية، والتي تمر بالمراحل

الأخيرة من التطور، والقيام بعملية واسعة النطاق للاستكشاف في مناطق غير مسبوقة. إن كلا هذين الأمرين يتطلبان حجما كبيرا من الاستثمار، ويعزى غياب هذا الاستثمار إلى عدد من العوامل من بينها: العبء الضريبي الإجمالي المرتفع الذي يعاني منه قطاع النفط والغاز، فنظام الضرائب الروسي المختص بقطاع النفط يعد من أقسى أنظمة الضرائب في العالم، إذ يصل العبء الضريبي الإجمالي لكل برميل من النفط إلى (70 ـ 80 %) من العائدات، أما في قطاع الغاز فإن هذا الرقم أقل بقليل لكنه يزداد فعليا؛ أما إذا نظرنا إلى ما عليه الحال في عدد من البلدان الصناعية، والتي تتصف معدلات الضرائب فيها بأنها أعلى من مثيلاتها في روسيا، فسنجد بأن العبء الضريبي في قطاع النفط والغاز لا يتجاوز (50 %) من العائدات. ويضاف إلى ما سبق أن صيغة احتساب رسوم التصدير ترتبط بعلاقة وثيقة مع سعر النفط، ولهذا فإن ارتفاع أسعار النفط لا يخلق حافزا مهما يدفع الشركات إلى زيادة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ركود في الإنتاج الكلي للنفط. إن المنظومة الحالية تعيق الكفاءة، وهذه الإعاقة لا تطول عائدات الاستثمار من جانب شركات النفط والغاز وحسب، وإنما تطول أيضاً العائدات التي تصب في ميزانية الحكومة أيضاً.

ولقد اتخذت الحكومة الروسية خطوة مهمة في الأعوام الأخيرة: وذلك من خلال طرح (السماح الضريبي المؤقت) في مجال المكامن غير التقليدية والمكامن البحرية القطبية، فهذه التسهيلات الضريبية تخلق محفزات تدفع الشركات إلى استكشاف وتطوير الحقول التي تتطلب تحديات تقنية والحقول التي تقع في مناطق نائية. وتكمن الصعوبة في أن هذه التغييرات وأمثالها تجعل المنظومة الضريبية الراهنة أكثر تعقيدا وتربطها بالبنية الجيولوجية لمكامن بعينها، وهذا يجعل عملية صناعة القرار في مجال منح (السماح الضريبي المؤقت) أمرا أكثر اعتباطية، ويزيد من الروتين الإداري، ويعقّد العملية الضريبية إجمالا.

وهنالك مقاربة أخرى للإصلاح الضريبي تختلف جذريا عما سبق، وهي: الاستعاضة التدريجية عن المنظومة الحالية (جباية ضريبة استخراج الموارد ورسوم التصدير من العائدات) بضريبة واحدة تفرض على الأرباح البترولية (ضريبة الأرباح البترولية PPT)؛ ولقد طرح الكثير من الخبراء وممثلي الصناعات البترولية حججهم المؤيدة لهذه المنظومة الضريبية المرتبطة بالأرباح في قطاع النفط. ولقد قامت كندا، وهي التي ربما يمكن اعتبارها بمثابة أكثر الاقتصادات المواردية ابتكارا في العالم، بالانتقال الناجح نحو فرض الضرائب على الأرباح في قطاع الموارد، لكن المشكلة تكمن في أن الانتقال إلى هذه المنظومة الجديدة يقتضي تغييرا جذريا في طريقة تطبيق الضرائب في مجال إنتاج النفط، وهي رحلة لن تكون سهلة بالتأكيد، ولهذا فإننا نعتقد بأن الخطوة اللازمة للتقدم في هذا الطريق تتمثل في طرح ضريبة مرتبطة بالأرباح لقطاع النفط الروسي عبر مراحل متعددة، وتكون ضريبة الأرباح البترولية في المرحلة الأولى محددة بـ(4 %)، مثلاً، من إجمالي أرباح الشركة. وستكون هنالك أهمية شديدة لضمان إجراء التعديلات على ما يتبقى من المنظومة الضريبية على نحو لا يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي الفعلي الإجمالي الواقع على كاهل شركات النفط؛ وهذه المرحلة الأولية قد تدوم طوال عامين، ومن شأنها أن تسمح للشركات والوكالات الحكومية أن تتكيف مع المنظومة الجديدة لتطبيق الضرائب. وستكون هنالك حاجة على الأقل لمرحلة انتقالية إضافية ذات سعر مرتفع لضريبة الأرباح البترولية قبل التمكن من أن تحل ضريبة واحدة على أرباح البترول محل المنظومة الحالية. وإذا نظرنا إلى تجارب البلدان الأخرى في ترشيد المنظومة الضريبية وتحقيق انخفاض معتدل في العبء الضريبي فسنخلص إلى أن هذين الإجراءين يمكنهما تحقيق ثلاث نتائج رئيسة:

- زيادة إنتاج النفط والغاز، وزيادة تجديد الاحتياطيات.
- زيادة ربحية الشركات.
- زيادة عائدات الحكومة من مبيعات النفط والغاز.

3. المناطق الاقتصادية المواردية الخاصة (MSEZ)

من الطرائق المتبعة للتغلب على القصور البيروقراطي القوي: طرح بعض الإصلاحات من خلال المناطق التجريبية التي يمكن إجراء تجارب فيها على أنماط جديدة من الضوابط التنظيمية؛ ويتشابه منطق هذه التجربة مع مقترحنا السابق بالطرح المرحلي لضريبة الأرباح البترولية. إننا نعتقد بإمكانية طرح نمط خاص جديد من المناطق الاقتصادية الخاصة في روسيا، وهو ما يدعى: المناطق الاقتصادية المواردية الخاصة (MSEZ). وهذه المناطق الخاصة من شأنها أن تسمح بالاستكشاف والإنتاج لموارد طبيعية محددة في ظل ضوابط تنظيمية أخف وطأة؛ ولا يمكن تطبيقها إلا على موارد طبيعية منتقاة، وقد تقتصر مثلا على المعادن والفلزات، أو على قلة قليلة من الموارد الطبيعية. وبسبب طبيعة هذا القطاع فقد يكون من المهم السماح للمناطق الاقتصادية المواردية الخاصة أن لا تكتفي بتغطية مناطق محدودة بعينها وحسب، وإنما أن تشمل أقاليم ومناطق فيدرالية بأكملها، وعلى سبيل المثال: يمكن طرح مفهوم المناطق الاقتصادية المواردية الخاصة لشركات التعدين في أقصى الشمال الروسي. ومن السياسات الممكنة التي تتبناها المناطق الاقتصادية المواردية الخاصة:

- تبسيط عملية اكتساب تراخيص الاستكشاف والإنتاج في مجال الموارد الطبيعية.
- الارتقاء بمعايير تصنيف المكامن ذات «الوضع الفيدرالي».
- إضافة محفزات ضريبية جديدة للمشروعات المتعلقة بتطوير الحقول المعقدة تقنيا (النفط الثقيل والصخري، الغاز الصخري ومنخفض الضغط،...إلخ).

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن معايير حماية البيئة لدى الشركات المنخرطة في استكشاف الموارد الطبيعية وتطويرها في المناطق الاقتصادية المواردية الخاصة ستكون مستوفية للشروط الفيدرالية الشاملة، ولن يُسمَح بأي استثناءات في المعايير البيئية.

4. الغاز الطبيعي المسال

تتزايد بشكل كبير احتمالية حصول انخفاضات إضافية في سعر الغاز الروسي المباع لأوروبا، ويجب أن تكون الاستراتيجية الأولى لشركة غازبروم أن تتبنى منهج تنويع صادراتها لزبائنها خارج أوروبا، وتحديدا في آسيا وغيرها من الأسواق الصاعدة التي ينمو فيها الطلب بسرعة وترتفع فيها أسعار الغاز؛ وهذا الأمر يتطلب تطويرا سريعا لطرق بديلة، وبشكل رئيس من خلال تصدير الغاز الطبيعي المسال. وفي الوقت الراهن، لا تمتلك روسيا إلا مصنعا واحدا لإنتاج الغاز الطبيعي يقع في جزيرة ساخالين، وتبلغ كمية مبيعاته السنوية (10.6 مليون طن) من الغاز الطبيعي المسال، ولا يشكل هذا الرقم إلا أقل من (4%) من حجم التجارة العالمية بالغاز الطبيعي المسال، وحوالي (7%) من إجمالي صادرات شركة غازبروم. وبالمقارنة مع بلد آخر، فإن أستراليا تخطط للوصول إلى ثلاثة أضعاف إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال في العام (2020)، لتصل كمية إنتاجها إلى (80 مليون طن) سنوياً؛ ويكمن السبب الرئيس لتباطؤ تطوير الغاز الطبيعي المسال الروسي في غياب الكفاءة عن التخطيط الاستراتيجي وإلى الاحتكار المفروض على صادرات الغاز.

وقد بدأ المزيد والمزيد من المراقبين يدركون مؤخراً، ومنهم مسؤولون حكوميون، بأن إلغاء الاحتكار في مجال صادرات الغاز وفتح أبواب السوق المحلية أمام المنتجين المستقلين ربما يؤدي في الواقع إلى انتفاع الاقتصاد

الروسي والحكومة الروسية نفسها. ويبقى أن ننتظر ما سيحدث لنعلم ما إذا كان يمكن التغلب على القصور البيروقراطي من أجل تطبيق التغييرات المطلوبة، فمن أجل زيادة حصة روسيا في السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال من المهم التشجيع على بناء محطات جديدة لإسالة الغاز في روسيا، وقد كانت الموافقة في (نوفمبر 2013) على التعديلات التشريعية التي تلغي احتكار صادرات الغاز الطبيعي المسال خطوة عملية مهمة في هذا الاتجاه.

5. المنحة النفطية الوطنية (NOD)

استطاعت صناديق الاستقرار المالي الروسية أن توفر حتى الآن أداة مهمة للتوازن واحتياطياً يرجع إليه الاقتصاد في الحالات الطارئة. ويبقى السؤال: أين تتوقف حدود هذه الصناديق؟ وما الذي سيحدث إذا استمرت احتياطيات صناديق الاستقرار بالنمو اعتمادا على أسعار النفط المرتفعة؟ كما إن هنالك مشكلة إضافية تتمثل في أن الاحتياطيات المتراكمة في صناديق الاستقرار المالي تعاني من غياب الشفافية، وغالبا ما ينظر إليها من عموم الناس كنوع من أنواع «الصناديق السوداء» التي يجري توجيه قسم من العائدات الحكومية نحوها. ومن الحلول المقترحة: اتباع مثال الصندوق الدائم في ألاسكا، وهو هيئة مخصصة تابعة لحكومة ألاسكا تقوم بتجميع جزء من العائدات الحكومية القادمة من قطاع النفط (تتشابه في هذا الوجه كثيرا مع صناديق الاستقرار المالي في روسيا). إننا نعتقد بوجوب انطلاق نقاش عمومي واسع في روسيا حول إمكانية تطبيق منحة نفطية وطنية (NOD) تتبع نموذج المنحة النفطية التي تدفعها حكومة ولاية ألاسكا لمواطنيها، على أن تدفع هذه المنحة بشكل سنوي لكل مواطن روسي منذ ولادته. ولقد استمرت حكومة ولاية ألاسكا في دفع منحة صندوق ألاسكا الدائم لسكان هذه الولاية بشكل سنوي منذ العام (1983)، ففي العام (2013)، مثلا، حصل كل ساكن في هذه الولاية على (900 دولار). وفي ما

يلي حساب موجز لمقدار المنحة النفطية الوطنية التي يمكن دفعها لكل مواطن روسي: فإذا افترضنا بأن هذه المنحة تتلقى تمويلها من رسوم تصدير النفط فقط، فإن أرقام الحكومة الروسية تشير إلى أن صادرات النفط وصلت في العام (2012) إلى (240 مليون طن)، وكان متوسط رسم التصدير حوالي (400 دولار لكل طن)، وهكذا فإن كمية الأموال التي تلقتها الحكومة في ذلك العام وصلت إلى حوالي (96 مليار دولار)، وإذا قسمنا هذا الرقم على عدد السكان البالغ (143.5 مليون نسمة) فسيحصل كل مواطن على (669 دولار)، وهو رقم يقارب حجم المنحة التي يحصل عليها كل فرد من سكان ألاسكا.

ملحق

لأغراض هذه البحث قمنا باستخدام التعريف التالي: يعتبر اقتصاد أي بلد اقتصاداً موارديا إذا كان أكثر من (25 %) من صادراته يتكون من موارد طبيعية، وكانت حصة الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج الوطني أكثر أو تقترب من (10 %)؛ وقد أضفنا بعض البلدان التي تقل فيها النسبة بشكل ضئيل عن (10 %) لكن الموارد الطبيعية تشكل، مع ذلك، حصة كبيرة جدا من صادراتها من الموارد الطبيعية. والمعيار السابق يستخدمه عدد من أصحاب الدراسات، وهو ينسجم مع تعريف صندوق النقد الدولي للبلدان الغنية بالموارد. وقد أضيف الشرط الثاني لضمان خلو فئة (البلدان الغنية بالموارد) من البلدان التي تعاني من انخفاض شديد لإجمالي الصادرات. وفي ما يلي قائمة كاملة بالبلدان التي وجدنا أنها تتوافق مع الشرطين المذكورين بناء على البيانات المستمدة من صندوق النقد الدولي ومنظمة الأونكتاد. وقد قمنا، لأغراض تتعلق بهذا التحليل، بتأسيس مجموعتين من البلدان: البلدان المعتمدة على صادراتها من الموارد الطبيعية (وتحديدا: الموارد المعدنية) ودعوناها بـ «الاقتصادات المواردية»، ومجموعة أصغر من البلدان المعتمدة على صادرات النفط والغاز تحديدا، ودعوناها بـ «اقتصادات النفط والغاز»؛ وكان العدد الإجمالي للبلدان في القائمتين: (68) من الاقتصادات المواردية، و(39) من اقتصادات النفط والغاز. وفي ما يلي تفصيل بهاتين القائمتين وتصنيف للبلدان بحسب نتائجها في ثلاثة معايير للتصنيف، وهي:

1. تقرير (الحرية الاقتصادية في العالم) الصادر عن معهد فريزر.

2. تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي.

3. تقرير (التنافسية العالمية) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

والمجموعات التالية اقتصرت على البلدان الواردة في قائمة الاقتصادات المواردية والتي حققت نتيجة فعلية في التصنيفات السابقة. وبالإضافة لذلك، قمنا بإعداد مجموعة تحتوي كبرى اقتصادات النفط والغاز بحسب بنى صناعاتها البترولية (ملكية خاصة، ملكية مشتركة، ملكية حكومية، «النمط الخليجي»).

الاقتصادات المواردية

1. الجزائر	18. ساحل العاج	35. لاوس	52. السعودية
2. أنغولا	19. الكونغو الديمقراطية	36. ليبيا	53. سيراليون
3. أستراليا	20. الإكوادور.	37. مالي	54. جنوب أفريقيا
4. أذربيجان	21. مصر.	38. موريتانيا	55. السودان
5. جزر الباهاما	22. غينيا الاستوائية	39. منغوليا	56. سورينام
6. البحرين	23. الغابون	40. موزمبيق	57. سوريا
7. بوتان	24. غانا	41. ميانمار	58. تنزانيا
8. بوليفيا	25. غينيا	42. ناميبيا	59. تيمور ليشتي
9. بوتسوانا	26. غويانا	43. ناورو	60. توغو
10. بروناي	27. أيسلندا	44. النيجر	61. ترينيداد وتوباغو
11. بوركينا فاسو	28. إندونيسيا	45. نيجيريا	62. تركمانستان
12. الكاميرون	29. إيران	46. النرويج	63. الإمارات
13. كندا	30. العراق	47. عمان	64. أوزبكستان
14. تشاد	31. جامايكا	48. بابوا غينيا الجديدة	65. فنزويلا
15. تشيلي	32. كازاخستان	49. البيرو	66. اليمن
16. كولومبيا	33. الكويت	50. قطر	67. زامبيا
17. جمهورية الكونغو	34. قرغيزستان	51. روسيا	68. زمبابوي

اقتصادات النفط والغاز

1. الجزائر	11. تشاد	21. العراق	31. السعودية
2. أنغولا	12. كولومبيا	22. كازاخستان	32. السودان
3. أستراليا	13. جمهورية الكونغو	23. الكويت	33. سوريا
4. أذربيجان	14. ساحل العاج	24. ليبيا	34. تيمور ليشتي
5. جزر الباهاما	15. الإكوادور	25. ميانمار	35. ترينيداد وتوباغو
6. البحرين	16. مصر	26. نيجيريا	36. تركمانستان
7. بوليفيا	17. غينيا الاستوائية	27. النرويج	37. الإمارات
8. بروناي	18. الغابون	28. عمان	38. فنزويلا
9. الكاميرون	19. إندونيسيا	29. قطر	38. اليمن
10. كندا	20. إيران	30. روسيا	

تقسيم الاقتصادات المواردية إلى فئات بحسب تصنيفها في تقرير (الحرية الاقتصادية في العالم) الصادر عن معهد فريزر

الربع الأول (الأكثر حرية)	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع (الأقل حرية)
كندا	بوتسوانا	الكاميرون	موريتانيا
أستراليا	غانا	إيران	توغو
البحرين	كازاخستان	غينيا	النيجر
الإمارات	منغوليا	أذربيجان	موزمبيق
تشيلي	ترينيداد وتوباغو	مالي	الجزائر
قطر	إندونيسيا	نيجيريا	تشاد
عمان	قرغيزستان	سوريا	أنغولا
النرويج	كولومبيا	بوركينا فاسو	الكونغو الديمقراطية
الكويت	روسيا	سيراليون	جمهورية الكونغو
البيرو	مصر	الغابون	ميانمار
زامبيا	بوليفيا	الإكوادور	زمبابوي
السعودية	تنزانيا	ساحل العاج	فنزويلا
أيسلندا			

تقسيم الاقتصادات المواردية إلى فئات بحسب تصنيفها في تقرير (ممارسة الأنشطة الاستثمارية) الصادر عن البنك الدولي

الربع الأول (الأكثر ملاءمة للاستثمار)	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع (الأقل ملاءمة للاستثمار)
النرويج	أذربيجان	نيجيريا	غينيا الاستوائية
النمسا	ترينيداد وتوباغو	تنزانيا	لاوس
أيسلندا	قرغيزستان	الإكوادور	سورينام
كندا	منغوليا	سيراليون	العراق
السعودية	جزر الباهاما	السودان	موريتانيا
الإمارات	بروناي	سوريا	تيمور ليشتي
تشيلي	الكويت	إيران	الغابون
جنوب أفريقيا	ناميبيا	موزمبيق	أنغولا
قطر	جامايكا	بوتان	زيمبابوي
البحرين	زامبيا	مالي	النيجر
البيرو	بابوا غينيا الجديدة	الجزائر	ساحل العاج
كولومبيا	مصر	بوركينا فاسو	غينيا
عمان	روسيا	أوزبكستان	فنزويلا
كازاخستان	غينيا	بوليفيا	الكونغو الديمقراطية
بوتسوانا	اليمن	توغو	جمهورية الكونغو
غانا	إندونيسيا	الكاميرون	تشاد

تقسيم الاقتصادات المواردية إلى فئات بحسب تصنيفها في تقرير (التنافسية العالمية) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الربع الأول (الأكثر تنافسية)	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع (الأقل تنافسية)
قطر	إندونيسيا	الغابون	قرغيزستان
كندا	كازاخستان	زامبيا	مالي
النرويج	جنوب أفريقيا	غانا	ساحل العاج
السعودية	البيرو	بوليفيا	زمبابوي
أستراليا	إيران	مصر	بوركينا فاسو
الإمارات	روسيا	غويانا	موريتانيا
بروناي	كولومبيا	الجزائر	تيمور ليشتي
أيسلندا	بوتسوانا	الكاميرون	موزمبيق
عمان	ترينيداد وتوباغو	ليبيا	تشاد
تشيلي	الإكوادور	سورينام	اليمن
البحرين	ناميبيا	نيجيريا	غينيا
الكويت	منغوليا	تنزانيا	سيراليون
أذربيجان	جامايكا	فنزويلا	

تقسيم اقتصادات النفط والغاز إلى فئات بحسب بنية الصناعة البترولية فيها

الأكثر اعتمادا للملكية الخاصة (أكثر من 80 % من الإنتاج)	الملكية المشتركة	الملكية الحكومية (أكثر من 80 % من الإنتاج)	«النمط الخليجي» (بلدان مجلس التعاون الخليجي)
أستراليا	أنغولا	الإكوادور	البحرين
كندا	ميانمار	العراق	قطر
مصر	بوليفيا	تركمانستان	الكويت
ترينيداد وتوباغو	أذربيجان	الجزائر	السعودية
غينيا الاستوائية	بروناي	فنزويلا	عمان
الغابون	ماليزيا	إيران	الإمارات
كازاخستان	النرويج	سوريا	
	روسيا		
	ليبيا		
	كولومبيا		

قائمة المراجع

- Alexeev, M., Weber, S., 2013. The Oxford Handbook of the Russian Economy, Oxford University Press. Chapters 13 - 15.
- Arezki, R., Nabli, M. K., 2012. Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa. IMF Working Papers 12/ 111.
- Atkinson, G., Hamilton, K., 2003. Savings, Growth and the Resource Curse Hypothesis. World Dev. 31, 1793 - 1807.
- Auty, R. M., 1993. Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis.
- Auty, R. M., 1994. Industrial Policy Reform in Six Large Newly Industrializing Countries: The Resource Curse Thesis. World Development, Vol. 22, 1, 11 - 26.
- Auty, R. M., 1998. Resource Abundance and Economic Development.
- Auty, R. M., 2001. The political economy of resource ـ driven growth. European Economic Review, 45, 839 - 846.
- BP Statistical Review of World Energy 2013. ttp://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical ـ review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf

- Beland, L. P., Tiagi, R., 2009. Economic Freedom and the «Resource Curse». An Empirical Analysis BP Statistical Review of World Energy 2013.
- Blanchard, 0., Perotti R., 2002. An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output. Quarterly Journal of Economics 117 [4], 1329 - 1368.
- Brunnschweiler, C. N. 2008. Cursing the Blessings? Natural Resource Abundance, Institutions, and Economic Growth. World Development Vol. 36, 3, 399 - 419.
- Brunnschweiler, C. N., Suite, E. H., 2008. The resource curse revisited and revised: A tale of paradoxes and red herrings. Journal of Environmental Economics and Management 55, 248 - 264.
- Cavalcanti, T.V.d.V., Mohaddes, K., Raissi, M., 2009. Growth, Development and Natural Resources: New Evidence Using a Heterogeneous Panel Analysis. Cambridge Working Papers in Economics 0946.
- Cavalcanti, T.V.d.V., Mohaddes, K., Raissi, M., 2011. Commodity Price Volatility and the Sources of Growth. Faculty of Economics, University of Cambridge.
- Cord en, W. 1984. Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation. Oxford Economic Papers, 36 [3], 359 - 380.
- Carden, W., Neary, J., 1982. Booming Sector and De - industrialization in a Small Open Economy. Economic Journal, 825 - 848.

- Easterly, W., Levine R., 1997. Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions. Quarterly Journal of Economics, 112 [4]: 1203 - 1250.
- Easterly, W., Levine, R., 2002. Tropics, Germs, and Crops: How Endowments Influence Economic Development. Working Papers 15, Center for Global Development.
- Eifert, Benn, Gelb, A., Tallroth, N. 8., 2003. The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil - Exporting Countries. Washington, DC: International Monetary Fund. 82 - 122.
- «Fostering Foreign Investment in Mineral Exploration and Development in Russia», 2011, Report published by the Foreign Investment Advisory Council of Russia [FIAC] in cooperation with Kinross Gold [link available in the References section]. Online: http://www.cerbanet.org/i ntra net/Documents/Reg i o na 1 %2 0Offi ce %20 %20 -Toronto/Events/2012_M in in g_ conference/PPT/kinrossWhitePaper17Oct2011_ENG.pdf
- Gartzke, E., 2005. Economic Freedom and Peace. Chapter 2, Economic Freedom of the World: 2005 Annual Report.
- Gruben, W. C., 2004. The «Curse» of Venezuela - Southwest Economy. Federal Reserve Bank of Dallas.
- Gustafson, T., 2012. Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia. Belknap Press.
- Gwartney, J., Lawson, R., 1996. Economic Freedom of the World: 1996 Annual Report.

- Gwartney, J., Lawson, R., Holcombe, R., 1998. The Size and Functions of Government and Economic Growth. Joint Economic Committee.
- Gwartney, J., Lawson, R., Holcombe, R., 2006. Institutions and the Impact of Investment on Growth. KYKLOS, Vol. 59, 2, 255 - 273.
- Gylfason, T., 2001a. Nature, power, and growth. Scottish Journal of Political Economy, 48, 558 - 588.
- Gylfason, T., 2001. Natural Resources, Education, and Economic Development. European Economic Review 45(4 - 6), 847 - 859.
- Gylfason, T., Herbertson, T. T., Zoega, G., 1997. A mixed blessing: Natural resources and economic growth. Discussion paper no. 1668. CEPR, London.
- Hansson, P., Henrekson, M., 1994. A New Framework for Testing the Effect of Government Spending on Growth and Productivity. Public Choice 81 (3 - 4): 381 - 401.
- Jones Luong, P., Weinthal, E., 2010. Oil Is Not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Petroleum ـ Rich Soviet Successor States. Cambridge: Cambridge University Press.
- Karl, T., 1997. The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro ـ states. University of California Press, Berkeley.
- Kronenberg, T., 2004. The curse of natural resources in the transition economies. Economics of Transition. Vol. 12 (3), 399 - 426.

- Krueger, A.O., Shift, M., Valdes, A., 1991. The Political Economy of Agricultural Pricing Policy. Vols. 1, 2 and 3, World Bank, Washington D.C.
- Kryukov, V., Moe, A., 2010, Oil Exploration in Russia: Prospects for Reforming a Vulnerable Sector, Eurasian Geography and Economics. Vol. 51., No. 3., p. 312 - 329.
- Kryukov, V., Moe, A., 2013a, The Russian Oil Sector, The Oxford Handbook of the Russian Economy, edited by Alexeev, M. and Weber, S. Oxford University Press
- Kryukov, V., Moe, A., 2013b, The Russian Gas Sector, The Oxford Handbook of the Russian Economy, edited by Alexeev, M. and Weber, S. Oxford University Press.
- Kryukov, V., Moe, A., 2007. Russia's Oil Industry: Risk Aversion in a Risk ـ Prone Environment, Eurasian Geography and Economics 48 (3): 341 - 57.
- Kryukov, V., Tokarev, A. N., 2010. Evolution of Oil Resource Management in Russia. Journal of Humanieties Gumanitarnie Naukil, No. 3, p. 864 890 ـ.
- Lal, D., Myint, H., 1996. The Political Economy of Poverty, Equity and Growth ـ A Comprehensive Study. Clarendon Press, Oxford.
- Lederman, 0., Maloney, W. F., 2007. Natural Resources Neither Curse nor Destiny. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- Lederman, 0., Maloney, W. F., 2008. In Search of the Missing Resource Curse. World Bank, Policy Research Working Paper 4766.

- Leong, W., Mohaddes, K., 2011. Institutions and the Volatility Curse. CWPE 1145.
- Manzano, 0., Rigobon, R., 2001. Resource Curse or Debt Overhang? NBER Working Paper No. w8390.
- McKinnon, R., 1976. International Transfers and Non ـ traded Commodities: The Adjustment Problem, Leipziger, O.M. [ed.], The International Monetary System and the Developing Nations, Washington, D.C.: Agency for International Development.
- McMahon, G., 1997. The natural resource curse: Myth or reality? Economic Development Institute, World Bank, Washington, O.C.
- Mehlum, H., Moene, K., Torvik, R., 2006. Cursed by resources or institutions? Working Paper Series 5705, Department of Economics, Norwegian University of Science and Technology.
- Ministry of Petroleum and Energy. 2011. Facts ـ The Norwegian Petroleum Sector 2011. Oslo: Ministry of Petroleum and Energy.
- Mitchell, 0. J., 2005. The Impact of Government Spending on Economic Growth. The Heritage Foundation, No. 1831.
- Mikesell, R. F., 1997. Explaining the resource curse, with special reference to mineral exporting countries. Resources Policy. Vol. 23, No. 4, 191 - 199.
- Nore, P., 2009. Oil for Development, Presentation at Stanford. http://iis ـ db.stanford.edu/pubs/24243/MEMO_Nore.pdf
- Nunn, N., 2008. Long ـ term effects of Africa's slave trades. Quarterly Journal of Economics 123: 139 - 176.

- Ross, M. L., 1999. The Political Economy of the Resource Curse. World Politics 51, 297 - 322.
- Ross, M. L., 2001. Does Oil Hinder Democracy? World Politics, Volume 53, 3, 325 - 361.
- Rosser, A., 2006. The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey. IDS Working Paper 268.
- Sachs, J. D., Warner, A.M., 1995. Natural resource abundance and economic growth. NBER Working Paper No. 5398.
- Sala - i - Martin, Xavier, Subramanian A., 2003. Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria. IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Sala - I - Martin., X.1997. I Just Ran Two Million Regressions. The American Economic Review, Vol. 87, No. 2, Papers and Proceedings of the Hundred and Fourth Annual Meeting of the American Economic Association. 178 - 183.
- Sarraf, M., Jiwanji, M. 2001. Beating the Resource Curse: the Case of Botswana, Environmental Economics Series, Paper No. 83.
- Stevens, P., 2003. Resource Impact - Curse or Blessing? A Literature Survey. Centre for Energy, Petroleum and Mineral Law and Policy, University of Dundee.
- Stijns, J. - P. C., 2005. Natural resource abundance and economic growth revisited. Resources Policy 30, 107 - 130.
- Tanzi, V., 2000. Policies, Institutions and the Dark Side of Economics. Elgar.

- Tanzi, V., Schuknecht, L., 2000. Public Spending in the 20th Century ـ A Global Perspective. Cambridge University Press.
- Tornell, A., Lane, P.R., 1999. The voracity effect. American Economic Review 89, 22 - 46.
- Torvik, R., 2001. Learning by doing and the Dutch disease. European Economic Review 45, 285 - 306.
- Torvik, R., 2002. Natural resources, rent seeking and welfare. Journal of Development Economics, Vol. 67, 455 - 470.
- Van der Ploeg, F., Poelhekke, S., 2009. Volatility and the Natural Resource Curse. OpenAccess Publications from University of Oxford.
- Van der Ploeg, F., Poelhekke, S., 2009. Volatility and the natural resource curse. Oxford Economic Papers 61, 727 - 760.
- Van Wijnbergen, S., 1984. The «Dutch Disease»: A Disease after All? Economic Journal, 94 (373), 41 - 55.
- Volchkova, N., 2011. Costs of exporting: Evidence from Russia. CEFIR/NES Working Paper.
- Weinthal, E., Luong, P., 2006. Combating the Resource Curse: An Alternative Solution to Managing Mineral Wealth. Perspectives on Politics 4, 1: 35 - 53.
- Wolf, M., 2001. Will Technology and Global Capital Markets Change the Scope of Government? Cato Journal, Vol. 21, 1.

إصدارات المركز

- زين العابدين محمد عبد الحسين، صادق علي حسن، (الاقتصاد العراقي بعد عام2003: دراسة في الواقع واستراتيجيات المستقبل)، 2018.
- مجموعة خبراء وصناع القرار العراقيين، محاضرات في الشأن العراقي، 2019.
- لقمان عبد الرحيم الفيلي، (بناء العراق: الواقع والعلاقات الخارجية وحلم الديمقراطية)، 2019.
- عضيد داويشة، (العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال)، ترجمة سامر طالب، مراجعة حسن ناظم، 2019 .
- مايكل شوارتز، (حرب بلانهاية: سياق حرب العراق)، ترجمة نصر محمد علي وسحر جعفر الكيشوان، مراجعة حسن ناظم، 2019.

إصدارات قادمة

- مايكل نايتس، مهد الصراع.
- جيسون برينن، الفلسفة السياسية.
- دانيال بيمان، القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمي.
- كارتر مالكاسين، أوهام النصر.
- علي عبد الأمير علاوي، فيصل الأول.
- سيث جي جونز، شن حروب التمرد.

بيتر كازناتشيف

• أستاذ مساعد وزميل أقدم في قسم دراسات الموارد الطبيعية والطاقة في الأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العمومية (RANEPA).

• شريك إداري في شركة (كازنا ستراتيجيز)، وهي شركة متخصصة في الاستشارات والتنمية الاستثمارية في مجال مشروعات الموارد الطبيعية في دول الاتحاد السوفييتي السابق وغيرها من الأسواق الناشئة.

• عمل في المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) مستشاراً في التنمية الاستثمارية في شركة (بريتيش بتروليوم)، فكان عمله ينصبّ على نشوء الاستثمارات الجديدة في قسم (الاستكشاف والإنتاج) من الشركة.

• عمل في المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) في الإدارة الرئاسية الروسية مستشاراً أول وكبيراً للمساعدين الاقتصاديين للرئيس الروسي في ما يخص قضايا الاقتصاد والطاقة والبيئة ومنظمة مجموعة الدول الثماني.

• عمل قبل ذلك في وكالة ضمانات الاستثمارات متعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي في واشنطن، وكان قبلها مستشاراً لنائب رئيس لجنة الأملاك في البرلمان الروسي.

• حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS)، في جامعة جونز هوبكنز (واشنطن)، وحاصل على شهادتي البكالوريوس والدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة موسكو الحكومية.





ص.ب 252

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

